الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي_ جيجل_

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

التحليل الاقتصادي الكلي

موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

من إعداد: الدكتور الطيب بولحية

السنة الجامعية 2015_2016

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

بعد تدريسي لمقياس الاقتصاد الكلي لأكثر من سبع سنوات (محاضرات وأعمال موجهة) لطلبة علوم التسيير والعلوم التجارية سواء في النظام الكلاسيكي أو النظام الجديد (ل.م.د)، أود أن أتوج هذه الخبرة المتواضعة بمطبوعة دروس موجه لطلبة السنة الثانية لميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وفق المقررات الوزارية الجديدة التي تم بموجبها توحيد برنامج هذا المقياس عبر كل الجامعات الوطنية.

وقد لمست خلال السنوات الأخيرة ندرة المراجع باللغة العربية خاصة تلك التي تتناول البرنامج المقرر، وكان ذلك حافزا لي للسعي نحو توفير مرجع مساعد لطلبتنا الأعزاء يمكنهم من الإحاطة بالموضوعات الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، وعليه تم تقسيم هذه المطبوعة إلى عشرة فصول حيث:

يتناول الفصل الأول مفهوم النظرية الاقتصادية كمدخل لهذا المقياس، حيث يتم التطرق فيه إلى النماذج الاقتصادية وكذا دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية، المعادلات السلوكية والتعريفية وغيرها.

بينما يتناول الفصل الثاني بعض المفاهيم والمجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي، مثل طرق حساب الناتج الوطني والناتج المحلي الخام، الناتج الوطني الإجمالي والصافي، الدخل الوطني، الدخل الشخصي والدخل التصرفي.

أما الفصل الثالث فيتطرق إلى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في التوازن، وهذا من خلال تناول أهم الافتراضات التي تقوم عليها هذه المدرسة، ثم التوازن العام من خلال توازن سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

ويتطرق الفصل الرابع إلى النموذج الكينزي البسيط لاقتصاد يتكون من قطاعين وهما قطاع العائلات وقطاع الأعمال، فبعد تناول أهم الأفكار التي جاء بها كينز يتم تناول بالتعريف لدالة الاستهلاك والادخار ثم دالة الاستثمار ومنه البحث عن كيفية التوازن من خلال طريقتي العرض الكلي والطلب الكلي، ماهية المضاعف وأنواعه ..اخ.

أما الفصل الخامس فنتناول فيه النموذج الكينزي البسيط لاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات، وهذا من خلال إدخال القطاع الحكومي إلى النموذج السابق، أين نضيف كلا من المعاملات المالية للحكومة (الإنفاق العام، الضرائب، التحويلات)، ثم معرفة كيفية حساب الدخل الوطني بالإضافة إلى الأنواع المختلفة من المضاعفات، كمضاعف الضرائب ومضاعف التحويلات ومضاعف الميزانية المتوازنة.

ويتناول الفصل السادس النموذج الكينزي البسيط لاقتصاد مفتوح، وهذا من خلال إدخال قطاع العالم الخارجي إلى النموذج السابق، حيث ندخل كلا من الصادرات والواردات، ومعرفة كيفية حساب الدخل الوطني، ثم حساب مضاعف التجارة الخارجية.

أما الفصل السابع فيتناول دوال الاستهلاك الحديثة، وهي دوال متطورة عن دالة الاستهلاك الكينزية، من أشهرها نظرية الدخل الدائم، ونظرية الدخل النسبي، دورة الحياة وغيرها.

ويتطرق الفصل الثامن إلى التوازن الاقتصادي العام من خلال التوازن الآني لسوق السلع والخدمات (منحنى IS ومنحنى LM)، ومعرفة كيفية انتقال نقطة التوازن وأسباب ذلك.

أما الفصل التاسع فيتناول النماذج المختلفة للنمو الاقتصادي، حيث يتم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأسبابه، ثم مفهوم التنمية الاقتصادية ومعوقاتها، وأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفصل العاشر والأخير يتناول مفهوم الدورة الاقتصادية ومراحلها والاستراتيجيات الموافقة لكل مرحلة من مراحلها..الخ.

الفصل الأول

مفهوم النظرية الاقتصادية

_تمهيد:

يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه أحد فروع العلوم الانسانية يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي للإنسان والذي يتمثل في الاستهلاك، الانتاج، التوزيع، التبادل، كما يعرف كذلك بأنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان وسعيه المستمر لإشباع حاجياته غير المحدودة باستعماله الموارد الاقتصادية المحدودة، أما الاقتصاد الكلي فهو احد فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك المجاميع الاقتصادية (الدخل الوطني، الاستهلاك الكلي، المستوى العام للأسعار، التضخم ...) وهذا عكس الاقتصاد الجزئي الذي يدرس سلوك الوحدات الاقتصادية المنفردة (مستهلك واحد، منتج واحد، سوق واحدة ...) والجدول التالي يوضح اهم الفروق بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي .

الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الكلي
-يهتم بدراسة سلوك كل مستهلك على حده. -يهتم بدراسة سلوك المنتج أو كل مؤسسة على حده.	-دراسة سلوك قطاع الأفراد (كل أفراد المجتمع وكأنهم فرد واحد) -دراسة سلوك قطاع الإنتاج (تجميع كل المؤسسات وكأنها مؤسسة واحدة) بالإضافة إلى ذلك يهتم بالقطاع الحكومي والعالم الخارجي.
-يهتم بتوازن سوق كل سلعة لوحدها، وعليه فعدد الأسواق يصبح لا نهائيا وهو بعدد السلع بما فيها عناصر الإنتاج.	- يهتم بالتوازنات الكلية حيث عدد الأسواق محدود أهمها: سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق رأس المال.
-يهتم بدراسة سعر كل سلعة على حده، ومنه عدد الأسعار بعدد أسواق السلع.	- لا يهتم إلا بالمستوى العام للأسعار والذي يتمثل في الرقم القياسي للأسعار.
- يهتم بدراسة عرض السلعة، السعر، التكلفة، الربح، الطلب على السلعة ، قيد الميزانية، منحنى السواء...	- يهتم بدراسة المجمعات الاقتصادية الكبرى كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الإنفاق الكلي، الاستثمار الكلي، التشغيل...

1- النماذج الاقتصادية الكلية:

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن عملية تبسيط للتعقيدات الاقتصادية الناتجة عن النشاط الاقتصادي المستمر للأعوان الاقتصاديين ، وبما أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها عدة عوامل ، فإن الاقتصاديين يركزون على أهم محددات الظاهرة محل الدراسة ، فالنموذج الاقتصادي الكلي هو عبارة عن تمثيل العلاقات التي تحكم المتغيرات الكلية في الاقتصاد باستعماله المعادلات الرياضية، وكلما أصبح النموذج الاقتصادي الكلي غير قادر على تفسير الظاهرة المدروسة كان لابد من تغييره بنموذج آخر.

مثال: نموذج يبين علاقة الاستهلاك بالدخل. $C=a+by$

حيث :

c: مستوى الاستهلاك.

a: الاستهلاك المستقل عن الدخل.

b: معامل سلوكي يمثل الميل الحدي للاستهلاك $0<b<1$

y: الدخل الوطني

2- **أنواع النماذج الاقتصادية**: هناك عدة أنواع من النماذج الاقتصادية نذكر أهمها:

- **النموذج الوصفي**: هو الذي يتم فيه التعبير عن تغيرات الظاهرة المدروسة والعناصر المحيطة بها باستعمال التعبير اللغوي.

من إيجابيات هذا النموذج إمكانية احتوائه على المتغيرات غير القابلة للتكميم، ومن سلبياته الإطالة في التعبير وعدم الدقة في قياس التغيرات.

- **النموذج الرياضي**: هو الذي يتم فيه استعمال الصيغ الرياضية (معادلات، منحنيات) للتعبير عن مدى الترابط بين الظاهرة المدروسة والمتغيرات المرتبطة بها. وتمسح هذه النماذج باشتقاق علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات وقياس قوة ذلك الترابط واتجاهه.

من إيجابيات النماذج الرياضية اختصار طبيعة العلاقات في المعادلات الرياضية وإبراز مدى واتجاه التأثر، ومن سلبياتها عدم قدرة هذه النماذج على احتواء المتغيرات التي لا تقبل القياس . مثل: الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي.

3- **المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية:**

إن المتغيرات التي تحكم الظاهرة الاقتصادية المدروسة كثيرة ومتعددة ، ولذلك يتم اختزالها إلى عدد محدود له تأثير كبير على الظاهرة، وهي تنقسم إلى :

- **متغيرات داخلية**: وهي التي يتم تحديد قيمها داخل النموذج مثل: C، و y في المعادلة الاستهلاكية السابقة. $C=a+by$
- **متغيرات خارجية** : وهي التي يتم تحديد قيمها خارج النموذج بمعنى أنها معلومة مسبقا وهي تؤثر على المتغيرات الداخلية مثل : a و b في معادلة الاستهلاك الكينزية.

4- **المعادلات التعريفية والمعادلات السلوكية:**

يتم التعبير عن العلاقات الموجودة بين الظاهرة المدروسة والمتغيرات المحيطة بها باستعمال عدة أنواع من المعادلات أهمها:

- **المعادلات التعريفية**: وهي التي تعرف متغير ما باستعمال متغيرات أخرى مثل: $y=c+s$ ؛

أي الدخل هو الاستهلاك + الادخار.

- **المعادلات السلوكية**: هي التي تعبر عن سلوك متغير ما بدلالة عدد من المتغيرات الأخرى مثل: $c=a+by$

حيث :b معامل سلوكي، يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك.

5- **مشكلات الاقتصاد الكلي**: يعاني الاقتصاد الكلي من بعض المشاكل أهمها:

- **مشكلة التجميع**: فالمجاميع الاقتصادية الكلية لا تعبّر بالضرورة عما يجري من احداث على المستوى الجزئي، فمثلا زيادة الاستهلاك الكلي لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل الأفراد.
- **مشكلة الأوسطة الحسابية**: فمعدلات الأسعار أو الأجور أو الفوائد يتم احتسابها عن طريق المتوسطات الحسابية ، غير أن الوسط الحسابي غالبا ما يتأثر بالقيم القصوى أو الشاذة، وبالتالي فهو لا يمثل المتغير الاقتصادي تمثيلا دقيقا.

6- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تعرف السياسة الاقتصادية الكلية، بأنها مجموع الوسائل والاجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية وتتمثل هذه الأهداف في:

- **تحقيق النمو الاقتصادي**: حيث يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، بمعنى أن حجم الناتج من السلع والخدمات خلال سنة معيّنة يكون أكبر من السنة السابقة.

-**مكافحة البطالة**: تسعى السياسة الاقتصادية للوصول إلى مستويات مرتفعة من التشغيل بغية الاقتراب من مستوى التشغيل التام.

-**محاربة التضخم**: تسعى السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق استقرار في الأسعار، وهذا نظرا للآثار السلبية لظاهرة التضخم .

- **التوازن الخارجي**: تسعى س.إ.ك إلى تحقيق فائض أو توازن في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني

المفاهيم والمجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي

– **تمهيد:** تقوم الدول بقياس حجم النشاط الاقتصادي لديها خلال فترة زمنية معينة، معتمدة على حسابات المحاسبة الوطنية، حيث تساعد هذه المعلومات والإحصائيات في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية، ومعرفة مستوى رفاهية المجتمع، ويعد الناتج الوطني الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج الوطني. إلا أن هناك جماعة من الصعوبات والنقائص في هذا القياس تتمثل في:

- مشكلة الازدواجية والتكرار في حساب بعض المنتوجات.
- نقص المعلومات إضافة إلى التصريحات الخاطئة حول حجم الإنتاج.
- صعوبة تقييم بعض المنتجات والنفقات مثل النفقات الحربية.
- عدم احتساب بعض المنتجات من السلع والخدمات مثل: خدمات ربات البيوت، الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي، بعض الأنشطة غير القانونية (تجارة المخدرات – السوق السوداء ...).

1– طرق حساب الناتج الوطني: إن كل **إنتاج** يتولد عنه **دخلا** يتم **إنفاقه** على هذا الناتج، وعليه هناك ثلاثة طرق لحساب قيمة الناتج الوطني من السلع والخدمات تتمثل في طريقة الإنتاج، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

نفترض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين هما: _ القطاع العائلي ويقوم بوظيفة الاستهلاك.

_ قطاع الأعمال ويقوم بوظيفة الاستثمار.

يقوم قطاع الأعمال بإنتاج ما قيمته 100 مليار و.ن من السلع والخدمات معتمدا على العمل المقدم من طرف القطاع العائلي، بينما يحصل هذا الأخير على دخل قدره 100 مليار مقابل مشاركته في الإنتاج، ويقوم بإنفاقه لشراء السلع والخدمات المنتجة من طرف قطاع الأعمال، كما يوضحه الشكل التالي:

نلاحظ أن هناك تطابقا بين المصطلحات الثلاثة الإنتاج، الدخل والإنفاق أي :

الإنتاج ≡ الدخل ≡ الإنفاق .

أ_ طريقة الإنتاج: يمكن قياس الناتج الوطني من السلع والخدمات حسب هذه الطريقة بالاعتماد على العملية الإنتاجية بطريقتين:

-طريقة المنتجات النهائية: حسب هذه الطريقة فالناتج الكلي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة:

وما يعاب على هذه الطريقة هو إمكانية تكرار الحساب لأن بعض المنتجات تدخل في إنتاج منتجات أخرى وبالتالي تحسب مرتين أو أكثر:

مثال: نفترض أن اقتصاد دولة ما يتكون من أربعة قطاعات:

- ينتج القطاع الأول 50 وحدة من السلعة x، سعر الوحدة الواحدة هو 10 و.ن.
- ينتج القطاع الثاني 100 وحدة من السلعة y، سعر الوحدة الواحدة هو 100 و.ن.
- ينتج القطاع الثالث 400 وحدة من السلعة z، سعر الوحدة الواحدة هو20و.ن.
- ينتج القطاع الرابع 50 وحدة من السلعة w، سعر الوحدة الواحدة هو30و.ن.

المطلوب: إيجاد قيمة الناتج الكلي بطريقة المنتجات النهائية .

الحل:

$$PT = \sum_{i=1}^{4} P_i Q_i \Rightarrow PT = (50 \times 10 + 100 \times 100 + 400 \times 20 + 200 \times 30)$$

PT= 24500

-طريقة القيمة المضافة :

من أجل تجنب تكرار الحساب لبعض السلع التي تدخل في تكوين الناتج الوطني نستعمل طريقة القيمة المضافة، وتعرف القيمة المضافة بأنها صافي الإنتاج الذي نحصل عليه في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية وهذا بعد استبعاد السلع الوسيطة.

الاستهلاك الوسيط – الإنتاج الكلي = القيمة المضافة.

VA = PT - CI

مثال 1: ليكن لدينا اقتصاد من أربعة قطاعات:

- ينتج القطاع الأول ما قيمته 100 و.ن من القطن.
- ينتج القطاع الثاني ما قيمته 130 و.ن من النسيج معتمدا على مخرجات القطاع الأول.

- ينتج القطاع الثالث ما قيمته 200 و.ن من قطع القماش معتمدا على مخرجات القطاع الثاني.
- ينتج القطاع الرابع ما قيمته و.ن من الملابس الجاهزة، معتمدا على إنتاج القطاع الثالث.

الحل:

القطاعات	قيمة الانتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
القطاع الأول (القطن)	100	/	100
القطاع الثاني (النسيج)	130	100	30
القطاع الثالث (القماش)	200	130	70
القطاع الرابع (الملابس)	250	200	50

الانتاج الكلي بطريقة القيمة المضافة هو : [100+30+70+50]= 250.

الانتاج الكلي بطريقة المنتجات النهائية هو: قيمة الملابس الجاهزة: [250].

مثال 2: ليكن لدينا اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات (D , C, B, A) حيث:

- ينتج القطاع A: ما قيمته 800 و.ن من القمح.
- ينتج القطاع B: ما قيمته 1000 و.ن من الدقيق معتمدا على انتاج القطاع A.
- ينتج القطاع C: ما قيمته 400 و.ن من الخبز معتمدا على 350 من الدقيق.
- ينتج القطاع D: ما قيمته 700 و.ن من العجائن معتمدا على500 من الدقيق.

المطلوب: إيجاد الإنتاج الكلي بطريقتين ؟

الحل:

القطاع	قيمة الانتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
A	800	/	800
B	1000	800	200
C	400	300	100
D	700	500	200
			1300

الناتج الكلي باستعمال طريقة القيمة المضافة هو : 1300

الناتج الكلي باستعمال طريقة المنتجات النهائية هو : (400 خبز + 700 عجائن + 200 قمح خام) = 1300

ب_طريقة الدخل: يتم حساب الناتج الوطني بطريقة الدخل من خلال تجميع كل المداخيل المكتسبة من طرف أصحاب عوامل الإنتاج الذين ساهموا في عملية الإنتاج حيث أن:

الدخل الوطني = الأجور + الفوائد + الريوع + الأرباح

الدخل الوطني = الناتج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج.

ج–طريقة الإنفاق: يتم حساب الناتج الوطني بطريقة الإنفاق من خلال تجميع كل النفقات المنفقة من طرف القطاعات الأربعة المكونة للطلب الكلي على شراء الناتج الكلي من السلع والخدمات، حيث يقسم الاقتصاديون الطلب الكلي إلى أربعة قطاعات هي:

_ القطاع العائلي: ويقوم بوظيفة الاستهلاك، أي الاتفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ونرمز له بالرمز (C).

_قطاع الأعمال: ويقوم بوظيفة الاستثمار ، أي الاتفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية، ونرمز له بالرمز (I).

_القطاع الحكومي: ويقوم بالوظيفتين معا، ونرمز له بالرمز (G).

_ قطاع العالم الخارجي: ويقوم بالوظيفتين معا، ويهمنا هنا صافي التعامل مع العالم الخارجي أي صافي الصادرات (X–M).

وعليه فإن: صافي الصادرات + الانفاق الحكومي + الاستثمار + الاستهلاك = الناتج الوطني.

$$Y = C + I + G + X - M$$

3– حسابات ومفاهيم مهمة:

–الناتج الداخلي الخام (PIB): يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحيز الجغرافي للدولة بغض النظر عن جنسية المالك لعوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة + الضرائب غير المباشرة – إعانات الانتاج

–الناتج الوطني الإجمالي(PNB): يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من طرف مواطني الدولة الذين يتمتعون بجنسيتها سواء كانوا في الداخل أو الخارج خلال فترة زمنية معينة.

الناتج الوطني الإجمالي(PNB)= PIB + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية داخل الوطن.

- **الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNNm)** = الناتج الوطني الإجمالي(PNB) – الاهتلاكات (AM).

- **الناتج الوطني الصافي بسعر عوامل الإنتاج (PNN f)**= الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNNm) – الضرائب غير المباشرة + إعانات الانتاج.

-الدخل الوطني (RN) = الناتج الوطني الصافي بسعر عوامل الإنتاج (PNN f).

ويساوي أيضا عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في الإنتاج بمعنى :

الدخل الوطني = الأجور والمرتبات + الريع أو الإيجار + الفوائد + الأرباح

-الدخل الشخصي (RP) = الدخل الوطني – (اقتطاعات الضمان الاجتماعي + الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح) + التحويلات الحكومية.

-الدخل المتاح (RD)= الدخل الشخصي RP – الضرائب المباشرة - تحويلات الأفراد إلى الخارج + تحويلات الأفراد إلى داخل الوطن.

الدخل المتاح هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار.

4- القيم الحقيقية والقيم النقدية :

إن القيم النقدية ليست لها فائدة كبيرة في التحليل الاقتصادي لأنها تتأثر بالتغييرات في الأسعار لذلك يركز الاقتصاديون على القيم الحقيقية لأنها لا تتأثر بالأسعار فمثلا :

عند الانتقال من الدخل الوطني النقدي (الجاري) إلى الدخل الوطني الحقيقي نستعمل القاعدة التالية :

$$\text{الدخل الوطني الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الوطني الاسمي} \times 100}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

حيث :

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{السعر في سنة المقارنة} \times 100}{\text{السعر في سنة الأساس}}$$

مثال 1: لتكن لدينا:

سعر السلعة × في سنة 2000 (سنة الأساس) هو : Px = 10

وسعر السلعة × في سنة 2010 سنة المقارنة هو : Px = 15

الرقم القياسي لهذه السلعة = $\frac{15}{10} \times 100 = 150$

نلاحظ أن الأسعار قد ارتفعت بنسبة 50 % حيث أن :

سنة الأساس لها قاعدة دائما = 100 ، فما زاد عليها يعبر عن الزيادة في المستوى العام للأسعار وما نقص عنها يعبر عن الانخفاض في المستوى العام للأسعار.

مثال 2 :

الدخل الوطني الاسمي في سنة 2005 هو 500 م ون

الدخل الوطني الاسمي في سنة 2011 هو 900 م ون

فإذا أخذنا سنة 2005 كسنة أساس ، وكان الرقم القياسي للأسعار هو : 150 = INd

فأوجد الدخل الوطني الحقيقي في سنة 2011. ماذا تلاحظ ؟

الحل :

الدخل الوطني الحقيقي لسنة 2011 = (الدخل الوطني الاسمي لسنة 2011 × 100) / الرقم القياسي للأسعار

$= \frac{900}{150} \times 100 = 600$ م ون

نلاحظ أن الدخل الاسمي لسنة 2011 قد ارتفع بمقدار 900 – 500 =400

مقارنة بسنة 2005 ولكن الدخل الحقيقي أو الفعلي لم يرتفع إلا بمقدار 600 – 500 = 100

فالقيم النقدية تقدم لنا قيما وهمية أو مضللة لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي

ملاحظة :

تستعمل الأرقام القياسية عادة في قياس معدل التضخم .

يستعمل الاقتصاد الكلي 03 أنواع من الأرقام القياسية :

* الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية.
* الرقم القياسي لأسعار السلع الانتاجية.
* المكمش الضمني للناتج الداخلي الخام.

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي / عدد السكان

يستعمل الدخل الفردي الحقيقي في قياس مستوى معيشة الأفراد ومستوى الرفاه الاجتماعي.

تمارين مقترحة:

التمرين الأول :

إليك المعطيات التالية عن اقتصاد افتراضي يتكون من ثلاثة قطاعات:

القطاع الأول: ينتج ما قيمته 1000 و.ن (و.ن تعني وحدة نقدية).

القطاع الثاني: ينتج ما قيمته 1500 و.ن و يعتمد في مدخلا ته على مخرجات القطاع الأول.

القطاع الثالث: ينتج ما قيمته 2300 و.ن و يعتمد في مدخلا ته على مخرجاي القطاع الثاني.

المطلوب:

تحديد قيمة الناتج الوطني بطريقة القيمة المضافة و طريقة المنتجات النهائية؟

التمرين الثاني:

لدينا خمس قطاعات هى (A-B-C-D-E) حيث انتجA ما يعادل 1000 وحدة نقدية و استعمل ما يعادل 250 ، اما B فقد انتج 1200 و استعمل 350 ، اما C فقد كان رقم مبيعاته 500 و استورد ما قيمته 200 في حين انتج القطاعان Eو D على التوالي 600 و 500 و اشتريا من A ما يعادل 300 و 250 على الترتيب ، فادا علمت ان الضرائب على القيمة المضافة هي TVA=250 والرسوم الجمركية TD=100 .

المطلوب:

1- حساب القيمة المضافة لكل قطاع.
2- حساب القيمة المضافة الكلية.
3- حساب الناتج المحلي" الداخلي" الخام.
4- حساب الناتج الوطني الخام ادا علمت ان عوائد عوامل الانتاج من الخارج هي 100 بينما عوائد عوامل الانتاج الى الخارج تساوي 50.
5- حساب الناتج الوطني الصافي بسعر السوق اداكان الاهتلاك يمثل 20% من الناتج المحلي الاجمالي.
6- حساب الدخل الوطني علما ان الضرائب الغير مباشرة تساوي 100 و اعانات الستغلال هي50 .
7- حساب الدخل المتاح علما بان الضرائب المباشرة تساوي 150 و التحويلات تساوي 70.

التمرين الثالث:

إليك المعلومات الإحصائية لبلد ما (الوحدة :مليون د.ج).

1- الناتج الوطني الاجمالي 5000.
2- الاهتلاكات 300.
3- الضرائب الغير مباشرة 250.
4- ضرائب على دخل الشركات 200.
5- اعانات الانتاج 100.
6- تحويلات حكومية للافرد 70.

7- تحويلات من الافراد الى العالم الخارجي 40.

8- ضرائب مباشرة 300.

المطلوب: حساب ما يلي:

1- الناتج الوطني الصافي.

2- الدخل الوطني.

3- الدخل الشخصي.

4- الدخل المتاح"التصرفي".

5- الاستهلاك الخاص ادا علمت ان الادخار الخاص بلغ 400 م.دج.

6- الناتج المحلي الصافي لتكلفة عوامل الانتاج. علما بان عوائد المقيمين على العالم الخارجي هي 50م.دج، و ان عوائد غير المقيمين في الوطن هي: 100م.دج.

التمرين الخامس:

ادا توفرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد بلد ما:

1- الادخار الخاص 600م.دج.

2- الاستهلاك الخاص 1000م.دج..

3- اهتلاك رأس المال 500م.دج.

4- اعانات الانتاج 120م.دج.

5- ضرائب غير مباشرة 70م.دج.

6- تحويلات حكومية للافراد 70م.دج.

7- تحويلات من العالم الخارجي للافراد 90م.دج.

8- تحويلات من الافراد للعالم الخارجي 30م.دج.

9- ضرائب على دخل الشركات 4م.دج.

10-أرباح غير موزعة 30م.دج.

11- ضرائب مباشرة 80م.دج.

المطلوب: حساب ما يلي:

1- الدخل المتاح.

2- الدخل الشخصي.

3- الناتج الوطني الصافي بسعر السوق.

4- الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق.

الفصل الثالث

النظرية الكلاسيكية في التوازن

تمهيد :

أطلق الاقتصادي كينز على التحليل الاقتصادي الذي سبق أزمة الكساد 1929 التحليل الكلاسيكي (المدرسة الكلاسيكية)، والذي يمتد من سنة 1776 تاريخ نشر آدم سميت لكتابه (ثروة الأمم) إلى غاية أزمة الكساد العالمي 1929، مع الإشارة أن الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن 19 (تاريخ نشر ألفريد مارشال لكتابه مبادئ الاقتصاد) إلى غاية أزمة الكساد تسمى بالمدرسة النيو كلاسيكية التي طورت في فكر المدرسة الكلاسيكية.

أولا : مبادئ وافتراضات المدرسة الكلاسيكية :

تقوم م الكلاسيكية على جملة من المبادئ والافتراضات أهمها ما يلي :

1/ **الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة** : وتلخصها العبارة الشهيرة لآدم سميت " دعه يعمل دعه يمر " حيث يرفضون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وينحصر دورها في الدفاع والامن وبعض الانشطة الاقتصادية ذات طابع عمومي اجتماعي مثل : المدارس ، المستشفيات والطرق ... (وهو ما يسمى بمصطلح الدولة الحارسة).

2/ **قانون المنافذ** : للاقتصادي الفرنسي (J-B-Say) الذي ينص على أنّ العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث يرى Say أن المنتجات تتبادل مع المنتجات أي أن الإنتاج يخلق المنافذ للإنتاج، فنحن نشتري ما نريد بما ننتج وسوف لن نشتري شيئا ما لم ننتج شيئا. أما النقود فما هي إلاّ عربة لنقل القيم، ولذلك لا تطلب لذاتها و إنما لتحويلها إلى سلع وخدمات.

3/ **المرونة الكاملة للأسعار** : سواء أسعار السلع والخدمات أو الأجور أو سعر الفائدة ... ونعني بها تغيرها بكل حرية وفقا لقواعد العرض والطلب صعودا ونزولا وهذه المرونة تسمح بتصحيح الاختلالات وتحقيق التوازنات أي أن السعر هو الموجه للنشاط الاقتصادي.

4/ **حياد النقود** : والحياد النقدي الذي نقصده أن النقود ليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي (الانتاج ، التوظيف ..) فهي وسيط للتبادل فقط وتؤثر على المتغيرات الاسمية (الأسعار، الناتج الاسمي).

5/ **توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة** : فمثلا المنتج الذي يريد تحقيق الربح (مصلحة خاصة) عليه أن ينتج بجودة عالية وبأسعار معقولة وبذلك تتحقق المصلحة العامة.

ثانيا : التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك :

يتحقق التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك عندما يتحقق التوازن ي الأسواق الرئيسية الثلاثة :

سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

سنقوم أولا بدراسة سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم الأجر الحقيقي التوازني والعمل التوازني ومنه حجم الإنتاج الموافق.

ثم نقوم بدراسة سوق الإنتاج الذي يتحدد فيه حجما الاستثمار والإدخار.ثم في خطوة ثالثة ندرس توازن سوق النقود الذي يتحدد فيه المستوى العام للأسعار الذي تباع به المنتوجات من السلع والخدمات وهذا حسب المعادلة الكمية للنقود.

1/ توازن سوق العمل :

يتحقق التوازن في سوق العمل عند المساواة بين عرض العمل (LS) والطلب على العمر (LD)

والهدف من دراسة هذا التوازن هو :

_تحديد الأجر الحقيقي التوازني ($\frac{W}{P}$)

_تحديد مستوى العمل التوازني L^*

_تحديد حجم الانتاج الموافق لحجم العمل التوازني (y) لأن الانتاج في الفترة القصيرة يعتمد على عنصر العمل فقط (عوامل الانتاج ثابتة) أي : $y = f(L)$

أ/ عرض العمل LS : يمثله العمال حيث يقومون بعرض قوة عملهم على المؤسسات مقابل حصولهم على أجر حقيقي مقبول، حيث كلما ارتفع هذا الأخير كلما زاد عرضهم للعمل وتخليهم عن الراحة والعكس صحيح، وبالتالي عرض العمل هو دالة طردية بالنسبة للأجر الحقيقي أي : $LS = f(\frac{w}{p}) \ / \ \frac{sls}{s\frac{w}{p}} > 0$

حيث :

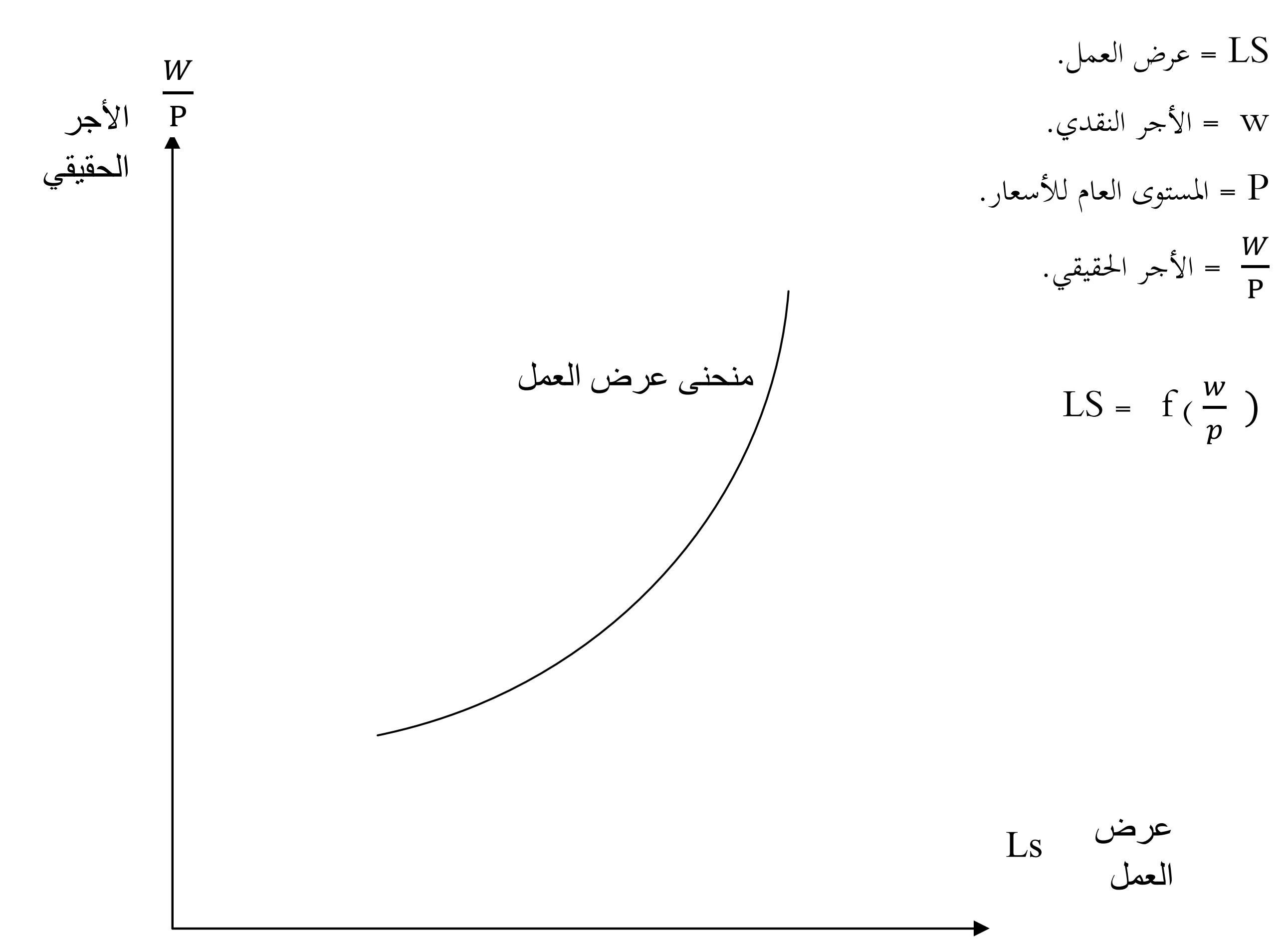
LS = عرض العمل.

w = الأجر النقدي.

P = المستوى العام للأسعار.

$\frac{W}{P}$ = الأجر الحقيقي.

$LS = f(\frac{w}{p})$



يعتقد الكلاسيك أن العمال قادرين على التمييز بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، حيث يتمثل الأجر النقدي في مجموع المبالغ النقدية التي يحصل عليها هؤلاء العمال مقابل قيامهم بعمل معين. أما الأجر الحقيقي فيتمثل في القدرة الشرائية لذلك الأجر النقدي أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراءها بالأجر النقدي.

مثال : الأجر النقدي $w = 1000$ DA

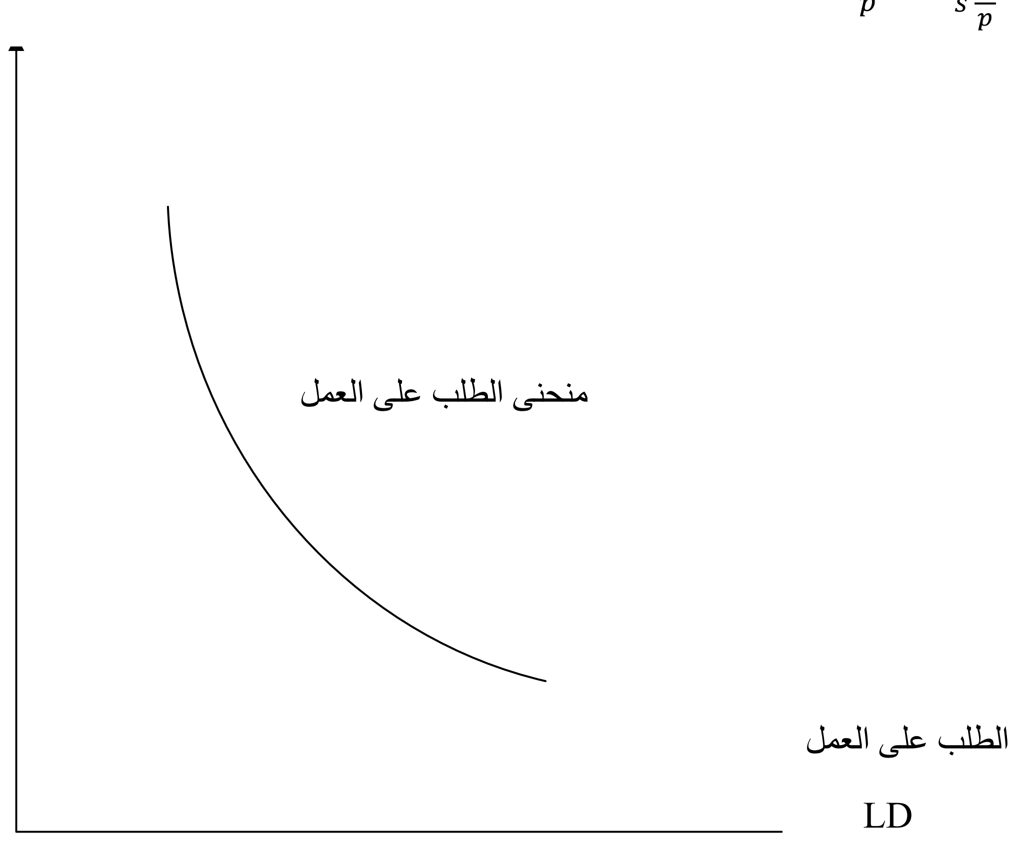
المستوى العام للأسعار : $p = 5$

الأجر الحقيقي هو : 200 وحدة = $\frac{1000}{5} = \frac{w}{p}$

ب/ الطلب على العمل LD :

وتمثله المؤسسات حيث تقوم هذه الأخيرة بطلب اليد العاملة لتوظيفها في العملية الانتاجية مقابل أجر حقيقي مدفوع، حيث كلما انخفض الأجر الحقيقي زاد الطلب على العمل والعكس صحيح، أي أن الطلب على العمل هو دالة عكسية للأجر الحقيقي أي :

$$LD = f\left(\frac{w}{p}\right) \Big/ \frac{sls}{s\frac{w}{p}} < 0$$



يتم استنتاج معادلة الطلب على العمل بطريقتين :

الطريقة الأولى : تستمر المؤسسة في طلب اليد العاملة إلى أن تصبح الانتاجية الحدية للعامل الإضافي المطلوب مساوية للأجر الحقيقي المدفوع.

الأجر الحقيقي = الانتاجية الحدية

$$\frac{Sy}{SL} = \frac{w}{p}$$

$$PmL = \frac{w}{p} \quad => L_D = f(\frac{w}{p})$$

الطريقة الثانية: تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما يصبح الربح أعظمي .

معادلة الربح هي : التكاليف – الايرادات = الربح

$$\pi = Py - wL$$

حيث :

π = الربح y = الانتاج

P = الأسعار w = الأجر (النقدي

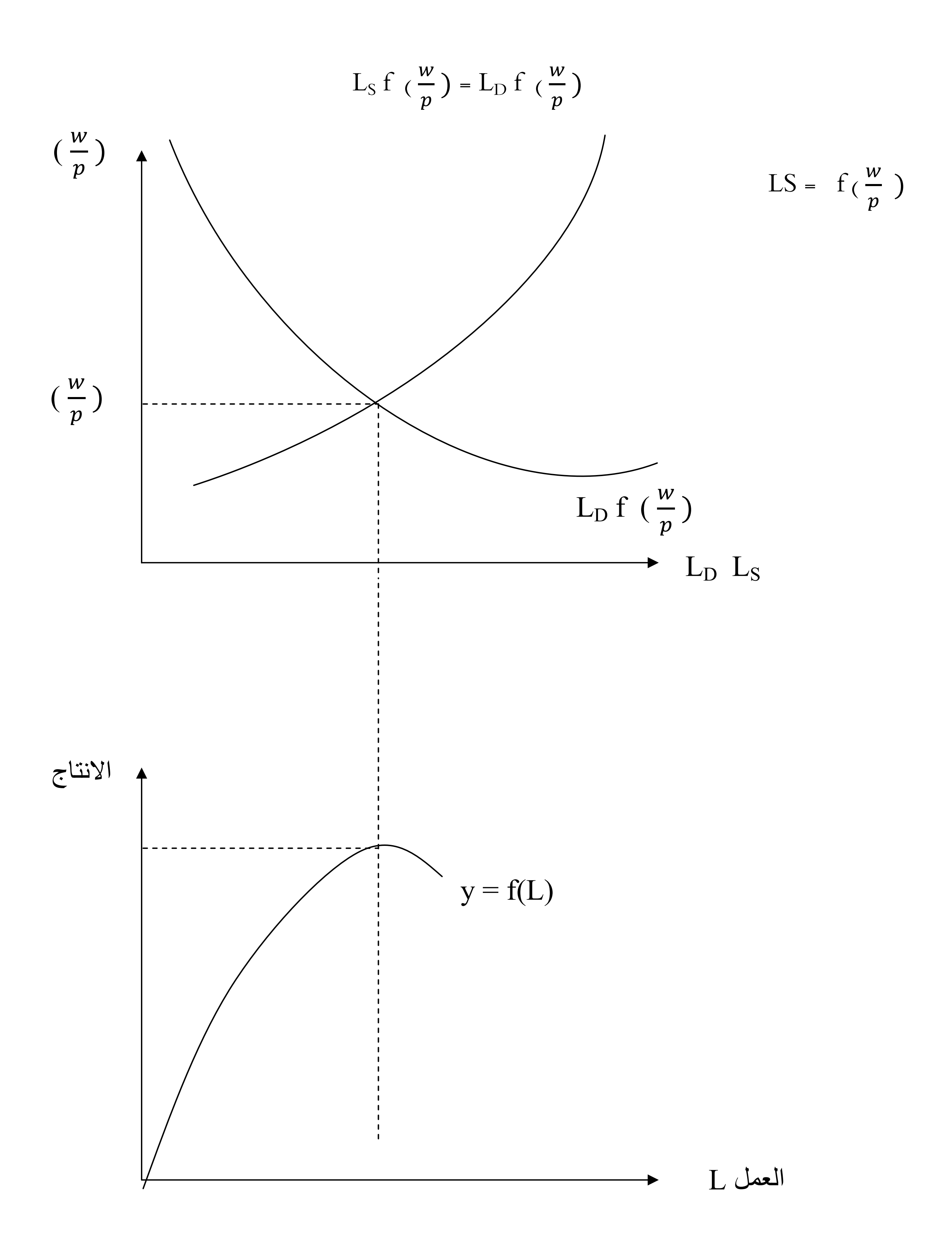
L= العمل .

$$\frac{S\pi}{SL} = 0 \quad <=> \text{(الربح اعظمي)}$$

ومنه نستنتج معادلة الطلب على العمل $=> L_D = f(\frac{w}{p})$

ج/ توازن سوق العمل :

يتحقق هذه التوازن عندما : $L_S = L_D$



$L_S f\ (\frac{w}{p}) = L_D f\ (\frac{w}{p})$
$(\frac{w}{p})$
$LS = f(\frac{w}{p})$
$(\frac{w}{p})$
$L_D f\ (\frac{w}{p})$
$L_D\ L_S$
الانتاج
y = f(L)
L العمل

ملاحظات هامة :

* التوازن في سوق العمل يحدد الأجر الحقيقي التوازني.

* الأجر الحقيقي التوازني يحدد حجم العمل التوازني.

* حجم العمل التوازني يحدد حجم الانتاج الموافق وهو يوافق مستوى التشغيل العام أي لا توجد بطالة إجبارية وإذا وجدت فهي بطالة إرادية.

مثال: ليكن لدينا اقتصادا كلاسيكيا يتميز بالخصائص التالية :

دالة الانتاج $y = 100\,L - 0.01\,L^2$

عرض العمل $LS = 3000 + 50\ (\frac{w}{p})$

المطلوب :

1- ايجاد دالة الطلب على العمل بطريقتين.

2- ايجاد الأجر الحقيقي التوازني $(\frac{w}{p})^*$

3- ايجاد حجم العمل التوازني L^*

4- ايجاد حجم الانتاج الموافق.

الحل:

1- ايجاد دالة على العمل :

ط1 : تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما تصبح الإنتاجية الحدية مساوية للأجر الحقيقي.

أي : الأجر الحقيقي = الإنتاجية الحدية

$$\frac{w}{p} = \frac{Sy}{SL}$$

$$100 - 0.02\,L = \frac{w}{p}$$

$$0.02\,L = 100 - \frac{w}{p}$$

$$L_D = \frac{100}{0.02} - \frac{1}{0.02}\left(\frac{w}{p}\right)$$

$$L_D = 5000 - 50\left(\frac{w}{p}\right)$$ وهي دالة الطلب على العمل

ط2: تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما يصبح الربح أعظميا .

معادلة الربح هي : $\pi = Py - wL$

$\pi = Py - w$

$\pi = P(100\,L - 0.01\,L^2 - wL$

معادلة الربح $\pi = 100\,PL - 0.01\,L^2 P - wL$

$=> \frac{S\pi}{SL} = 100\,P - 0.02\,LP - w = 0$

$=> P(100 - 0.02L) = w$

$100 - 0.02\,L = \frac{w}{p}$

$0.02L = 100 - \frac{w}{p}$

$L_D = \frac{100}{0.02} - \frac{1}{0.02}\,(\frac{w}{p})$

$L_D = 5000 - 50\,(\frac{w}{p})$ هي معادلة الطلب على العمل

2- ايجاد الأجر الحقيقي التوازني $(\frac{w}{p})^*$

عند التوازن في سوق العمل يكون الطلب على العمل = عرض العمل.

$$LS = LD$$

$$3000 + 50\,(\frac{w}{p}) = 5000 - 50\,(\frac{w}{p})$$

$$2000 = 100\,(\frac{w}{p})$$

$$\frac{w}{p} = \frac{2000}{100} = 20$$

$$(\frac{w}{p})^* = 20$$

وهو الأجر الحقيقي التوازني

3- ايجاد العمل التوازني L^* :

بتعويض قيمة الأجر الحقيقي التوازني في دالة عرض العمل أو الطلب على العمل نجد حجم العمل عند التوازن وهو يوافق مستوى التشغيل التام.

$$L_S = 3000 + 50\,(\frac{w}{p})$$

$$L_S = 3000 + 50\,(20)$$

$L^* = 4000$ وهو حجم العمل التوازني

4- ايجاد حجم الانتاج الموافق :

بتعويض حجم العمل التوازني في دالة الانتاج نجد :

$$y=100\,L-0.01\,L^2$$

$$y=100(4000)-0.01(4000)^2$$

$$=400\,000-16\,0\,000$$

$$y=240\;\;000$$

2/توازن سوق السلع والخدمات :

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين العرض الكلي والطالب الكلي.

حيث يتكون العرض الكلي من : سلع وخدمات استهلاكية وأخرى انتاجية، وقيمة هذا الناتج من هذه السلع المختلفة تتمثل في الدخل الوطني وهذا الأخير يقسم إلى : استهلاك وادخار

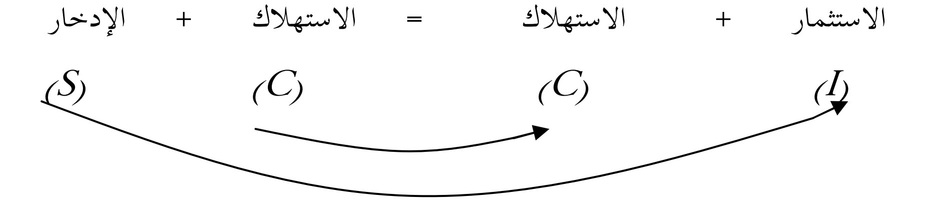
بينما يتكون الطلب الكلي من الطلب على الاستهلاك إضافة إلى الطلب على الاستثمار فيكون لدينا ما يلي :

الطلب الكلي = العرض الكلي

(الطلب على السلع والخدمات الانتاجية = (سلع وخدمات استهلاكية

+ الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية) + سلع وخدمات انتاجية)

الطلب على الاستثمار + الطلب على الاستهلاك = قيمة هذا الإنتاج تمثل دخلا يقسم بين الاستهلاك والادخار



أي:

$$S=I$$

نلاحظ من هذا المخطط أنه لكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات يجب أن تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي يجب أن يتحول الادخار إلى استثمار انطلاقا من قانون المنافذ الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب المساوي له.

إن الذي يضمن تحويل المدخرات إلى استثمارات حسب الكلاسيك هو سعر الفائدة الحقيقي.

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم .

أ/ دالة الادخار :

يرتبط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كما ارتفع هذا الأخير كلما زادت رغبة الأفراد في الادخار والعكس صحيح أي :

$$S = f(i) \; / \frac{Ss}{Si} > 0$$

حيث :

S = يمثل الإدخار

i = يمثل سعر الفائدة الحقيقي.

i

سعر الفائدة الحقيقي

S = f(i)

منحنى الادخار

S الادخار

ب/ دالة الاستثمار :

يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كلما انخفض هذا الأخير كلما زاد إقبال رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية والعكس صحيح.

أي :

$$I = f(i) \; / \frac{Ss}{Si} < 0$$

حيث :

I : يمثل الاستثمار.

i : يمثل سعر الفائدة الحقيقي.

سعر الفائدة الحقيقي i

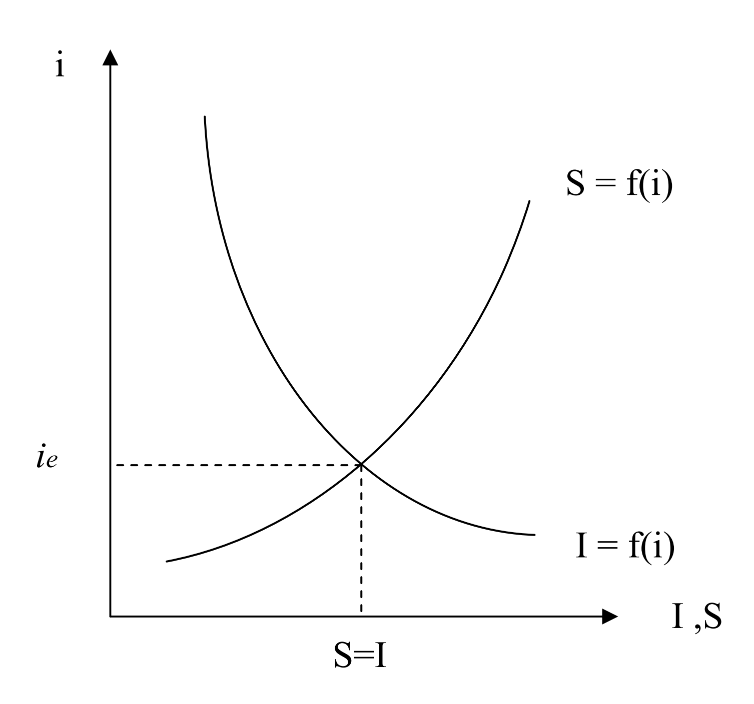
منحنى الاستثمار

I = f(i)

I الاستثمار

جـ / التوازن :

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي : $S = I$



إن الذي يضمن المساواة بين الادخار والاستثمار هو سعر الفائدة الحقيقي وهذا المعدل الذي يضمن ذلك هو معدل وحيد .

3/ توازن سوق النقود :

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين عرض النقود والطلب على النقود أي عندما تكون الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد مساوية للكمية المطلوبة منهم. والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار (P) الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات .

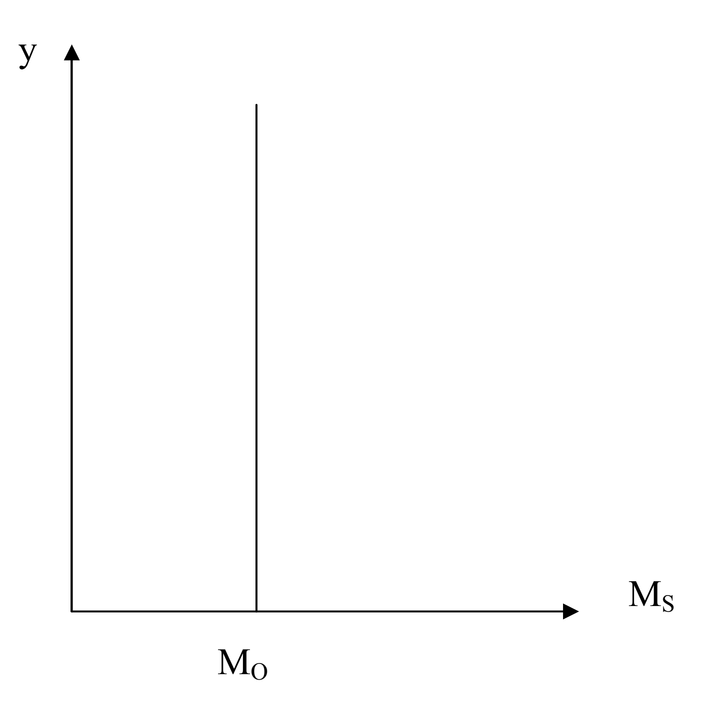
أ/ عرض النقود :

يعتبر عرض النقود عند المدرسة الكلاسيكية متغيرا مستقلا تحدده السلطة النقدية (البنك المركزي)

أي : $M_S = \bar{M}_0$

حيث : M_S = عرض النقود

$\bar{M}_0$ = عدد معين ويمثل بيانيا كما يلي :



نلاحظ أن منحنى عرض النقود هو منحنى عمودي دلالة على أن عرض النقود متغير مستقل، فمهما تغير حجم الإنتاج لا يتغير هذا المنحنى.

ب/ الطلب على النقود :

لدراسة الطلب على النقود نقوم بدراسة أولا المعادلة الكمية للنقود التي صاغها الاقتصادي الأمريكي IRVING FISHER مع بداية القرن 20 كما يلي : $MV=PY$

حيث :

M = تمثل الكتلة النقدية خلال فترة زمنية معينة.

V = تمثل سرعة دوران النقود أو عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى.

P = المستوى العام للأسعار.

Y = حجم الانتاج من السلع والخدمات.

افتراضات المعادلة :

* سرعة دوران النقود V ثابتة في الفترة القصيرة لأنها تتعلق بعادات وتقاليد الأفراد في استعمال النقود.

* حجم الانتاج Y ثابت في الفترة القصيرة لأنه يوافق مستوى التشغيل التام.

نتيجة :

هناك علاقة طردية بين كمية النقود M والمستوى العام للأسعار p والعكس صحيح أي أن جوهر هذه النظرية هو أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

ثم عدلت المعادلة من طرف بعض الاقتصاديين في جامعة كمبريدج البريطانية كما يلي :

$$M = \frac{1}{v} PY$$

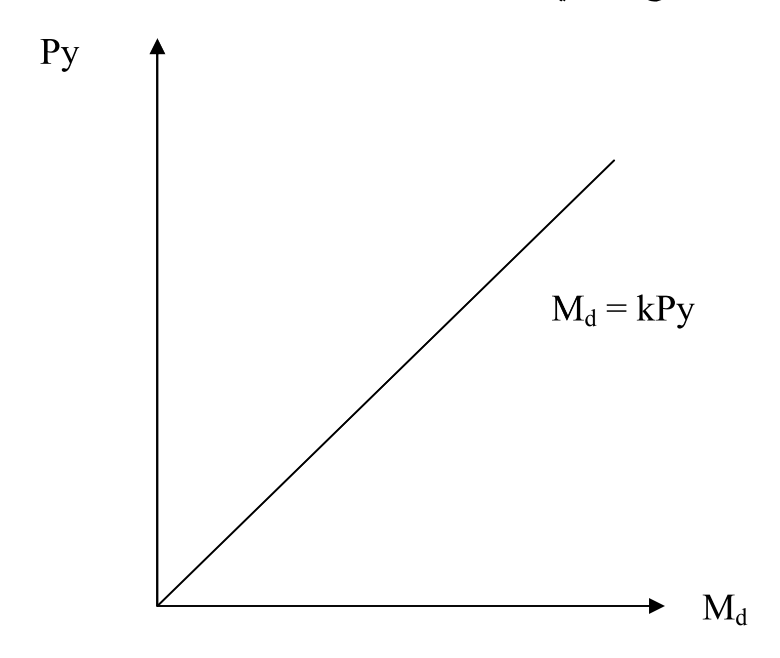
$$M = k\,PY$$

حيث :

($k=\frac{1}{v}$) عبارة عن نسبة من الدخل النقدي (PY) يتم الاحتفاظ بها في صورة سائلة لإجراء مختلف المعاملات.

إن المعادلة : $M_d = kPY$

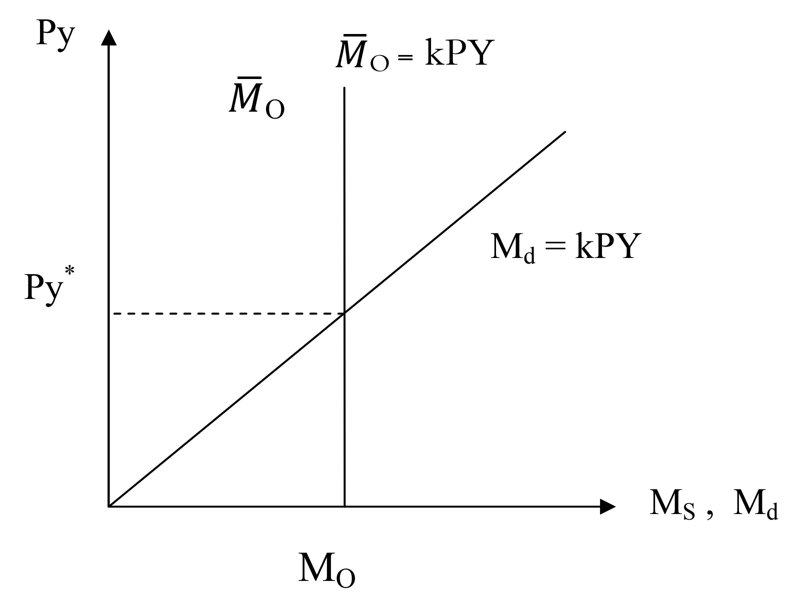
تسمى معادلة الطلب على النقود حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود M_d والدخل النقدي PY حيث كلما ارتفع هذا الأخير زاد الطلب على النقود والعكس صحيح كما يلي :



ج / التوازن :

يتحقق التوازن في سوق النقود كما سبق وأن أشرنا عندما تتحقق المساواة بين الطلب على النقود M_d وعرض النقود M_s

$M_S = M_d$



من خلال توازن سوق النقود يمكن تحديد المستوى العام للأسعار P لأن كلاّ من M ، k ، Y قيم معلومة ومن خلال تحديد المستوى العام للأسعار P يمكن تحديد قيمة الإنتاج أي الناتج الاسمي.

كما يمكن تحديد الأجر النقدي (w) في سوق العمل.

تمارين مقترحة

التمرين الأول :

لنفترض اقتصادا ذو ثلاثة أعوان : أسر ومؤسسات وحكومة، وثلاثة أسواق، سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق النقود بحيث أن الأسر تستهلك وتدخر وتوفر قوة العمل، والمؤسسات تنتج وتستثمر، ولنعتبر النموذج التالي :

$$s = f(i): \frac{\delta s}{\delta i} > 0 \qquad y = f(L)$$

$$I = f(i): \frac{\delta I}{\delta i} < 0 \qquad L_D = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

$$C = y - S \qquad L_S = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

$$G = G_0 \qquad N = L_D = L_S$$

بحيث أن Y تمثل الإنتاج و C الاستهلاك، I الاستثمار، G الإنفاق الحكومي، S الادخار ، N التشغيل، W الأجر الاسمي، P المستوى العام للأسعار، i سعر الفائدة، L_D الطلب على العمل، L_S عرض العمل.

1- إلى أي مدرسة ينتمي هذا النموذج ولماذا ؟

2- فسّر لماذا يعتبر هذا النموذج بسيطا؟

3- فسر لماذا يعتبر هذا النموذج نموذج عرض؟

4- ماهي أهم المبادئ والافتراضات التي تقوم عليها هذه المدرسة؟

التمرين الثاني :

يتميز سوق العمل لاقتصاد معين بالخصائص التالية :

$$L_S = 2999\left(\frac{W}{P}\right) - 2000 \quad L_D = 4000 - \left(\frac{W}{P}\right)$$

1- ما هو الأجر الحقيقي التوازني ؟.

2- إذاكان مستوى السعر هو P = 2 ، فما هو الأجر النقدي؟.

3- لنفترض أن الحد الأدنى للأجر هو W = 6، فما هو عدد العمال الموظفين وغير الموظفين ؟.

التمرين الثالث :

لنفترض أن لدينا اقتصادا كلاسيكيا يتميز بالخصائص التالية :

$$Y = 40\,L^{\frac{1}{2}} \text{ ، } L_S = \frac{1}{25}\left(\frac{W}{P}\right)^2 \text{ ، } M_S = M_0 = 40 \text{ ، } V = 4$$

حيث أن : Y ، W ، M_0 ، V ، هي على التوالي حجم الإنتاج، عرض العمل، الأجور النقدية، الكتلة النقدية، سرعة دوران النقود.

المطلوب :

1. ايجاد دالة الانتاج الحدية للعمل.
2. ايجاد دالة الطلب على العمل.
3. إيجاد الأجر الحقيقي، وحجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل.
4. حساب قيمة الناتج.
5. حساب المستوى العام للأسعار.
6. حساب الناتج الاسمي والأجر الاسمي.
7. إذا زاد عرض النقود بمقدار 100% فالمطلوب : إيجاد أثر ذلك على كل من المستوى العام للأسعار، سرعة دوران النقود، والمتغيرات الحقيقية؟
8. إذا ارتفع الأجر الاسمي بنسبة 20 % فهل تظهر هناك بطالة؟

التمرين الرابع :

في ظل نظام اقتصادي معين، توجد 4000 مؤسسة إنتاجية تنافسية تنتج كلها نفس السلعة بكمية Y ، وسعر P ، من خلال توظيف L ، عامل مقابل أجر حقيقي $\frac{W}{P}$ وفي ظل تكنولوجيا متماثلة وبدالة انتاج لكل مؤسسة من الشكل : $Y = 10\,L^{\frac{1}{2}}$

كما يمكن كتابة دالة العرض الكلي على النحو : $L_S = 100000\left(\frac{W}{P}\right)$

المطلوب :

1. حدد دالة الطلب الكلي (لجميع المؤسسات).
2. إذا كان مستوى السعر هو ($P = 1$)، ما هي عند التوازن مستويات كل من الأجر النقدي؟ والعمل التوازني؟
3. ما هو عدد العمال الموظفين لدى كل مؤسسة؟ وما هو حجم الانتاج الكلي؟
4. اشرح أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار ($P = 2$) على التوازن.

التمرين الخامس :

لتكن لديك المعطيات المتعلقة باقتصاد كلاسيكي، وفي ظل سوق عمل لها الخصائص الآتية :

معادلة عرض العمل L_S : $L_S = 5\ (w/P) + 80$

معادلة الطلب على العمل L_D : $L_D = 130-10(w/p)$

والعلاقة بين المستوى العام للأسعار (P) ومستوى الإنتاج تعطي بالعلاقة الآتية :

$M = 1/6\ (P.Y)$

حيث الكتلة النقدية $M=194$ ، ودالة الإنتاج الكلية معرفة كما يلي : $Y = 4\ L$ ، حيث L عدد وحدات العمل.

المطلوب :

1- أوجد قيمة كل من الأجر الحقيقي، وحجم العمل ، والأجر الاسمي عند التوازن.

2- مثل بيانيا كل المتغيرات السابقة المكونة للنموذج الكلاسيكي.

التمرين السادس :

لتكن لديك المعطيات الآتية :

دالة عرض العمل L_S : $L_S = 1/25\ (w/P)^{1/2}$

دالة الطلب على العمل L_D : $L_D = 25/(w/p)^{1/2}$

الكتلة النقدية(M) : $M = 40$ ، سرعة تداول النقود (V) : $V = 4$

ودالة الانتاج الكلية (Y) : $Y = 60\ L^{1/2}$ ، حيث (L) تمثل عدد وحدات العمل.

المطلوب :

1- احسب معدل الأجر الحقيقي المناسب لتوازن سوق العمل.

2- احسب حجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل (L).

3- احسب قيمة الانتاج (Y).

4- احسب قيمة المستوى العام للأسعار (P) .

5- احسب الناتج الاسمي والأجر الاسمي بافتراض أن السلطات النقدية قررت رفع الكتلة النقدية (M) إلى 80 بدلا من 40 .

التمرين السابع :

لتكن لديك المعطيات المتعلقة باقتصاد كلاسيكي، وفي ظل سوق عمل لها الخصائص الآتية :

دالة عرض العمل L_S: $L_S = (w/p)^2\ /10\ 0$،المستوى العام للأسعار ،

الكتلة النقدية(M) : $M = 40$ ، سرعة تداول النقود (V) : $V = 10$

ودالة النتاج الكلية (Y) : $Y = 20\ L^{1/2}$ ، حيث (L) تمثل عدد وحدات العمل.

المطلوب :

1- أوجد دالة الطلب على العمل.

2- احسب معدل الأجر الحقيقي المناسب لتوازن سوق العمل.

3- احسب حجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل (L).

4- احسب قيمة الانتاج (Y).

5- احسب الناتج الاسمي والأجر الاسمي.

6- إذا طالبت النقابات العمالية بزيادة مستوى الأجر الاسمي بنسبة 10 %،
ما هي المتغيرات التي ستتأثر ؟ .

الفصل الرابع

النموذج الكينزي لاقتصاد به قطاعين

تمهيد :

تعتبر أزمة الكساد العالمي 1929 (يوم الخميس الأسود) نقطة هامة في الفكر الاقتصادي حيث عجزت المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد حل لها، مما أدى إلى ظهور مدرسة اقتصادية جديدة هي المدرسة الكينزية بزعامة الاقتصادي الانجليزي **كينز** الذي قام بنقد أفكار الكلاسيك وقدم بدائل وحلول لمعالجة الأزمة ومن بين الانتقادات التي وجهها كينز ما يلي :

* انتقد كينز قانون المنافذ الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له واعتبر أن الطلب هو الذي يخلق العرض، ولذلك اهتم بدراسة مكونات الطلب الكلي حيث قسم هذا الأخير إلى أربعة قطاعات سوف نتناولها بالتدريج .

* انتقد كينز فكرة التوازن عند مستوى التشغيل التام واعتبر أن التشغيل الناقص أو (وجود بطالة) هي الحالة الغالبة في الاقتصاد.

* انتقد كينز فكرة المرونة التامة للأسعار والأجور حيث يرى أن الأجور لا تتحرك بحرية تامة لأن النقابات العمالية ترفض خفض الأجور ناهيك عن وجود قوانين تحدد الحد الأدنى للأجور.

* انتقد كينز فكرة حيادية النقود حيث يرى أنّ هذه الأخيرة تؤثر في النشاط الاقتصادي، فمثلا زيادة عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة التشغيل (انخفاض البطالة) .

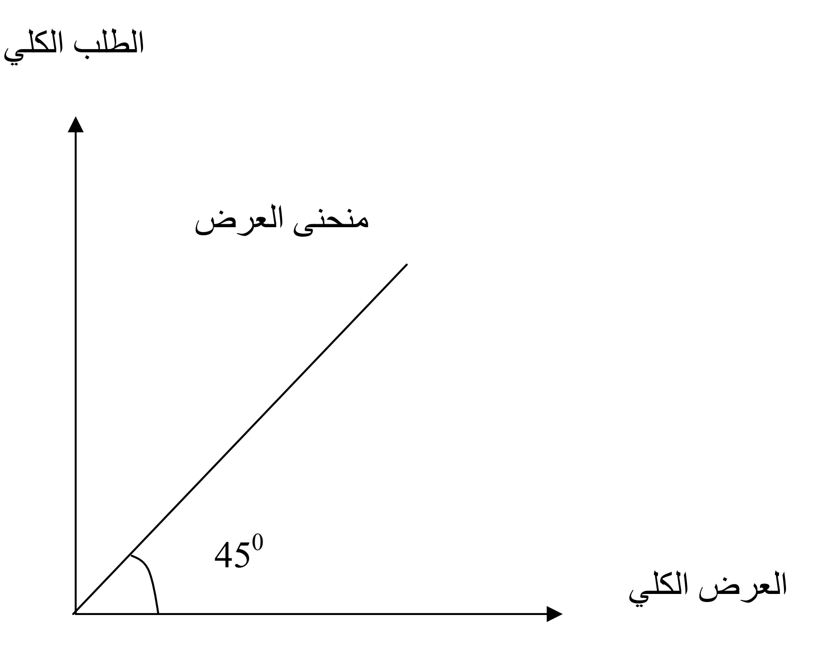
* يرى كينز أن الادخار له علاقة بالدخل وليس بسعر الفائدة كما يعتقد الكلاسيك.

* يعتقد كينز أن العمل ليس وحده من يحدد الطاقة الإنتاجية لأن الإنتاج يعتمد على عناصر ذات أهمية كبيرة مثل رأس المال والتكنولوجيا.

يقوم التحليل الكينزي على جملة من الافتراضات منها :

- يصلح التحليل الكينزي في الفترة القصيرة (سنتين)
- يفترض هذا التحليل ثبات الأسعار، وذلك لأن هذه الأخيرة يتم تحديدها عن طريق التكاليف + هامش الربح حيث أن التكاليف تتكون من : اليد العاملة، وتكلفتها تتمثل في الأجور وهي ثابتة في الفترة القصيرة، حيث تتطلب وقتا لكي تتغير ، التمويل وتتمثل تكلفته في سعر الفائدة وهو محدد طوال فترة الاقتراض، المواد المستعملة ويفترض كينز الوفرة في الموارد وهو ما يجعل سعرها ثابت .

كل هذا يجعل الأسعار ثابتة، وبالتالي فإن افتراض ثبات الأسعار يجعل المؤسسات مستعدة لإنتاج أية كمية مطلوبة عند مستوى السعر المعطي، فإذا توقع رجال الأعمال أن الطلب يساوي مليار (ون) فسينتجون ما قيمته مليار وإذا توقعوا الطلب 100 مليار فسينتجون 100 مليار وهو ما يجعل منحنى العرض بدلالة الطلب منصفا للزاوية °45 كما في الشكل الموالي:



- في حالة حدوث اختلال في التوازن يكون التعديل بواسطة الكميات، فإذا زاد العرض عن الطلب تقوم المؤسسات بخفض الإنتاج للعودة إلى وضع التوازن والعكس صحيح.

أولا– الاستهلاك والادخار.

1– الاستهلاك:

أ– تعريف الاستهلاك: الاستهلاك حسب كينز هو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية. ويقسم الاستهلاك إلى استهلاك سلعي (شيء مادي منظور) واستهلاك خدمي (منفعة غير ملموسة أو غير منظورة).

يعتبر الاستهلاك ذا أهمية اقتصادية بالغة، وهذا من حيث اعتباره أحد مكونات الطلب الكلي في المجتمع (الطلب الكلي= الطلب على الاستهلاك + الطلب على الاستثمار)، فزيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة المبيعات وبالتالي تزيد أرباح المنتجين وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل (انخفاض البطالة)، وهذا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة.

ب–محددات الاستهلاك: ونقصد بها تلك العوامل التي تؤثر على الاستهلاك بالزيادة أو النقصان، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

–المحددات الاقتصادية: وهي العوامل الموضوعية التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي ونذكر منها:

الدخل: وهو أهم العوامل، حيث توجد علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، فكلما زاد هذا الأخير يزيد معه الاستهلاك ولكن نسبة الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

الأسعار: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي يقل الاستهلاك والعكس في حالة انخفاض الأسعار.

التسهيلات الائتمانية: مثل القروض الاستهلاكية وانتشار البيع بالتقسيط ... ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

الحالة الاقتصادية: فعندما يمر الاقتصاد بمرحلة الانتعاش يزيد الإنتاج والتوظيف ومن تم تزيد المداخيل ويرتفع الاستهلاك ويحدث العكس في حالة الركود الاقتصادي (الانكماش).

-**المحددات الذاتية**: وتتمثل في العوامل الشخصية ومنها:

-دافع الحيطة والحذر للمستقبل والخوف من الأخطار المحتملة مثل الحرص يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك الحالي.

- التقليل من الاستهلاك (الادخار) رغبة في تحسين مستوى الحياة مستقبلا.

- الدخل والتقتير يؤدي إلى تقليل الاستهلاك بينما الكرم والسخاء يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

- الانفاق بسبب الضغط الاجتماعي، كالاستهلاك التفاخري وتقليل ومحاكاة الآخرين والانفاق حفاظا على المركزالاجتماعي (طبقة الأغنياء).

- توقعات الأفراد اتجاه تغير الأسعار، فإذا كانوا يتوقعون ارتفاعها مستقبلا فإن الانفاق الحالي يزيد والعكس صحيح.

ج-دالة الاستهلاك:

يعتبر كينز أول من اهتم بدراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل وصياغتها في شكل دالة تعبر عن العلاقة الطردية بينهما وذلك كما يلي:

$$C = a + by_d$$

حيث:

C : حجم الاستهلاك لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (سنة غالبا).

a : يمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل، أي حجم المبلغ الذي يجب أن ينفق حتى ولو كان الدخل معدوما، ويحصل الأفراد على هذا المبلغ عن طريق الاقتراض أو من المدخرات السابقة.

b : يمثل الميل الحدي للاستهلاك حيث : $0< b<1$.

y_d : يمثل الدخل المتاح (وفي هذا النموذج البسيط لاقتصاد به قطاعين، لا يوجد القطاع الحكومي، وبالتالي لا توجد ضرائب ومنه فإن الدخل الوطني هو نفسه الدخل المتاح).

مثال: لتكن لدينا دالة الاستهلاك لإحدى المجتمعات كما يلي:

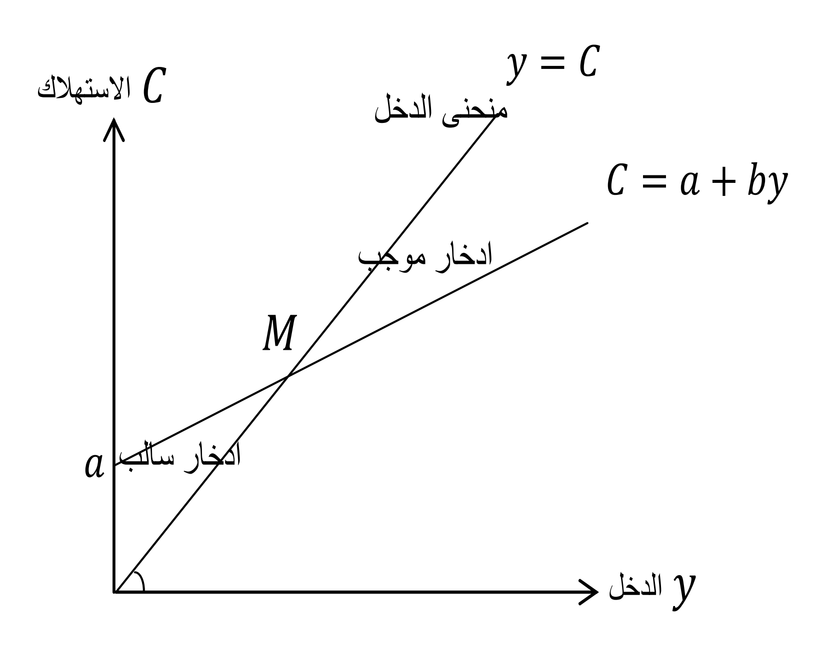
$$C = 100 + 0.7y_d$$

إذا كان الدخل المتاح لهذا المجتمع هو 1000 مليون و.ن، فما هو حجم الاستهلاك الموافق ؟ .

الحل:

وهذا يعني أن هذا المجتمع يستهلك 800 مليون و.ن ويدخر 200 مليون و.ن .

التميل البياني لدالة الاستهلاك:



يتضح من الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل.

- عند النقطة M يتساوى الاستهلاك مع الدخل، أي أن كل الدخل يوجه للاستهلاك.
- قبل النقطة M نلاحظ أن الاستهلاك أكبر من الدخل، وبالتالي فالأفراد إما أنهم يستدينون أو يعتمدون على مدخراتهم السابقة، والفرق بين حجم الدخل وحجم الاستهلاك يمثل الادخار السالب.
- بعد النقطة M نلاحظ أن الدخل أكبر من الاستهلاك والفرق بينهما يمثل الادخار الموجب.

د- الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك*:

-الميل المتوسط للاستهلاك (APC) هو نسبة ما يمثل الاستهلاك بالنسبة للدخل أي: $APC = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{C}{y}$

والميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل .

من المثال السابق: $APC = \frac{C}{y} = \frac{800}{1000} = 0{,}8$ أي أن هذا المجتمع يستهلك 80 % من الدخل ويدخر الباقي.

-الميل الحدي للاستهلاك MPCهو مقدار الزيادة في الاستهلاك بسبب زيادة الدخل بوحدة واحدة، أو هو تلك النسبة من الزيادة في الدخل التي تخصص لزيادة الاستهلاك $APC = \frac{\Delta C}{\Delta y} = \frac{\delta C}{\delta y} = b$.

* *APC: average propensity to consume.*
MPC:Marginal Propensity to consume.

الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء كبير جدا (قريب من الواحد) وهذا عكس الأغنياء (حوالي 0.6)

من المثال السابق، لدينا $C = 100 + 0.7y$

$$APC = \frac{\Delta C}{\Delta y} = \frac{\delta C}{\delta y} = 0,7 \Rightarrow MPC = b = 0,7 = 70\ \%$$

معناه ان كل وحدة نقدية زيادة في الدخل ينفق منها 70 % ويدخر الباقي.

2- الادخـــار:

أ–تعريف الادخار:الادخار حسب كينز هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك، حيث يتم الاحتفاظ به في المؤسسات المتخصصة (مثل البنوك) ويستعمل في تمويل الاستثمارات.

ب–دالة الادخار: وهي تمثل العلاقة بين الادخار كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل ونحصل عليها كما يلي:

بما أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك فإن:

$$S = y - C \ \Rightarrow S = y - (a + by) \Rightarrow S = -a + (1 - b)y$$

حيث :

S : يمثل حجم الادخار لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.

$-a$: تمثل قيمة المسحوبات من مدخرات سابقة لتغطية الاستهلاك عندما يكون الدخل معدوما.

$(1 - b)$: يمثل الميل الحدي للادخار حيث: $0<1 - b<1$

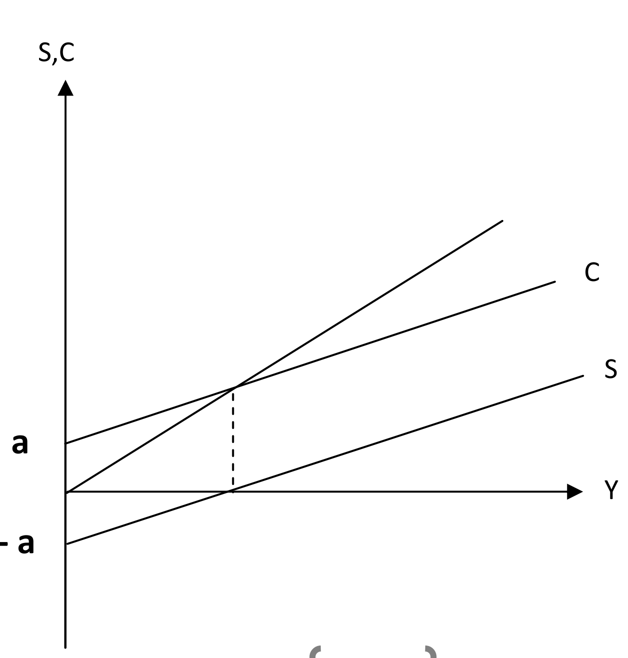
y: يمثل الدخل المتاح (وهو نفسه الدخل الوطني في هذا النموذج البسيط).

من المثال السابق: $C = 100 + 0,7\ y_d$

$$S = y - C \ \Rightarrow S = y - (100 + 0,7y_d) \qquad \Rightarrow S = -100 + 0,3\ y_d$$

وهي دالة الادخار.

التمثيل البياني:



ج-الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار:

- الميل المتوسط للادخار APS: هو مقدار أو نسبة ما يمثله الادخار بالنسبة للدخل $APS = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{s}{y}$

من المثال السابق: $APS = \frac{200}{1000} = 0{,}2$ أي أن الادخار يمثل 20 % من الدخل.

- لميل الحدي للادخار MPS: هو مقدار الزيادة في الادخار بسبب زيادة الدخل بوحدة واحدة.

$$APS = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta S}{\Delta y} = \frac{\delta S}{\delta y} = 1 - b$$

من المثال السابق: $APS = (-100 + 0{,}3y) = 0{,}3$

هذا يعني أن كل وحدة نقدية إضافية في الدخل يوجه منها 25 % إلى الادخار.

ملاحظة 1: الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = 01.

$$y = c + s \Leftrightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = APC + APS$$

ملاحظة 2: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 01.

$$y = c + s \Leftrightarrow \Delta y = \Delta c + \Delta s \Leftrightarrow \frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta s}{\Delta y} \Rightarrow 1 = MPC + MPS$$

ثانيا- الاستثمار:

1-تعريف الاستثمار: يعرف الاستثمار بالمفهوم العام على انه عبارة عن تشغيل أموال في الفترة الحالية للحصول على ثمرة هذا التشغيل في المستقبل، أي الحصول على عوائد أكبر من المبلغ المضحى به مع تحمل المخاطرة في ذلك.

أما الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي فهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية.

2-أنواع الاستثمار: يمكن أن نقسم الاستثمار بالمفهوم العام إلى عدة أنواع:

-الاستثمار الحقيقي: وهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية والأصول الإنتاجية مثل: الآلات، المصانع، المباني ... الخ، وينقسم بدوره إلى:

- تكوين رأس المال الثابت مثل الآلات.
- الإضافة إلى المخزون من السلع نصف المصنعة، الوقود، المواد الخام، والهدف منه هو ضمان استمرار الإنتاج.
- تشييد المباني سواء لاستعمالها في خدمة السكن أو استعمالها في قطاعات تجارية وخدمية أخرى.

-الاستثمار المالي: وهو الإنفاق على شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) بهدف الحصول على عوائد من ورائها.

-الاستثمار الاحلالي:وهو استثمار حقيقي يتمثل في الإنفاق على السلع الرأسمالية لإحلالها محل السلع الرأسمالية المستهلكة في العملية الإنتاجية والهدف منه هو المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة.

-الاستثمار الصافي: والاستثمار الزائد على الإحلال والهدف منه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وهو الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

3-محددات الاستثمار: وهي العوامل التي يتوقف عليها قرار الاستثمار ونذكر منها ما يلي:

- الدخل، حيث توجد علاقة طردية بينهما. (كلما زاد الدخل زاد الاستثمار).
- سعر الفائدة حيث توجد علاقة عكسية بينهما، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض لتمويل الاستثمارات والعكس صحيح.
- مردود الاستثمار أو ما يسمى بالكفاية الحدية لرأس المال، حيث كلما زاد مردود الاستثمار كلما ارتفع هذا الأخير والعكس.
- توقعات رجال الأعمال اتجاه المستقبل (التفاؤل أو التشاؤم).
- السياسة الاقتصادية للحكومية (توسعية أو انكماشية).

4-دالة الاستثمار: يمكن أن نعبر عن الاستثمار في شكل علاقة دالية كما يلي:

أ- يمكن أن نعبر عن الاستثمار بدلالة سعر الفائدة في شكل علاقة عكسية بينهما.

أي : $I = f(i)/\frac{\delta I}{\sigma i} < 0$ مثال: $I = 100 - 2200\, i$

ب-يمكن أن نعبر عن الاستثمار بدلالة الدخل في شكل علاقة طردية: $I = I_0 + dy$ حيث:

I: يمثل حجم الاستثمار، I_0: الاستثمار المستقل عن الدخل.

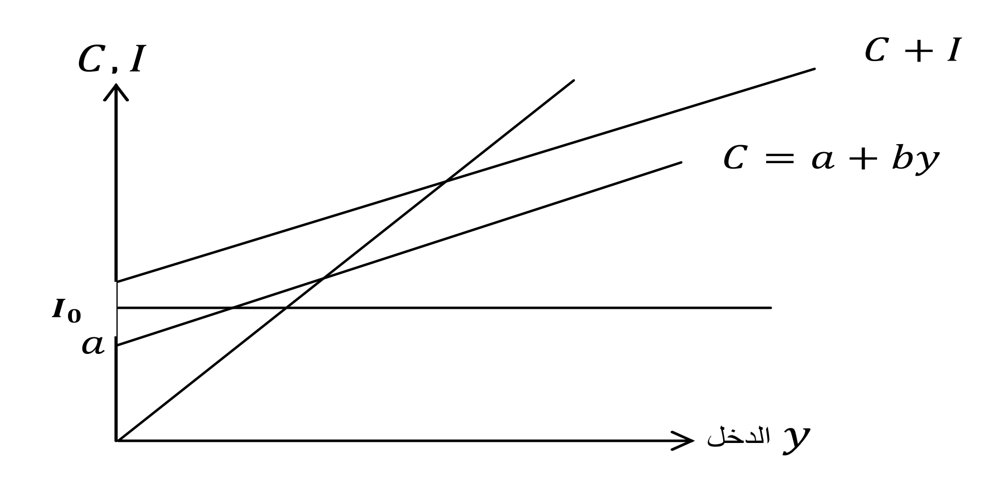
d: الميل الحدي للاستثمار، y: الدخل الوطني.

ج-يمكن أن يكون الاستثمار مستقل عن الدخل أي: $I = I_0$ حيث I_0 قيمة موجبة.

ثالثا-التوازن:

ونقصد به التعادل أو المساواة بين العرض الكلي (الإنتاج) من جهة والطلب الكلي (الإنفاق) من جهة أخرى، والهدف منه هو تحديد قيمة الدخل التوازني (قيمة الإنتاج عند التوازن وهي دخل للمجتمع). ويتحقق شرط التوازن بطريقتين هما:

1-طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي:



لتكن لدينا دالة الاستهلاك: $C = a + by$ والاستثمار مستقل عن الدخل $I_0 = I$

عند التوازن يكون:

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$y = c + I$$

$$y = a + by + I_0$$

$$y - by = a + I_0$$

$$y(1 - b) = a + I_0$$

$$y_e = \frac{a + I_0}{1 - b}$$

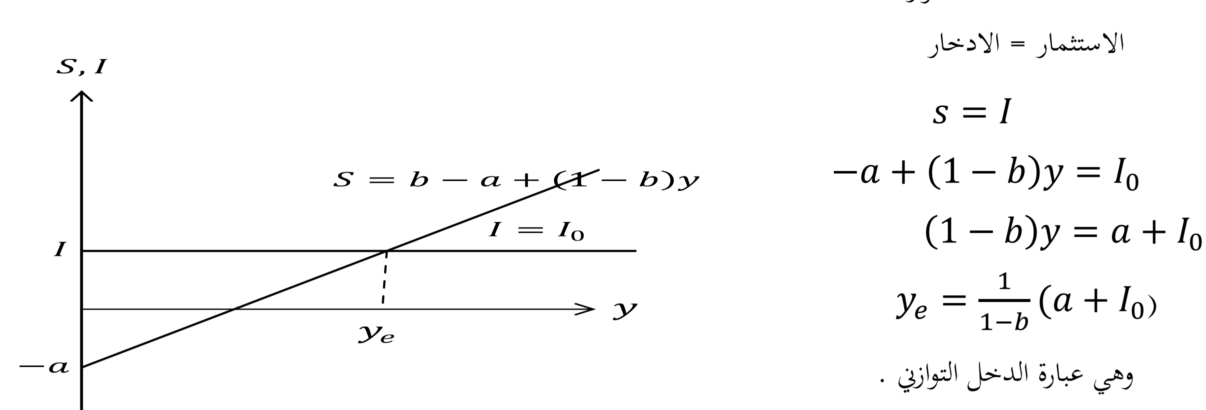
$$y_e = \frac{1}{1 - b}(a + I_0$$

ب–طريقة الموارد والاستخدامات (الادخار والاستثمار):

عند التوازن يكون لدينا:

الاستخدامات = الموارد

الاستثمار = الادخار



$$s = I$$

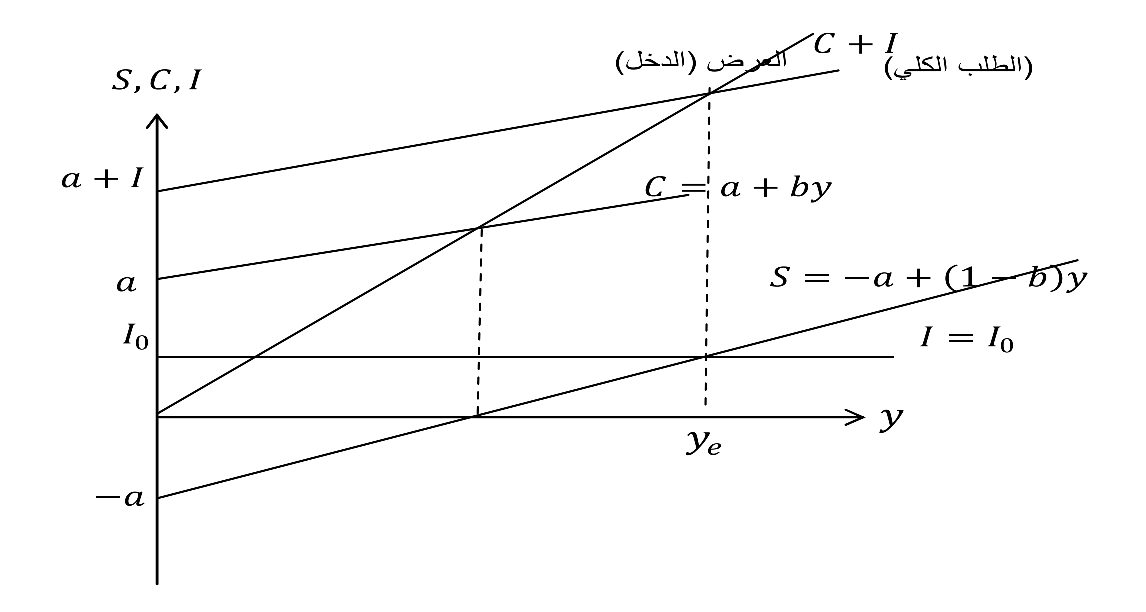
$$-a + (1 - b)y = I_0$$

$$(1 - b)y = a + I_0$$

$$y_e = \frac{1}{1 - b}(a + I_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني .

ملاحظة: يمكن أن نعبر عن التوازن بيانيا باستعمال الطريقتين في معلم واحد كما يلي:



مثال: ليكن لدينا: $C = 100 + 0,8\,y$ الاستثمار $I = 50$:

ــاوجد الدخل التوازني بطريقتين؟

ط1:

$$y = C + I$$

$$y_e = \frac{1}{1-b}(a + I_0)$$

$$y = \frac{1}{1-0,8}(100 + 50)$$

$$y = 5(150)$$

$$y = 750$$

ط2:

$$S = I$$

$$-100 + 0,24 = 50$$

$$0.24 = 100 + 50$$

$$y_e = 750$$

رابعا– المضاعف:

هو مفهوم كينزي يقيس عدد المرات التي يزيد بها الدخل الوطني عندما يزيد الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل بقيمة معلومة.

يمكن حساب المضاعف كما يلي:

1- حالة الاستثمار مستقل عن الدخل $I = I_0$

انطلاقا من عبارة الدخل التوازني السابقة: $y_{e_1} = \frac{1}{1-b}(a + I_0) \rightarrow 1$

نفترض زيادة الاستثمار المستقل بمقدار ΔI

فنحصل على وضع التوازن الجديد كما يلي: $y_{e_2} = \frac{1}{1-b}(a + I_0 + \Delta I) \rightarrow 2$

بطرح العبارة 1 من 2 نجد:

$$y_{e_2} - y_{e_1} = \frac{1}{1-b}\,\Delta I \Rightarrow \Delta y = \frac{1}{1-b}\,\Delta I \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

نسمي العبارة $k = \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$ بعبارة المضاعف.

المضاعف $\frac{1}{1-b}$ يعني أن كل وحدة نقدية إضافية سواء في الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار المضاعف $\frac{1}{1-b}$.

بمعنى آخر يزداد الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل مضروبا في قيمة المضاعف.

مثال :

$\frac{1}{1-b} = 3$ هذا يعني أن كل وحدة نقدية مستثمرة تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ثلاثة وحدات.

ملاحظة: نلاحظ من عبارة المضاعف أن له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك، حيث كلما كان هذا الأخير كبيرا كلما كان المضاعف كبير.

2-حالة الاستثمار تابع للدخل: ($I = I_0 + dy$)

انطلاقا من وضع التوازن الأصلي: $y_{e_1} = \frac{1}{1-b-d}(a + I_0) \rightarrow 1$

نفرض زيادة الاستثمار المستقل بمقدار ΔI.

فنحصل على وضع التوازن الجديد: $y_{e_2} = \frac{1}{1-b-d}(a + I_0 + \Delta I) \rightarrow 2$

بطرح 1 من 2 نجد أن:

$$y_{e_2} - y_{e_1} = \Delta y = \frac{1}{1-b-d}\,\Delta I \Rightarrow \; k \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b-d}$$

نلاحظ أن إدخال دالة سلوكية (بها معامل سلوكي) تؤثر على قيمة المضاعف.

ملاحظة: يمكن التمييز بين الأنواع الآتية من المضاعف.

- المضاعف البسيط: ويتمثل في القيمة $\frac{1}{1-b}$ حيث يرتبط بالميل الحدي للاستهلاك فقط.
- المضاعف المركب: مثل القيمة $\frac{1}{1-b-d}$ حيث يرتبط بعدة ميول حدية.
- المضاعف الساكن: وهو الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن مثل القيمة $\frac{1}{1-b}$

– المضاعف الديناميكي: وهو الذي يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، لأن أثر المضاعف يتطلب عدة فترات لكي يتحقق بالكامل وهو الذي يأخذ الصيغة التالية: $k_t = 1 + b + b^2 + b^3 + \cdots + b^{h-1}$

حيث أن عدد السنوات الكافية لكي يتحقق أثر المضاعف بالكامل هي عدد السنوات (n) اللازمة لكي تجعل المضاعف الديناميكي مساويا للمضاعف الساكن.

مثال توضيحي:

لمعرفة كيفية عمل المضاعف الديناميكي نفترض أن الاستثمار قد زاد بمقدار (ΔI)، هذا يعني أن بائعي السلع الرأسمالية (الآلات) يتحصلون على دخل جديد قدره (ΔI)، وهم لا يقومون بإنفاق كل هذا الدخل، وإنما ينفقون ما قيمته ($b\Delta I$) على السلع الاستهلاكية (حيث bهو الميل الحدي لاستهلاك)، فيحصل بائعو السلع الاستهلاكية على دخل قدره ($b\Delta I$)، ثم ينفقون منه ما قيمته $b(b\Delta I)$ ، وهكذا يمكن في النهاية أن نجمع الدخول المتولدة عند زيادة حجم الاستثمار بمقدارΔIكما يلي:

$$\Delta y = \Delta I + b\Delta I + b(b\Delta I) + \cdots$$

$$\Longrightarrow \Delta y = \frac{\Delta y}{\Delta I} = 1 + b + b^2 + b^3 + \cdots + b^{h-1}$$

خامسا–الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية :

لابد أن نميز بين نوعين من الدخل:

1–الدخل الممكن أو الدخل عند مستوى التشغيل التام: وهو الذي يمكن الحصول عليه عند استخدام كل الموارد الاقتصادية المتاحة (مادية أو بشرية) استخداما كاملا ونرمز له بالرمز (y^*).

2–الدخل التوازني: وهو الدخل الفعلي الذي نحصل عليه من خلال المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي.

انطلاقا من المفهومين السابقين للدخل ويمكن حساب فجوة الإنتاج كما يلي: $\Delta y = y^* - y_e$

حيث نميز ما يلي:

إذا كانت فجوة الإنتاج (Δy) موجبة (أي y_e y^*:) فهذا يعني وجود فجوة انكماشية في الطلب ⟵والفجوة الانكماشية هي مقدار التغير في إحدى مركبات الطلب الكلي اللازم للقضاء على فجوة الإنتاج (أي لزيادة الدخل التوازني وجعله مساويا لدخل التشغيل التام) وتحسب كما يلي:

إذا كانت فجوة الإنتاج (Δy) سالبة (أي $y^* < y_e$) فهذا يعني وجود فجوة تضخمية (في الطلب) ⟵والفجوة التضخمية هي عبارة عن مقدار التغير في إحدى مركبات الطلب الكلي لإلغاء فجوة الإنتاج (أي لتخفيض الدخل التوازني وجعله مساويا لدخل التشغيل التام y^*) وتحسب كما يلي":

إذا كانت فجوة الانتاج (Δy) معدومة فهذا يعني أننا في حالة توازن التشغيل التام حيث $y^* = y_e$ وهي الحالة المثلى.

تمارين مقترحة:

التمرين الأول : لتكن لدينا المعطيات التاليـة :

C	280	440	600	760
Y	200	400	600	800

المطلوب :

1. تحديد دالتي الاستهلاك والادخار.
2. إيجاد قيمة الدخل عند عتبة الادخار.
3. تمثيل الدالتين بيانيا.

التمرين الثاني :

إذا كانت مستويات الاستهلاك والدخل لقطاع العائلات مبينة في الجدول التالي :

المستويـات	الدخـل المتاح	الاستهلاك النهائـي
1	50	52
2	60	60
3	70	68
4	80	76
5	90	84
6	100	92
7	110	100

المطلوب :

1. احسب الادخار الموافق لكل مستوى من مستويات الدخل.
2. احسب الميول المتوسطة والحدية للاستهلاك والادخار لكل مستوى.
3. استنتج دالتي الاستهلاك والادخار اعتمادا على النتائج السابقة.
4. مثل بيانيا الدالتين السابقتين مع التعليق.

التمرين الثالث:

ليكن لديك نموذج لاقتصاد متكون من قطاعين :

المعادلة السلوكية للاستهلاك $\mathbf{C = 1500 + 0.75Y}$ ، الاستثمار المستقل عن الدخل $\mathbf{I = I_0 = 2500}$

1. استنتج معادلة الادخار.

2. أحسب الدخل التوازني بطريقتين.
3. أحسب الاستهلاك والادخار عند التوازن.
4. مثل التوازن بيانيا.

التمرين الرابع :

1. أكمل الفراغات في الجدول إذا علمت أن : $I = 900$

Y	1500	2000	3000	3300	4000	4500
C	1200			2280		3000
S	300			1020		1500
AD	2100			3180		3900

2. استنتج قيمة الدخل التوازني.
3. إذا أصبحت دالة الاستثمار تابعة للدخل من الشكل : $\mathbf{I} = 250 + 0.2\mathbf{Y}$

_أحسب الدخل التوازني في هذه الحالة.

التمرين االخامس :

لنفترض أن الدخل في التوازن يساوي $Y = 960$ ، والاستهلاك التلقائي a=60.

1. استنتج دالتي الادخار والاستهلاك إذا كان الاستثمار يساوي $I = 180$
2. حدد الاستهلاك والادخار عند مستوى التوازن ؟.
3. احسب قيمة المضاعف، وفسره اقتصاديا ؟.
4. إذا كان الدخل الممكن تحقيقه في حالة التشغيل التام هو $Y = 1000$.
   - أ- ما هي حالة هذا الاقتصاد (تضخم أو بطالة)؟.
   - ب-حدد نوع وقيمة الفجوة في الطلب الكلي (انكماشية أو تضخمية)؟.
   - ج- ما هو مقدار التغير اللازم في الاستثمار المستقل للقضاء على هذه الفجوة؟.

التمرين السادس:

بفرض أن دالة الادخار معطاة على الشكل التالي: $S = -80 + 0.3Y$ ، والميل المتوسط للاستهلاك في التوازن هو $APC = 0,78$

1. حدد قيمة الدخل عند التوازن؟.
2. حدد الاستهلاك والادخار والاستثمار الموافق؟.
3. احسب قيمة المضاعف؟
4. إذا كان الدخل عند مستوى التشغيل التام هو $Y = 1200$ ، فما هو حجم الاستثمار اللازم للوصول إلى حالة التشغيل التام؟.

الفصل الخامس

النموذج الكينزي لاقتصاد به ثلاثة قطاعات

تمهيد :

تطرقنا في الفصل السابق إلى التوازن الاقتصادي في حالة قطاعين (القطاع العائلي وقطاع الأعمال) وسنضيف إلى هذا النموذج القطاع الثالث ألا وهو القطاع الحكومي، وعند إضافة هذا الأخير إلى النموذج نضيف جملة من المعادلات تشكل النشاطات المالية للحكومة تتمثل فيما يلي :

أ– **الإنفاق الحكومي** : ونرمز له بالرمز G ويتمثل في مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة أو إحدى هيئاتها مقابل الحصول على سلع وخدمات حيث :

$G = G_o$ (G_o عدد معين) أي أن الإنفاق الحكومي هو متغير مستقل عن الدخل لأنه يخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية.

ب_ **التحويلات** : ونرمز لها بالرمز R وتتمثل في مجموع المبالغ التي تقدمها الحكومة للأفراد بدون مقابل، مثال على ذلك: منح الطبقات الفقيرة، منح البطالة ، المنح الدراسية ...

ونميز بين حالتين :

* غالبا ما تكون التحويلات مستقلة عن الدخل أي : $R = R_o$

* يمكن أن تكون التحويلات مرتبطة بالدخل ولكن بعلاقة سالبة أي : $R= R_o - ry$

ج_ **الضرائب** : ونرمز لها بالرمز T وتتمثل في تلك المبالغ التي تحصل عليها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لتمويل ميزانيتها ونميز حالتين : * يمكن أن تكون الضرائب مستقلة عن الدخل أي : $T=T_o$

* يمكن أن تكون الضرائب مرتبطة بالدخل وهي الحالة الواقعية أي: $T=T_o+ty$

حيث :

T : يمثل مجموع الضرائب

T_o : يمثل الضرائب المستقلة عن الدخل.

t : معدل الضريبة (الميل الحدي للضريبة)

ty: الضرائب المرتبطة بالدخل .

ملاحظة هامة : عند إدخال القطاع الحكومي إلى النموذج السابق يصبح الاستهلاك مرتبطا بالدخل المتاح Y_d وليس بالدخل الوطني Y كما في النموذج السابق ويتم حساب الدخل المتاح كما يلي : $Y_d = Y - T+R$

ومنه : $C= a+b(y-T+R)$

أولا: حساب الدخل التوازني :

الحالة الأولى : الضرائب مستقلة عن الدخل $T=T_o$

الطريقة الأولى : العرض الكلي والطلب الكلي.

نفترض : $C=a+by_d$ $\quad I=I_o$ $\quad G=G_o$

عند التوازن : الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = c + I + G$$

$$Y = a + by_d + I_o + G_o$$

$$Y = a + b\,(y - T + R) + I_o + G_o$$

$$Y = a + by - bT_o + bR_o + I_o + G_o$$

$$Y - by = a - bT_o + bR_o + I_o + G_o$$

$$Y\,(1-b) = a - bT_o + bR_o + T_o + G_o$$

$$ye = \frac{1}{1-b}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o)$$

أما إذا كان الاستثمار مرتبطا بالدخل ($I = I_o + dy$) ، في هذه الحالة فإن الدخل التوازني هو :

$$ye = \frac{1}{1-b-d}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o)$$

الطريقة الثانية : الموارد والاستخدامات

$$C = a + by_d \quad ; \quad G = G_o \quad , I = I_o \quad R = R_o$$

لدينا عند التوازن :

الاستخدامات = الموارد

$$S + T = I + R + G$$

$$-a + (1-b)\,y_d + T_o = I_o + R_o + G_o$$

$$-a + (1+b)\,(y - T_o + R_o) + T_o = I_o + R_o + G_o$$

$$-a + y - T_o + R_o - by + bT_o - bR_o + T_o = I_o + R_o + G_o$$

$$y - by = a - bT_o + bR_o + I_o + G_o$$

$$y(1-b) = a - bT_o + bR_o + I_o + G_o$$

$$ye = \frac{1}{1-b}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o)$$

أما إذا كان الاستثمار مرتبطا بالدخل ($I = I_o + by_d$)

فإن الدخل التوازني في هذه الحالة هو :

$$ye = \frac{1}{1-b-d}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o)$$

الحالة الثانية : الضرائب مرتبطة بالدخل $T = T_o + ty$ أو $T = ty$

لتكن لدينا المعطيات :

$$G = G_o \quad ; I = I_o \quad , R = R_o \quad , T = T_o + ty \,, \quad C = a + by_d$$

باستعمال طريقة العرض الكلي وللطلب الكلي نحصل على عبارة الدخل التوازني كما يلي :

عند التوازن : $Y = C + I + G$

$$Y=a+by_d + I + G$$

$$Y=a+b(y-T+R)+I_o+G_o$$

$$Y=a+b\,[\,y-(T_o+ty)+R]+I_o+G_o$$

$$Y=a+by-bT_o-bty+BR+I_o+G_o$$

$$y-by+bty=a-bT_o+bR_o+I_o+G_o$$

$$y(1-b+bt)= a-bT_o+bR_o+I_o+G_o$$

$$ye = \frac{1}{1-b+bt}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o)$$

ونصل إلى نفس النتيجة باستعمال طريقة الموارد والاستخدامات.

أما إذا كان الاستثمار مرتبط بالدخل في هذه الحالة أي: $I=I_o+dy$

فإن عبارة الدخل التوازني هي :

$$ye = \frac{1}{1-b-d+bt}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o)$$

مثال :

لتكن لدينا المعطيات التالية :

$$C=100 + 0.6y_d \,,\ I=80 \,,\ G=60$$

$R=10$ و $T = 50 +0.2y$

المطلوب :

احسب كلا من : الدخل التوازني ، الاستهلاك ، الادخار ومستوى الضرائب.

الحل:

لدينا عبارة الدخل التوازني في هذه الحالة :

$$ye = \frac{1}{1-b+bt}(a - bT_o + bR_o + I_o + G_o)$$

$$ye = \frac{1}{1-0.6+0.6\times0.2}(100 - 0.6\times 50 + 0.6\times10 + 80 + 60)$$

$$ye = \frac{1}{0.52}(216)= 1.92\ (216)$$

ومنه الدخل التوازني هو: $ye = 414,72$

حساب الاستهلاك :

$$C= 100 + 0.6\, y_d$$

$$Y_d = y - T + R$$

$$y_d = y- (T_o + ty) + R$$

$$y_d = 414,72 - (50+0.2 \times 414,72)+10$$

$y_d = 291,77$

$C = 100 + 0.6\,(291,77)$ $\qquad C = 275,06$

ومنه الادخار هو :

$S = y_d - C = 291,77 - 275,06$ $\qquad S = 16,71$

قيمة الضرائب :

$T = 50 + 0.2\,y$ $\qquad T = 50 + 0.2\,(414,72)$ $\qquad T = 132,94$

ثانيا–رصيد الميزانية العامة :

يتمثل رصيد الميزانية العامة في الفرق بين الإيرادات العامة (الضرائب T) والنفقات العامة (الإنفاق الحكومي G+ التحويلات R)، ونرمز له بالرمز BS

حيث : رصيد الميزانية = الإيرادات العامة – النفقات العامة

رصيد الميزانية = الضرائب – (الإنفاق الحكومي + التحويلات)

$$BS = T - (R + G)$$

ونميز 03 حالات :

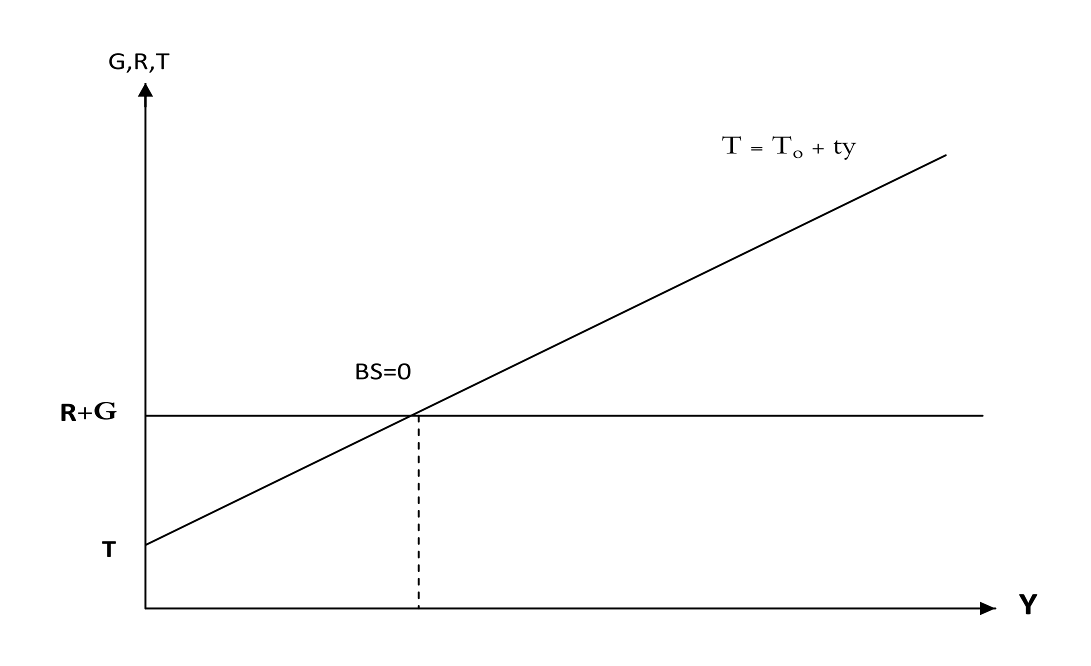
إذا كان : $BS > 0$ نقول أن هناك فائضا في الميزانية

إذا كان : $BS < 0$ نقول أن هناك عجزا في الميزانية

إذا كان $BS = 0$ نقول أن الميزانية العامة متوازنة

التمثيل البياني لرصيد الميزانية :

الطريقة الأولى : $R = R_o \qquad G = G_o \qquad T = T_o + ty$

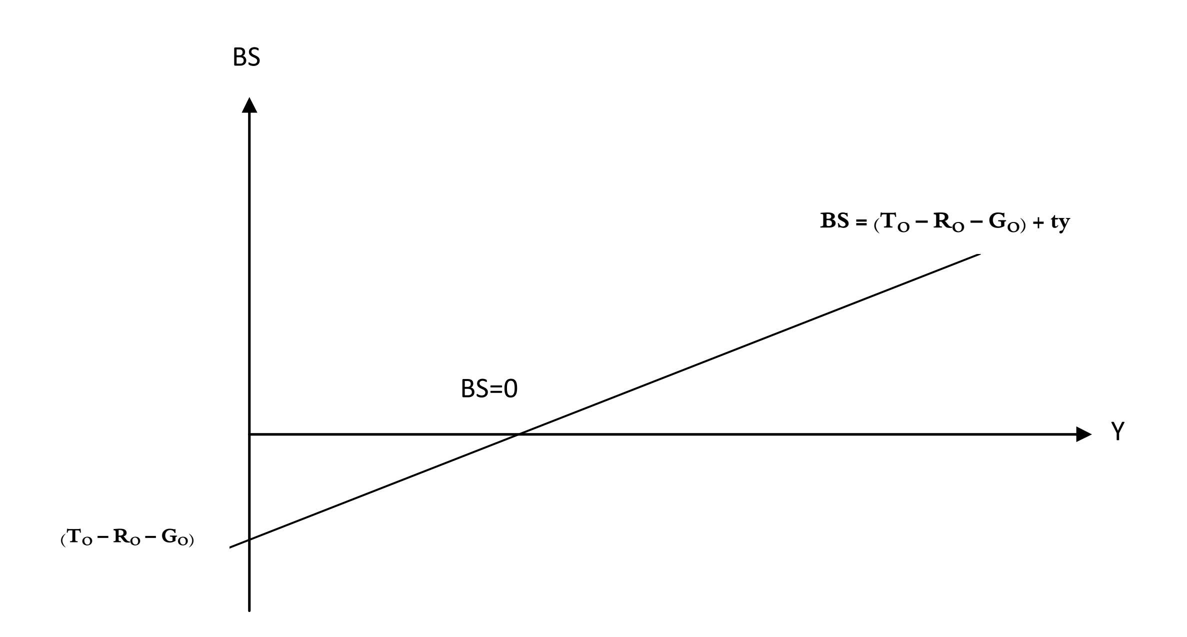


الطريقة الثانية :

نكون معادلة رصيد الميزانية ثم نمثله بيانيا :

$$BS = T - (R+G) \qquad BS = T_O + ty - R_O - G_O$$

$$BS = (T_O - R_O - G_O) + ty$$



ثالثا- حساب المضاعفات :

في اقتصاد يتكوّن من 03 قطاعات يؤدي تغير إحدى مركبات الطلب الكلي (الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي) إلى التغير في الدخل الوطني، ولمعرفة مقدار التغير في هذا الأخير واتجاهه (زيادة أو نقصان) ندرس 04 أنواع من المضاعفات وهي :

1-مضاعف الانفاق :

وهو يتمثل في مضاعف الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي والتي تكون كلها متساوية، وهو يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما يتغير الاستهلاك المستقل أو الاستثمار المستقل أو الإنفاق الحكومي G_0 بمقدار معلوم .

لتكن لدينا المعطيات التالية :

$$C = a + by_d \ , \quad I = I_0 \ , G = G_0 \ , R = R_0$$

والضرائب مستقلة عن الدخل $T = T_0$

تكون لدينا عبارة الدخل التوازني هي :

$$Y_1= \frac{1}{1-b} (a-bT_0+ bR_0+I_0+G_0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

نفترض زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ΔG ، فيكون لدينا دخل توازني جديد هو :

$$Y_2 = \frac{1}{1-b} (a-bT_0+ bR_0+I_0+G_0+ G\Delta) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

لمعرفة مقدار التغير الحاصل في الدخل بسبب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG نقوم بطرح (1) من (2) نجد :

$$(2) - (1) = y_2 - y_1 = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

وهو مضاعف الإنفاق : $k= k_a = k_I = k_G =\frac{\Delta y}{\Delta G} =\frac{1}{1-b}$

وعندما تكون الضرائب مرتبطة بالدخل أي : $T = T_0 + ty$

فإن مضاعف الانفاق في هذه الحالة هو :

$$K = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt}$$

2- مضاعف الضرائب :

انطلاقا من المعطيات السابقة نفترض تغير الضرائب بمقدار ΔT فيؤدي ذلك إلى دخل توازني جديد هو :

$$Y_3 = \frac{1}{1-b} (a-b(T_0+\Delta T)+bR_0 + I_0 + G_0)$$

$$Y_3 = \frac{1}{1-b} (a-bT_0-b\Delta T+bR_0+I_0+G_0) \ldots\ldots(3)$$

لمعرفة مقدار التغير في الدخل بسبب التغير الضرائب بـ ΔT نقوم بطرح : (1) من (3)

$$(3) - (1) = y3-y1= \frac{1}{1-b} (-b\Delta T)$$

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b} \Delta T$$

وهو مضاعف الضرائب : $k_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$

نلاحظ أن مضاعف الضرائب ذو إشارة سالبة دلالة على العلاقة العكسية بين التغير في الضرائب والتغير في الدخل، حيث تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض في الاستثمار والاستهلاك وبالتالي تراجع الإنتاج وانخفاض الدخل الوطني.

أما إذا كانت الضرائب مرتبطة بالدخل أي : $T=T_0+ty$

فان مضاعف الضرائب في هذه الحالة هو :

$$K_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+bt}$$

3- مضاعف التحويلات :

يقيس لنا عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير التحويلات بمقدار معلوم.

انطلاقا من المعطيات السابقة، نفترض تغير التحويلات بمقدار ΔR فنحصل على دخل توازني جديد هو :

$$Y_4 = \frac{1}{1-b}\,(a - bT_0 + b(R_0 + \Delta R) + I_0 + G_0)$$

$$Y_4 = \frac{1}{1-b}\,(a - bT_0 + bR_0 + b\,\Delta R + I_0 + G_0) \quad \ldots\ldots (4)$$

نطرح 1 من 4 نحصل على :

$$(4) - (1) = y_4 - y_1 = \frac{1}{1-b}\,(b\,\Delta R)$$

$$\Delta y = \frac{b}{1-b}\,\Delta R$$

$$kR = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{b}{1-b}$$ وهو مضاعف التحويلات

نلاحظ أن مضاعف التحويلات يساوي تماما مضاعف الضرائب ولكن بإشارة موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين التحويلات والدخل الوطني .

أما إذا كانت الضرائب مرتبطة بالدخل فإن مضاعف التحويلات في هذه الحالة هو :

$$kR = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{b}{1-b+bt}$$

4- مضاعف الميزانية المتوازنة :

تكون الميزانية متوازنة إذا كانت الإيرادات العامة (T) مساوية للنفقات العامة ($R+G$) أي :

$$Bs = T - (R+G) = 0$$

يقيس مضاعف الميزانية المتوازنة عدد المرات التي يتغير بها الدخل عندما يتغير الإنفاق الحكومي والضرائب في نفس الوقت وبنفس المقدار وفي نفس الاتجاه .

- انطلاقا من ميزانية متوازنة نفترض تغير الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG وفي نفس الوقت تغير الضرائب بـ حيث : $\Delta G = \Delta T$

فنحصل على دخل توازني جديد هو :

$$Y_5 = \frac{1}{1-b}\,(a - b(T_0 + \Delta T) + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G)$$

$$Y_5 = \frac{1}{1-b}\,(a - bT_0 - b\Delta T + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G) \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

يطرح (1) من (5) نحصل على :

$$(5) - (1) = y5 - y1 = \frac{1}{1-b}\,(-b\Delta T + \Delta G)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}\,(-b\Delta T + \Delta G)$$

ولدينا : $\Delta T = \Delta G$

ومنه : $\Delta y = \frac{1}{1-b}\,(-b\Delta T + \Delta G)$

$$\Delta y = \frac{1-b}{1-b}\Delta G$$

$$K_{T=G} = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

وهو مضاعف الميزانية المتوازنة

- نلاحظ أنه عندما تكون الضرائب مستقلة عن الدخل فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي إلى الواحد الصحيح، بمعنى زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب في نفس الوقت وبنفس المقدار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بنفس ذلك المقدار.
- أمّا إذا كانت الضرائب مرتبطة بالدخل $T = T_0 + ty$ فإن مضاعف الميزانية المتوازنة في هذه الحالة هو :

$$K_{T=G} = \frac{1-b}{1-b+bt}$$

ملاحظة :

إذا كانت لدينا المعطيات التالية :

$R = R_0$ $G=G_0$ $C = a+by_d$ $T = T_0 + ty$ $I = I_0 + dy$

فإن : مضاعف الانفاق هو :

$$k_G = K_I = K_a = \frac{1}{1-b-d+bt}$$

مضاعف الضرائب هو :

$$k_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b-d+bt}$$

مضاعف التحويلات هو :

$$K_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{-b}{1-b+d+bt}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة هو :

$$K_{T=G} = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{-b}{1-b-d+bt}$$

مثال :

لتكن لدينا المعطيات التالية :

$I = 300$ $C = 600 + 0.5y_d$ $T = 800+0.2y$ $G = 400$ $R = 0$

المطلوب :

س1- أوجد عبارة الدخل التوازني ثم أحسب قيمته ؟

س2- أحسب كلا من الاستهلاك والضرائب عند التوازن.

س3- ما هو مقدار التغير في الدخل الوطني عند زيادة الضرائب بمقدار : $\Delta t = 100$ ؟

إذا كان الدخل عند مستوى التشغيل التام $y^* = 1800$

س4- ما هو مقدار التغير اللازم في الإنفاق الحكومي G للوصول إلى حالة التشغيل التام.

الحل :

ج1/ بما أن الضرائب مرتبطة بالدخل والاستثمار مستقل عن الدخل فإن عبارة الدخل التوازني في هذه الحالة هي :

$$Y_e = \frac{1-b}{1-b+bt}\ (a-bT_0+bR_0+I_0+G_0)$$

$$Y_e = \frac{1}{1-0.5+0.5(0.2)}\ (600 - 0.5(800) + 0.5\ (0) +300 +400$$

$$Y_e = 1500$$

ج2/ قيمة الاستهلاك والضرائب :

أ- الاستهلاك :

$$C= 600 + 0.5y_d$$

حساب y_d

$$y_d = y - T - R$$

$$= y - (T_0 + t_y\ ) + R_0$$

$$y_d = 1500-(800+0.2(1500)+0$$

$$y_d = 400$$

ومنه :

$$C = 600 + 0.5\ (400) = 800$$

ب- قيمة الضرائب :

$$T = 800 + 0.2y \qquad T= 800 +0.2\ (1500) \qquad T= 1100$$

ج3/ مقدار التغير في الدخل عند زيادة الضرائب بـ : $\Delta T = 100$

لدينا :

$$\Delta_Y= kT\ \Delta\ T$$

$$\Delta y = \frac{-b}{1-b+bt}\ \Delta\ T \qquad \Delta y = \frac{-0.5}{1-0.5+0.5(0.2)}\ (100) \qquad \Delta y = -83.33$$

نلاحظ انخفاض قيمة الدخل الوطني بمقدار $\Delta y = 83.33$ بسبب زيادة الضرائب .

ج4/ إيجاد مقدار التغير اللازم في الإنفاق الحكومي للوصول إلى حالة التشغيل التام حيث : $y^* =800$

$$\Delta y= k_G.\ \Delta G$$

$$\Delta G = \frac{\Delta y}{KG} = \frac{y* - ye}{\frac{1}{1-b+bt}}$$

$$\Delta G = \frac{1800-1500}{\frac{1}{1-0.5+0.5(0.2)}}$$

$$\Delta G = 180$$

للوصول إلى حالة التشغيل التام يجب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار : $\Delta G = 180$

تمارين مقترحة:

تمرين 01:

لتكن لدينا المعطيات التالية

$T=T_0$	$I=300$	$C = a + bY_d$
$R=0$	$G=G_0$	$BS = T-R-G_0=400$

1. إذا علمت أن $T=2G$، أستخرج المعادلة السلوكية للإستهلاك، واحسب قيمته في التوازن.
2. إذا كان الدخل في حالة التشغيل التام يساوي 1600 ما هي حالة الإقتصاد، أحسب الفجوة.

تمرين 02:

في اقتصاد له الخصائص التالية:

$C = 200 + 0.75Y_d$	$G = 300$
$T=100+0.2Y$	$I = 200$
$R=100$	

المطلوب:

1. أكتب عبارة التوان انطلاقا من الشرط (الطلب الكلي = العرض الكلي)
2. أحسب قيمة الدخل التوازني، والإستهلاك عند التوازن.
3. أحسب رصيد الميزانية العامة للدولة وفسره.
4. مثل الميزانية بيانيا.
5. للوصول بالميزانية إلى حالة التوازن، ما هي السياسة التي تقترح أن تنتهجها الحكومة؟
6. ما أثر ذلك على الدخل في التوازن؟
7. إذا ارتفعت نسبة الضرائب المتعلقة بالدخل من 0.2 إلى 0.25، ما تأثير ذلك على الدخل التوازني؟

تمرين 03:

لتكن لديك المعطيات التالية الخاصة باقتصاد يتكون من 3 قطاعات

$C = 2000 + 0.7Y_d$	$G = 800$
$T=1500$	$I = 1110$
$R=200$	

المطلوب:

1. أوجد قيمة الدخل عند التوازن، واحسب رصيد الميزانية.
2. إذا ارتفع G بـ: 300، ما أثر ذلك على الدخل التوازني.
3. إذا ارتفعت الضرائب بمقدار 300 وارتفع الإنفاق بنفس القيمة، ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟ ما أثر ذلك على الميزانية؟ كيف يسمى هذا الأثر؟
4. إذا ارتفعت الضرائب بمقدار 30 وارتفعت التحويلات بـ: 30 أيضا ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟
5. أحسب الميزانية العامة للدولة، وهل تمثل هذه الحالة عجزا أم فائضا؟

تمرين 05:

لنفترض أن لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد مكون من 3 قطاعات

$S = -20 + 0.4\ Y_d$	$T=35$	$I = 100$	$R = 25$

المطلوب:

1. إذا كان الإنفاق الحكومي هو: $G = 100$، أحسب الإدخار والاستهلاك والإستثمار عند التوازن.
2. إذا قررت الحكومة رفع التحويلات بـ: 10 وتخفيض الضرائب بـ: 10، ما هو مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة؟
3. إذا قررت الحكومة تحقيق التوازن في ميزانيتها العامة، ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟
4. بفرض أن مستوى الدخل في مستوى التشغيل التام يساوي 850، بين كيف يتم تحقيق ذلك بثلاث طرق مختلفة. ثم أحسب قيمة مضاعف الإستهلاك، الضرائب، الإستثمار والتحويلات

الفصل السادس

النموذج الكينزي لاقتصاد به أربعة قطاعات

تمهيد :

عند إدخال قطاع العالم الخارجي إلى نموذج التوازن السابق فإننا نضيف جملة من المعادلات تعبر عن المعاملات التجارية مع العالم الخارجي.

وتنقسم هذه العمليات إلى نوعين :

أ/ الصادرات :

ونرمز لها بالرمز X ، وتتمثل في طلب العالم الخارجي عن المنتجات المحلية أي مجموع المبيعات المحلية أي مجموع المبيعات المحلية من السلع والخدمات المحلية للعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة.

وتتحدد الصادرات بناءا على عوامل خارجية أكثر منها داخلية أي على مدى حاجات العالم الخارجي لمنتجاتنا المحلية أي أن الصادرات مستقلة عن الدخل الوطني ونكتب : $X = X_0$

ب/ الواردات :

رمزها M ، وتتمثل في جزء من الطلب على المنتجات الأجنبية، أي مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة لشراء السلع والخدمات من العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وهي تتحدد بعوامل داخلية وتتوقف على مدى حاجة الدولة لشراء هذه المنتجات وبالتالي فهي ترتبط بالدخل الوطني أي :

$$M = M_0 + my$$

حيث :

M : مجموع الواردات

$M0$: الواردات المستقلة عن الدخل

m : الميل الحدي للاستيراد.

Y : الدخل الوطني

أولا : تحديد الدخل التوازني

نفترض اقتصادا مفتوحا يتكون من (04) قطاعات

(1) قطاع العائلات : وتتحدد فيه دالة الاستهلاك : $C = a+by$

(2) قطاع الاستثمار : وتتحدد فيه دالة الاستثمار : $I = I_0 + dy$

(3) القطاع الحكومي : وتتحدد فيه المعاملات التالية

الانفاق الحكومي $G = G_0$

التحويلات : $R = R_0$

الضرائب : $T = T_0 + ty$

(4) قطاع العالم الخارجي : وتتحدد فيه الصادرات والواردات .

$$X = X_0 \quad ; \quad M = M_0 + my$$

وعليه يتحدد التوازن في هذا الاقتصاد عندما تتحقق المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي أي :

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = c + I + G + (x - M)$$

$$Y = a + by_d + I_0 + dy + G_0 + X_0 - (M_0 + my)$$

$$Y = a + b(y - (T_0 + ty) + R) + I_0 + dy + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$y - by - dy + bty + my = a - bt_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$y(1 - b - d + bt + m) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Ye = \frac{1}{1-b-d+bt+m}(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

ونصل إلى نفس النتيجة باستعمال طريقة الموارد والاستخدامات حيث :

$$S + T + M = I + G + R + X$$

الاستخدامات = الموارد

ملاحظة :

من خلال عبارة الدخل التوازني السابقة إذا افترضنا ثبات كل المركبات في الطرف الأيمن منها ما عدا الصادرات والواردات فإننا نلاحظ أن الدخل الوطني سوف يرتفع كما ارتفعت الصادرات وانخفضت الواردات والعكس صحيح.

ثانيا_ حساب المضاعفات :

في حالة اقتصادية به 04 قطاعات يكون لدينا 05 أنواع من المضاعفات تقيس مقدار التغير في الدخل الوطني عندها تتغير إحدى مركبات الطلب الكلي بقيمة معلومة وتتمثل فيما يلي :

أ-مضاعف الإنفاق :

ونعني به مضاعف الاستهلاك المستقل أو الإنفاق الحكومي أو مضاعف الصادرات والتي تكون كلها متساوية ولها نفس التأثير وتأخذ الصيغة التالية :

$$K = k_a = k_I = k_G = k_x$$

$$K = \frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{1-b-d+bt+m}$$

ب/ مضاعف الضرائب :

يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير الضرائب بقيمة معلومة ويأخذ الصيغة التالية :

$$k_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b-d+bt+m}$$

ج / مضاعف التحويلات :

يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير التحويلات بقيمة معلومة ويأخد الصيغة التالية :

$$k_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{b}{1-b-d+bt+m}$$

د / مضاعف الميزانية المتوازنة :

وهو يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير الضرائب والإنفاق الحكومي بنفس القيمة وفي نفس الوقت وفي نفس الاتجاه ويأخذ الصيغة التالية :

$$k_{T=G} = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b-d+bt+M}$$

هـ / مضاعف الواردات :

وهو يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير الواردات بقيمة معلومة ويأخد الصيغة التالية :

$$K_M = \frac{\Delta y}{\Delta M} = \frac{-1}{1-b-d+bt+M}$$

ثالثا– رصيد الميزان التجاري :

وهو يمثل الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات منها حيث :

$$E = X - M$$

E يرمز لرصيد الميزان التجاري وتميز 03 حالات

1/ إذا كان $E > 0$ نقول أن هناك فائضا في الميزان التجاري.

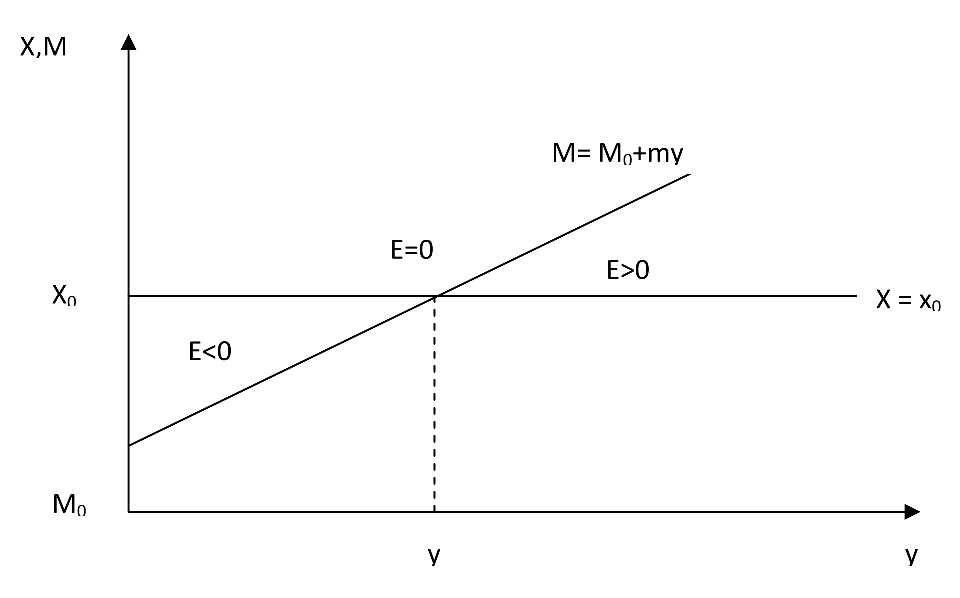
2/ إذا كان $E < 0$ نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري.

3/ إذا كان $E = 0$ نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

التمثيل البياني :

الطريقة الاولى :

لدينا : $X= X_0 \; ; \; M = M_0 + my$



الطريقة الثانية:

لدينا :

$$E= X - M$$

$$E = X_0 - (M_0 + my)$$

$$E= (X_0 - M_0) - my$$

E

$(X_0 - M_0)$

E>0

E=0

0

Y

E<0

$E=(X_0 - M_0) - my$

رابعا_ الآثار المتبادلة للتجارة الخارجية :

إن وجود معاملات تجارية بين اقتصاديات العالم سوف تخلق آثارا تنعكس على الدخل الوطني لكل منها عندما يتغير الطلب في إحداها. فمثلا :

إذا كانت لدينا دولتين حيث :

A : يمثل اقتصاد الدولة الأولى

B : يمثل اقتصاد الدولة الثانية

فإذا افترضنا زيادة الطلب في الاقتصاد A وليكن مثلا زيادة الاستثمار بمقدار ΔI فإننا نتوقع سلسلة من التغيرات كما يلي :

- زيادة استثمار الدولة A يؤدي إلى زيادة دخل A وهذا يؤدي إلى زيادة واردات A.
- زيادة واردات A تؤدي إلى زيادة صادرات B.
- زيادة صادرات B سوف تؤدي إلى زيادة دخل B وهذا يؤدي إلى زيادة واردات B.
- زيادة واردات B سوف يؤدي إلى زيادة صادرات A.

إن التغيرات السابقة تعرف بالآثار التبادلية أو الانعكاسية للتجارة الخارجية.

تمارين مقترحة:

التمرين الأول : لتكن المعطيات التالية لاقتصاد بلد ما :

A=200/I=75/M0 =200/X0=400/T0=200/GO=500/R0=100/

b=0.75 / t = 0.2 / m = 0.1

المطلوب :

1- شكل العلاقات السلوكية للعناصر الاقتصادية لهذا النموذج.

2- احسب الدخل التوازني Y، وكل من الاستهلاك C ، والادخار S الموافق.

3- أحسب رصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري.

4- مثل الميزانية بيانيا والميزان التجاري بيانيا.

5- إذا كان الدخل الممكن عند التشغيل التام يمثل حالة التوازن في رصيد الميزانية :

أ- حدد طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في هذا النموذج.

ب-باستخدام آليات السياسة الاقتصادية الخارجية، بين كيف يمكن العمل على تحقيق الموافقة بين مستوى الدخل التوازني المحقق ومستوى التشغيل التام.

ت-أوجد مقدار التغيرات اللازمة لإزالة الاختلال الملحوظ.

التمرين الثاني: في اقتصاد مفتوح لدولة A لديك المعطيات الآتية :

$C=3000+0.75\ Y_a$ / X=6000/ M=600+0.1 Y / R =3000

G= 3500 / I = 1525 / T = 900 + 0.2 Y

المطلوب :

1- أحسب الدخل في التوازن، ما هي حالة الاقتصاد إذا كان مستوى التشغيل التام هو : 30000.

2- أحسب الاستهلاك والادخار الموافق.

3- علق على رصيد الميزانية ، ومثلها بيانيا.

4- علق على رصيد الميزان التجاري، ومثله بيانيا.

5- انضمت الدولة A إلى تكتل إقليمي في مرحلة الاتحاد الجمركي، مما أدى إلى تغير الميل الحدي للاستيراد إلى 0.2

أ- ما هو أثر ذلك على الدخل التوازني.

ب-ما الأثر على صافي التعامل مع العالم الخارجي.

6- انتهجت الدولة سياسة توسعية حيث منحت الدولة إعانات التصدير للمصدرين، ما هو مستوى الصادرات الذي يحقق التشغيل التام؟ ما أثر ذلك على رصيد الميزان التجاري؟

7- أحسب مضاعف الصادرات.

8- ما هو التغير اللازم في R لوصول إلى حالة التشغيل التام، ما أثر ذلك على رصيد الميزانية.

التمرين الثالث : **أولا** : ليكن لدينا المعطيات الآتية /

$I_0 = 2300$ $\qquad$ $C = 0.7y+2500$

1- أحسب قيمة الدخل الوطني التوازني لهذا الاقتصاد Ye.

2- ما هي حالة هذا الاقتصاد إذا كان الدخل الوطني للاستخدام التام 19200. حدد الفجوة.

3- مع ثبات I0 ، a احسب قيمة الميل الحدي للاستهلاك ليصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام.

4- بافتراض ثبات b=0.7 حدد التغيير في الطلب المستقل للحصول على التوازن في حالة الاستخدام التام.

ثانيا : إذا أضفنا البيانات الآتية لهذا الاقتصاد:

$X = 3340 \quad M = 0.18\ Y + 100$

1- ماذا يمثل المعامل 0.18 ؟

2- ما هي قيمة الدخل الوطني التي تحقق التوازن في الميزان التجاري؟

3- أحسب قيمة الدخل التوازني Y_2 لهذا الاقتصاد. قارن مع النتيجة المتحصل عليها في السؤال 1 من القسم الاول.

4- ما هو شرط التوازن لاقتصاد مفتوح.

5- ما هو التغيير في الصادرات الذي يسمح بالوصول إلى حالة التشغيل التام؟ قارنه مع نتيجة سؤال 4 في القسم الاول.

6- ما هو أثر الزيادة المستقلة في الصادرات على رصيد الميزان التجاري؟

ثالثا : نفترض الآن أن صادرات هذا البلد تعتمد على طلب العالم الخارجي حيث $X=0.9Y+1000$ و $Y^*=2600$ حيث (Y^* يمثل الدخل للعالم الخارجي)، بعد أزمة اقتصادية لإحدى الدول الاجنبية انخفض Y^* بـ 15 % فما هو أثر هذا الانخفاض على الاقتصاد الوطني لهذا البلد وهو في حالة التوازن المتحصل عليها في السؤال 3 من القسم 2.

التمرين الرابع : في اقتصاد مكون من أربع قطاعات لدينا المعلومات الآتية :

$I = 700+0.3Y \quad C= 400+0.75Y \quad X = 150 \; M =0.1Y \; ; \; G=250$

المطلوب :

1- اوجد مستوى الدخل في التوازن.

2- إذا زادت الدولة في نفقاتها بمقدار 100 حدد مقدار التغير في الدخل التوازني.

3- إذا كانت الدولة ترغب في تحقيق زيادة في الدخل التوازني مقداره 2000 ما هو التغير اللازم في الصادرات؟

4- إذا افترضنا أن الدولة فضلت استخدام السياسة النقدية من أجل زيادة الطلب الكلي ولذلك خفضت معدل الفائدة بحيث أصبح الاستثمار كما يلي : $I=800+0.3Y$

- هل أصابت الحكومة هذفها المسطر من هذا التفضيل أم لا.

التمرين الخامس : ليكن لديك المعلومات الآتية عن اقتصاد بلد ما :

الميزانية : $BS = 0.2y - 500$

الميزان التجاري: $E = -0.1y + 400$

المطلوب :

1- ما هي الحالة التي يمثلها الميزان التجاري وكذا رصيد الميزانية إذا افترضنا أن الدخل عند التوازن هو : $Y_e = 1000$.

2- بافتراض أن : $X = 500 \; ; \; G = 100 \; ; \; I = 540 \; ; \; a = 300 \; ; \; b=0.7$

استخرج معادلة الضرائب والواردات وكذا قيمة التحويلات حيث : $R_0 =3T_0$

3- احسب الدخل التوازني والاستهلاك والادخار.

4- ما هي حالة كل من الميزانية العامة والميزان التجاري ؟

5- إذا كان مستوى التشغيل التام لهذا الاقتصاد يتحقق عند تعادل الميزانية العامة للدولة :

أ- حدد دخل التشغيل التام.

ب-ما هي حالة الاقتصاد؟ حدد الفجوة.

6- ما هو التغير اللازم في M_0 للوصول إلى حالة التشغيل التام وما هو الأثر على الميزان التجاري.

7- أحسب مضاعف الواردات وفسره.

الفصل السابع

دوال الاستهلاك الحديثة

تمهيد:

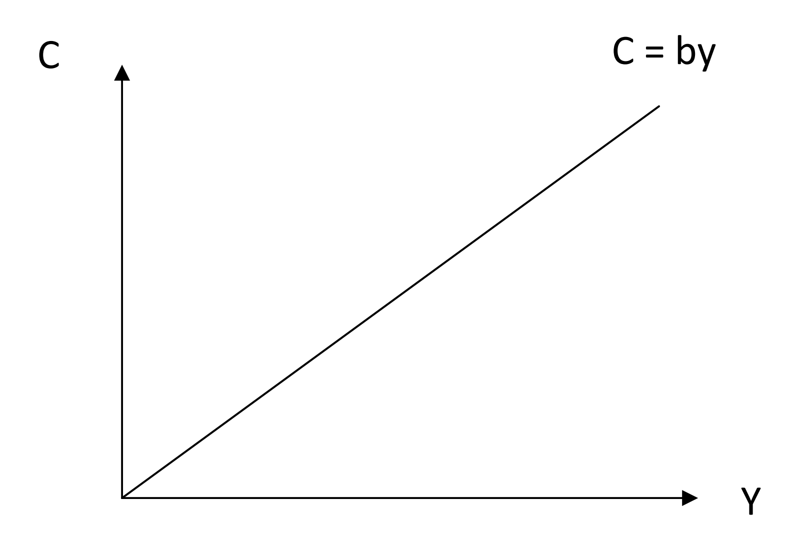
لقد وجهت عدة انتقادات لدالة الاستهلاك الكينزية التي تناولناها في الفصول السابقة والتي تأخذ الشكل $C= a +by$ حيث ظهرت عدة نظريات تفسر ظاهرة الإنفاق الاستهلاكي ومن هذه الانتقادات ما يلي :

- إن دالة الاستهلاك ذات الشكل $C= a+by$ لا تصلح إلا في الفترة القصيرة، حيث يمكن قبول حد أدنى من الاستهلاك a الذي يمكن أن يتم تمويله عن طريق السحب من المدخرات المتراكمة سابقا أو عن طريق الإقتراض، أما على المدى الطويل فلا يبقى للإستهلاك المستقل (a) أي معنى، وبالتالي فدالة الاستهلاك في المدى الطويل تأخذ الشكل $C = by_d$ وكذلك تكون دالة الإذخار $S = (1-b)y$ حيث ينطلق كل من المنحنيين من مركز الإحداثيات.
- إن صيغة دالة الاستهلاك السابقة صيغة مختصرة جدا، حيث تعتبر حجم الاستهلاك تتعلق بمستوى الدخل المتاح فقط، في حين أن الانفاق الاستهلاكي يأخذ بعين الإعتبار أسعار السلع والخدمات وهو ما تهمله دالة الاستهلاك الكلية.
- يفترض التحليل الكينري أن الدخل المتاح يوزع على العائلات فقط، لكن في الحقيقة يمكن توزيعه بعدة طرق، كأن يوزع بين العائلات والمؤسسات الإنتاجية والإدارات أو يوزع كأجور وأرباح أي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ... إلخ.

وعليه فقد تم إدخال عدة تحسينات على دالة الاستهلاك السابقة عن طريق إعتبار عدد من العوامل التي أدخلت في العلاقة السابقة ، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بشيء من الاختصار.

أولا:نظرية Kuznet في الاستهلاك :

قام الإقتصادي S.kuznets سنة 1946 بنشر تقديرات للدخل (y) والاستهلاك (C) في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة الممتدة من 1869 إلى 1938، وقد تمت هذه التقديرات لكل من (y) و(c) خلال كل عشرية مع وجود بعض التداخل بين كل عقد والعقد الذي يليه، وقد تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات الجديدة أنذاك والتي أكدت بعض افتراضات كينز (وجود علاقة ثابتة ووطيدة بين (y) و(c) ، وكذلك قيمة الميل الحدي للاستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح) ، وقد أشارت نتائج هذا البحث إلى عدم انخفاض الميل المتوسط للإستهلاك (APC) $\frac{c}{y}$ خلال الفترة الطويلة، بل أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي إلى الميل المتوسط للاستهلاك = MPC) APC) وليس $MPC < APC$ ، كما هو عند كينز في الفترة القصيرة ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يكون معدوما (a=0) بينما في الفترة القصيرة يكون ($a > 0$) ، وهذا يعني أن العلاقة بين (y) و (c) هي علاقة تناسبية ، وبالتالي فمنحنى الاستهلاك ينطلق من نقطة الصفر كما يبينه الشكل الموالي :



وتفسير ذلك أن انفاق المستهلكين يتجه نحو التزايد ولكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل.

كما أثارت الدراسة إلى أن النسبة $\frac{C}{Y}$ (الميل المتوسط للاستهلاك) خلال سنوات ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام للنسبة $\frac{c}{Y}$ في الفترة الطويلة ، وأكبر من $\frac{C}{Y}$ في حالة انخفاض الأسعار ، وهذا يعني أن $\frac{C}{Y}$ تزداد بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاعها .

ثانيا_نظرية الدخل النسبي :

بين الاقتصادي Duesenberry عام 1949 أن استهلاك العائلات لا يرتبط بدخلها المطلق فحسب ولكنه يرتبط كذلك بتوزيع الدخل الوطني أي بالوضع النسبي للعائلات بعضها البعض، وبعبارة أخرى بدخلها النسبي أي مستوى الدخل في سلم دخول مختلف الفئات والطبقات الإجتماعية.

فإذا أفترضنا أن تركيب توزيع الدخل الوطني يظل ثابتا من فترة إلى أخرى مع ارتفاع مستمر لهذا الدخل، نجد في هذه الحالة كل عائلة تنتقل من مستوى دخل إلى مستوى دخل أعلى ولكن وضعيتها النسبية في سلم الدخول تبقى نفسها.

وقد بيّن Duesenberry أن الفكرة الكينزية القائلة بأنه عندما يرتفع الدخل تنقص الحصة المخصصة منه للاستهلاك غير صحيحة، حيث يرى بأنه عندما تنتقل عائلة من مستوى دخل إلى مستوى دخل آخر (أعلى) فإن هذه العائلة لا تأخذ بنمط الاستهلاك الذي كانت تتبعه العائلات التي كانت تنتمي إلى هذه الطبقة من الدخل، ولكنها تحتفظ بنمط استهلاك الطبقة التي كانت تنتمي هي إليها، أي تحتفظ بنمط الاستهلاك المرافق لوضعيتها النسبية في القسم الاجتماعي وهذا يعني ثبات الميل المتوسط للاستهلاك.

فإدا كان الفرد في الفترة t يمتلك كمية معينة من الثروة النقدية wt ويعرف دخله الحالي y_e ويعرف القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل Vt فإن دالة الاستهلاك الفردية يمكن أن تأخد الشكل :

$$C = b1Yt + b2Vt + b3Wt$$

حيث (1,2,3) =bi ثوابت تعتمد على العمر ومتوسط الحياة $0 < bi < 1$

وتكون دالة الاستهلاك الكلية $Ct = B_1Y_t+B_2V_t+B_3Wt$

وبناء على الشكل العام لهذه الدالة وما يمكن اشتقاقه من علاقات يمكن دراسة طبيعة العلاقة بين الاستهلاك (C) والدخل (Y) حيث من خلال نسبة الاستهلاك المتوسط .

$$C/_Y = B1 + B2Vb/_Y + B3\ Wt/_Y$$

نلاحظ :

- وجود غير تناسقية في المدى القصير : إذ يظهر أن تغيرات الإستهلاك تكون عكس تغيرات الدخل، فمع زيادة الدخل Y فإن الاستهلاك المتوسط $\frac{c}{y}$ يتناقص.
- لكن في المدى الطويل فإن نسبة الثروة إلى الدخل $Wt/_{Yt}$ تكون ثابتة تقريبا، ومنه يمكن القول بوجود علاقة تناسب، إذ أن زيادة الدخل ستؤدي إلى زيادة الثروة ومنه يمكن القول بثبات الميل المتوسط للإستهلاك أي :

$$\nearrow Yt \Rightarrow \nearrow Wt \Rightarrow C/_Y \text{ ثابت}$$

ثالثا_نظرية الدخل الدائم :

ترجع هذه النظرية إلى الإقتصادي الأمريكي M.Freidman حيث قام بتقسيم الدخل المحصل عليه (Y) إلى قسمين: الدخل الدائم (Y_p) والدخل المؤقت (Y_t)، والدخل الدائم هو الذي لا يأخد بعين الإعتبار التقلبات العشوائية والذي يعتمد عليه سلوك الاستهلاك، ويعرف كذلك بأنه أقصى مبلغ يمكن أن تستهلكه وحدة اقتصادية دون أن ينقص شيئا من ثروتها ($Y = Y_p + Y_t$)

كما قسم الاستهلاك (C) إلى استهلاك دائم (CP) واستهلاك مؤقت (Ct) (C=Cp+Ct) ثم وضع الفرضيات التالية المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقات بين هذه المتغيرات

- ليس هناك أية علاقة مستقرة بين الدخل المقاس (Y) والاستهلاك المقاس (C) .
- ليس هناك أية علاقة بين الدخل المؤقت (Yt) والاستهلاك المؤقت (Ct).
- ليس هناك أية علاقة بين الدخل المقاس (Y) والدخل المؤقت (Yt).
- هناك علاقة مستقرة بين الاستهلاك الدائم (Cp) والدخل الدائم (Yp) وهي على الشكل :

$Cp = bYp$ وهي دالة استهلاك الأجل الطويل.

الميل المتوسط هو : $b = {byp}/{Yp} = {Cp}/{Yp}$ وهو ثابت

الميل الحدي للإستهلاك هو : $b = {Scp}/{Syp} = Scp$

وهذا بإفتراض أن الدالة مستمرة وقابلة للاشتقاق.

والصياغة الرياضية الكاملة لنظرية الدخل الدائم هي كالتالي :

$Cp = K_{(i,w,u)}\ Yp$ ، أي أن الاستهلاك الدائم (Cp) هو مضاعف خطي للدخل الدائم (Yp)، أما الثابت K فإنه يتعلق بمتغيرات خارجية وهي :

I: معدل الفائدة .

W: نسبة الثروة المادية إلى الثروة الكلية.

U: يمثل باقي العوامل (الأذواق، العمر، عوامل ديموغرافية ...)

رابعا_نظرية دورة الحياة :

اقترحت هذه النظرية من قبل A.Ando و F.Modighiani ومضمون هذه النظرية أن المستهلك لا يعتمد على دخله في الفترة الحاضرة (Yt) فقط أو على دخل الفترات الماضية فقط، وإنما يمكن أن يعتمد أيضا في استهلاكه على توقعاته المستقبلية عن الدخل، فإذا توقع أن دخله سيزداد في المستقبل فإن استهلاكه سيتجه إلى التزايد.

$$C = Fc\ (Y_{t+1}, Y_{t+2}\ ,\ \ldots\ldots,\ Y_{t+n})$$

وهذا التأكد من أن الدخل سيزداد يجعل المستهلك يزيد من إستهلاكه الجاري (Ct)، كما أنه اذا كانت تنبؤاته تغطي الفترات المستقبلية حتى آخر فترة من حياته فإن المستهلك سيحاول توزيع استهلاكه على مجموع الفترات اللاحقة بحيث يحقق أكبر منفعة ممكنة.

كما أن القيمة الحالية للاستهلاك الكلي خلال فترة حياته لا يمكن أن تتجاوز القيمة الحالية لمجموع دخله خلال فترة حياته.

خامسا_تأثير الأصول على الاستهلاك :

ملخص هذا العنصر أن الدخل الجاري لا يشكل المصدر الوحيد للاستهلاك إذ هناك من المستهلكين من بحوزتهم أصول نقدية في شكل أرصدة نقدية سائلة أو في شكل ودائع مصرفية قصيرة الأجل أو تحت الطلب، وهناك من المستهلكين من في حوزتهم أصول مالية (كالأسهم والسندات) أو أصول عينية (كالعقارات ...).

إن هذه الأصول يمكن تكون مصدرا للاستهلاك سواء باستعمالها مباشرة (بالنسبة للأرصدة النقدية) أو بعد بيعها بالنسبة للأصول المالية والعينية، ورغم أن استعمال الأصول المالية وخاصة العينية يتطلب وقتا طويلا نظرا لصعوبة بيعها ،

لكن يمكن أن نلاحظ أن مجرد كسبها قد يؤدي ببعض المستهلكين إلى الكف عن الإذخار إذا كانوا يعتقدون أن ثروتهم هذه تضمن لهم المستقبل.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن وجود أصول متراكمة صافية، يؤثر على قرارات الاستهلاك شأنه شأن الدخل المتاح، وعادة ما نجد ميل العائلات إلى انفاق دخولهم الحقيقية يتجه إلى الاعلى كلما كانت ثروتهم الصافية كبيرة. وهكذا تكون دالة الاستهلاك التي تأخذ بعين الإعتبار الأصول كما يلي : $Ct = bYt + dAt$

حيث :

- Ct : استهلاك الفترة t.
- Yt : الدخل المتاح في الفترة t.
- At : مبلغ الأصول الصافية في بداية الفترة t.
- b : الميل لاستهلاك الدخل الجاري.
- d : الميل لاستهلاك الأصول الصافية المتراكمة.

الفصل الثامن

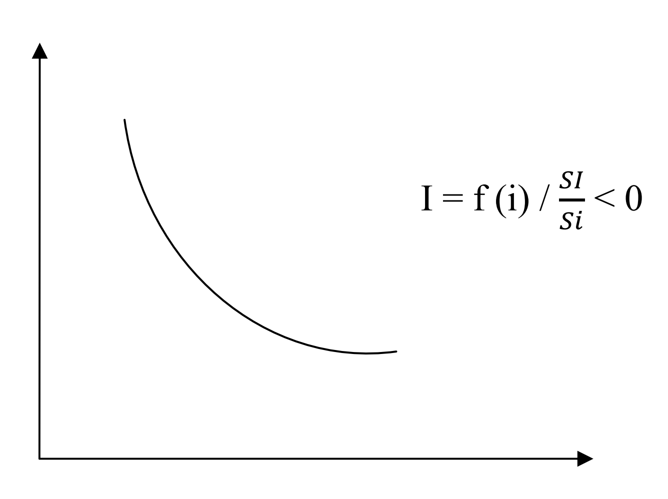
التوازن الاقتصادي العام

(منحنى IS ومنحنى LM)

المحور الأول : التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى IS)

تمهيد :

إن نموذج التوازن الاقتصادي الذي تم تناوله في المحاور السابقة يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات (سوق الإنتاج)، وسيتم في هذا المحور إدخال تعديل بسيط على تلك المعطيات يتمثل في صياغة دالة الاستثمار بدلالة سعر الفائدة لأن الاستثمار في النظام الرأسمالي له علاقة عكسية مع سعر الفائدة، فكلما انخفض هذا الأخير زاد الاستثمار والعكس صحيح وهو ما يمثل الشكل الموالي:



أولا_ استنتاج منحنى IS جبريا :

للتبسيط نفترض اقتصاد به قطاعين :

قطاع العائلات قطاع الأعمال وبالتالي تكون لدينا المعادلتين التاليتين:

$$C = a + by$$

$I = I_0 - \propto i$ حيث I يمثل الاستثمار

I_0 يمثل الاستثمار المستقل

$\propto$ عدد موجب

i سعر أو معدل الفائدة

يتحقق التوازن في حالة قطاعين من خلال المساواة بين الاستثمار والإدخار :

$$S = I$$

$$-a + (1-b)y = I_0 - \propto i$$

$$(1-b)y = a + I_0 - \propto i$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(a + I_0 - \propto i)$$

تسمى تلك المعادلة بمعادلة IS .

حيث نلاحظ أن جميع مكونات الطرف الأيمن منها معلومة ما عدا i

مثال :

لتكن لدينا المعطيات التالية :

$$C = 100 + 0.8y$$

$$I = 200 - 100\, i$$

المطلوب :

1/ استخرج معادلة منحنى IS

2/ ارسم منحنى IS

الحل :

ج1/ عند التوازن :

$$S = I$$

$$-a+(1-b)y = I_0 - \propto i$$

$$Y = \frac{1}{1-b}\,(a+I_0 - \propto i)$$

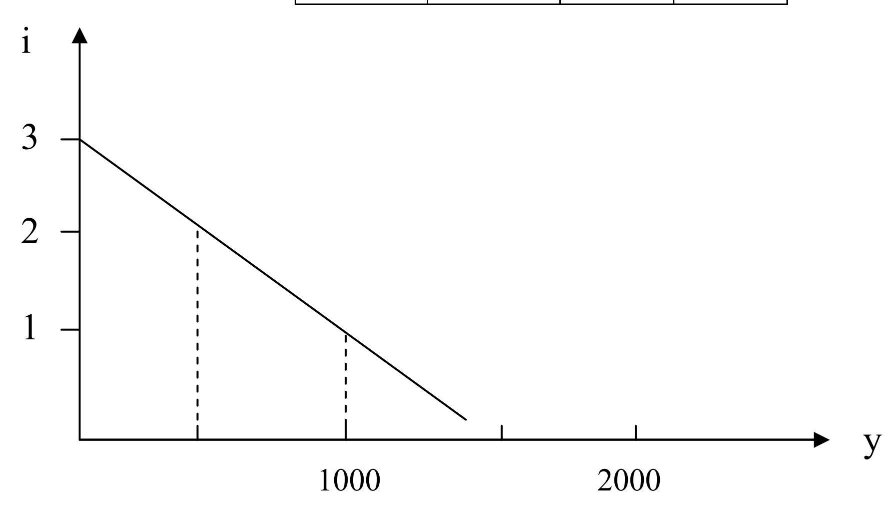
$$Y = \frac{1}{1-0.8}\,(100 + 200 - 100i)$$

$$Y = 5\,(300 - 100i)$$

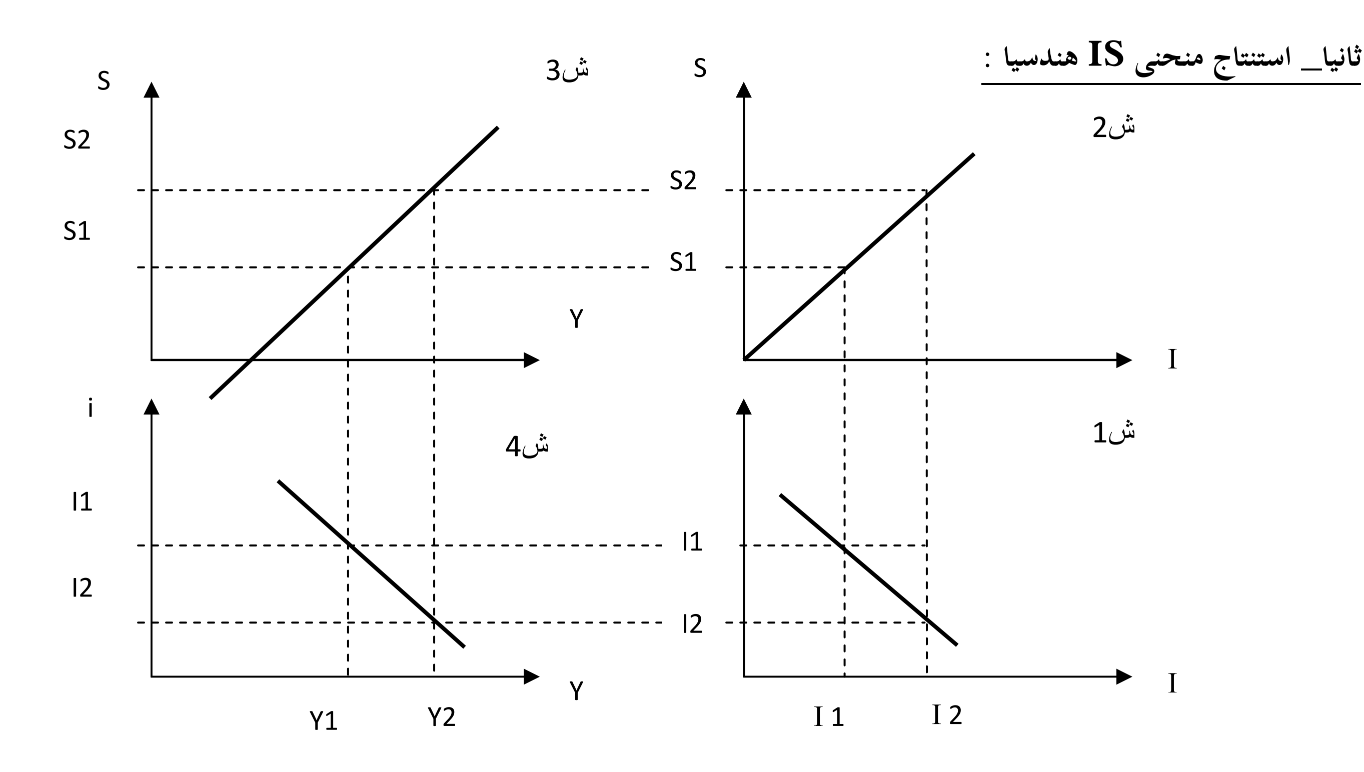
معادلة المنحنى IS $\boxed{y = 1500 - 500\, i}$

ج2/ التمثيل البياني :

i	1	2	3
y	1000	500	0



ثانيا_ استنتاج منحنى IS هندسيا :



- يمثل الشكل رقم 01 منحنى الاستثمار بدلالة سعر الفائدة حيث توجد علاقة عسكية بينهما.
- يمثل الشكل رقم 02 المساواة بين الاستثمار I و الادخار S
- يمثل الشكل 03 منحنى الادخار بدلالة الدخل حيث العلاقة طردية بينهما.
- يمثل الشكل 04 منحنى IS حيث العلاقة عكسية بين y و i نلاحظ أن المنحنى IS منحنى سالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين Y و i

ثالثا– تعريف منحنى IS : يعرف بأنه مجموع الثنائيات التوازنية من الدخل وسعر الفائدة (y، i) التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات أي التي تحقق المساواة بين الاستثمار I والادخار S ولذلك يسمى منحنى IS.

ملاحظة :

إذا كان الاقتصاد يتكون من 03 قطاعات أو 04 قطاعات فيمكن استنتاج منحنى IS كما يلي :

لتكن لدينا المعطيات التالية :

$C = a+by_d$

$T = T_0 + ty$

$M = M_0 +my$

$I = I_0 - \propto i$

$G = G_0 ;\quad R = R_0 ; X = X_0$

عند التوازن يكون لدينا :

$$Y = c + I + G + X - M$$

$$Y = a + by_d + I_0 - \alpha i + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y = a + b(y - T + R_0) + I_0 - \alpha i + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y = a + b\,(y - [T_0 + ty] + R_0) + I_0 - \alpha i + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y = a + by - bT_0 - byt + bR_0 + I_0 - \alpha i + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$y - by + bty + my = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \alpha i + G_0 + X_0 - M_0$$

$$y\,(1 - b + bt + m) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \alpha i + G_0 + X_0 - M_0$$

$$y = \frac{1}{1-b+bt+m}\,(a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \alpha i + G_0 + X_0 + M_0)$$

نضع : $V = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 + M_0$

ومنه :

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m}\,V - \frac{1}{1-b+bt+m}\,\alpha i$$

وهي معادلة المنحنى IS

مثال :

لتكن لدينا المعطيات التالية :

$C = 200 + 0.75yd$ $\quad$ $G = 500$

$I = 75 - 50\,i$ $\quad$ $R = 100$

$T = 200 + 0.2y$ $\quad$ $X = 400$

$M = 200 + 0.1y$

المطلوب :

- استخرج معادلة منحنى IS
- مثّل هذه المعادلة بيانيا وماذا تلاحظ.

الحل :

ج1/ استخراج معادلة منحنى IS:

عند التوازن :

الطلب الكلي = العرض الكلي

$Y = c + I + G + X - M$

$Y = a - by_d + I0 - \propto i + G0 + X0 - (M0+my)$

$Y = a+b(y-T+R) +I_0 - \propto i + G_0 + X_0 - M_0 - my$

$Y = a+b(y-(T0+Ty)+R) +I_0 - \propto i + G_0 + X_0 - M_0 - my$

$Y = a+by - bT_0 + bty + bR_0 \; I_0 - \propto i + G_0 + X_0 - M_0 - my$

$Y - by - bty + my = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \propto i + G_0 + X_0 - M_0$

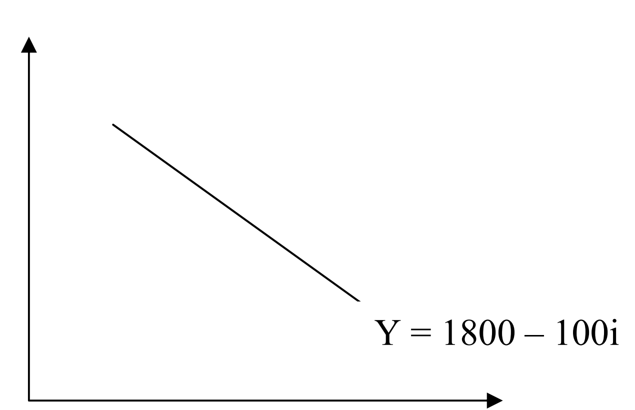
$Y(1-b-bt+m) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \propto i + G_0 + X_0 - M_0$

$Y = \frac{1}{1-b+bt+m} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \propto i + G_0 + X_0 - M_0)$

$Y = \frac{1}{1-0.75+0.75(0.2)+0.1} (200-0.75 \; . \; 200 + 0.75 \; (100) +75-50i +500+400-200$

وهي معادلة منحنى IS $\qquad y = 1800 - 100i$

ج2/



رابعا– انتقال منحنى IS :

عندما نتكلم عن انتقال منحنى IS فإننا نعني بذلك تغير موضعه بالكامل باتجاه اليمين (إلى الأعلى) أو باتجاه اليسار (إلى الأسفل) وينتقل المنحنى IS ويغير موضعه بالكامل عندما تتغير إحدى العوامل المستقلة مع بقاء معدل الفائدة ثابتا والعوامل المستقلة التي تؤدي إلى انتقال منحنى IS.

هي : $M_0 , I_0 , X_0, R_0, G_0, T_0, a$ حيث :

* ينتقل منحنى IS باتجاه اليمين إذا ارتفعت إحدى العوامل التالية :

A : الاستهلاك المستقل.

I_0 : الاستثمار المستقل.

R_0 : التحويلات.

G_0 : الانفاق الحكومي.

X_0 : الصادرات.

أو انخفضت قيمة العاملين التاليين :

الضرائب T_0 والواردات M_0

* ينتقل منحنى (IS) إلى جهة اليسار عندما تنخفض قيمة إحدى العوامل الخمسة التالية :

$X_0 , G_0 , R_0 , I_0 , a$

أو تزيد قيمة أحد العاملين : M_0 , T_0 ويتوقف مقدار الانتقال في مقدار التغير في أحد العوامل سابقة الذكر، وقيمة المضاعف الموافق لكل عامل حيث معادل IS هي :

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m} (a-bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 +M_0 -\alpha i)$$

ملاحظة :

إذا تغيرت الميول الحدية (m,t,b...)

وأدت إلى زيادة قيمة المضاعف $\frac{1}{1-b+bt+m}$ فإن منحنى IS سوف ينتقل إلى جهة اليمين.

وأما إذا تغيرت الميول الحدية سابقة الذكر وأدت إلى انخفاض قيمة المضاعف فإن منحنى IS سوف ينتقل إلى جهة اليسار.

مثال :

بأخذ معطيات التمرين السابق حدد إلى أي جهة ينتقل منحنى IS في الحالات التالية :

- انخفاض حجم الصادرات X ⟵ جهة اليسار.
- زيادة معدل الفائدة i ⟵ يبقى على حاله.
- انخفاض الميل الحدي للاستراد من 0.1 إلى 0.05 ⟵ جهة اليمين.
- زيادة الضرائب T_0 ⟵ جهة اليسار.
- انخفاض الانفاق الحكومي G_0 ⟵ جهة اليسار.
- زيادة التحويلات R_0 ⟵ جهة اليمين.

المحور الثاني : التوازن في سوق النقود (LM)

تمهيد :

يعتبر كينز (عكس الكلاسيك) أن النقود لها دور إيجابي في النشاط الاقتصادي وهذا نظرا لأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت النقود في يد الأعوان إلا ويتحقق التوازن في سوق النقود من خلال المساواة بين عرض النقود والطلب على النقود.

أولا_ عرض النقود والطلب على النقود :

أ – عرض النقود :

يعتبر كينز أن عرض النقود هو متغير مستقل تحدده وتشرف عليه السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي حيث تتولى ضبط الكتلة النقدية إلاق من خلال أدوات السياسة النقدية وخاصة الأدوات الكمية، بنسبة الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة معدل إعادة الخصم.

حيث يميز الاقتصاديون غاليا بين المفهومين التاليين لعرض النقود هما :

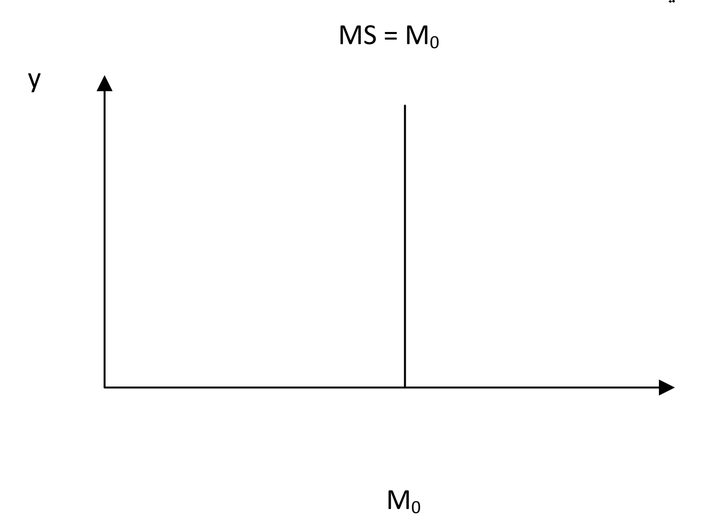
* **عرض النقود بالمفهوم الضيق :**

M1 = النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب .

* **عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 :**

M2 = M1 + الودائع لأجل.

يرى أنصار المدرسة الكينزية أن عرض النقود هو متغير خارجي مستقل حيث :



ب– الطلب على النقود : يرى كينز أن الطلب على النقود له 03 دوافع وهي :

1– دافع المعاملات.

2– دافع الاحتياط.

3- دافع المضاربة.

1- دافع المعاملات :

نقصد بالمعاملات تلك المشتريات والنفقات اليومية التي يقوم بها الأفراد لتلبية احتياجاتهم، وطلب النقود من أجل المعاملات (LT) هو دالة طردية في الدخل الوطني، أي كلما زاد الدخل الوطني زاد الطلب على النقود من أجل المعاملات والعكس صحيح أي :

حيث : $LT = f(y) \qquad \frac{S\,LT}{Sy} > 0$

2- دافع الاحتياط :

ونعني به تلك النفقات التي يتوقع الأفراد حدوثها في المستقبل أي أنها تأخذ طابعا احتماليا. والطالب على النقود من أجل الاحتياط (LP) هو دالة طردية في الدخل الوطني أي :

حيث : $Lp = f(y) \qquad \frac{S\,LP}{Sy} > 0$

وعليه يمكن الجمع بين الطلب على النقود من أجل المعاملات والطلب على النقود من أجل الإحتياط في دالة واحدة تسمى الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط ونرمز لها بالرمز (L_1)

بحيث : $L_1 = L_T + L_P = f(y)$

مثال :

إذا كان الطلب على النقود من أجل المعاملات هو : $L_T = 0.3\ y$

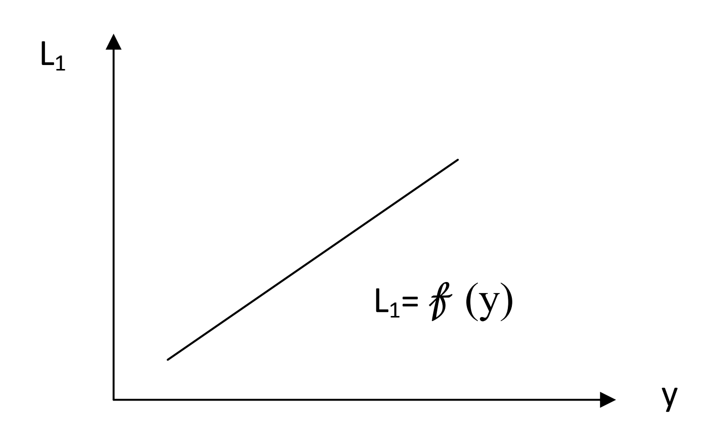
وكان الطلب على النقود من اجل الاحتياط هو : $L_P = 0.2y$

فإن الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط هو : $L_1 = L_P + L_T$

$L_1 = 0.2y + 0.3y$

$L_1 = 0.5y$

ويمكن تمثيل دالة الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط كما يلي :



3- دافع المضاربة :

ونعني بها قيام الأفراد ببيع وشراء الأسهم والسندات مقابل الحصول على عوائد مالية من وراء ذلك.

فهم يشترون السندات عندما يعتقدون أن سعرها منخفض ويبيعونها عندما ترتفع أسعارها والعامل الذي يحدد ذلك هو سعر الفائدة السائد في السوق حسب العلاقة التالية : $V = \frac{rN}{i}$

حيث :

V: تمثل القيمة السوقية للسند.

r : تمثل العائد السنوي للسند (فائدة ثابتة سنويا).

N: القيمة الاسمية للسند أي القيمة التي صدر بها السند لأول مرة.

i: سعر الفائدة السائد في السوق في لحظة معينة.

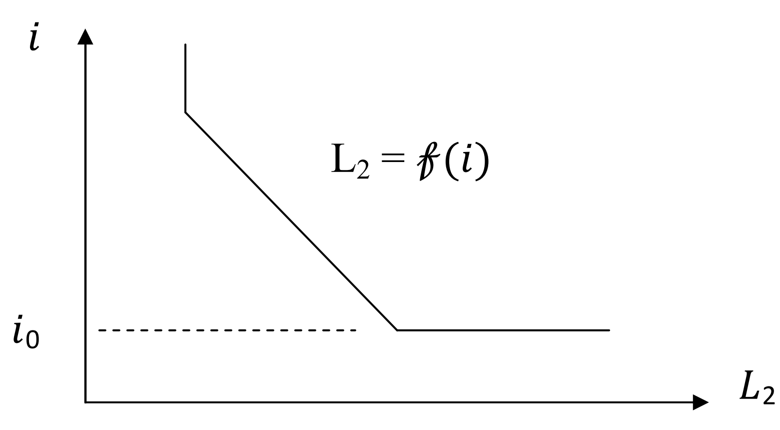
قاعدة :

كلما كانت أسعار الفائدة في السوق مرتفعة كانت أسعار السندات منخفضة فيقوم الأفراد بشراء السندات أي يتخلون عن النقود. وعندما تنخفض أسعار الفائدة سوف ترتفع قيمة السندات فيقوم الأفراد ببيع ما لديهم منها وبالتالي يزيد طلبهم على النقود. وعليه فالطلب على النقود من أجل المضاربة هو دالة عكسية في سعر الفائدة ونرمز له بالرمز L_2

حيث : $L_2 = f(i)$

$$\frac{SL2}{Si} < 0$$

ويمكن تمثيل دالة الطلب على النقود من أجل المضاربة كما يلي :



وعليه فالطلب الإجمالي على النقود يمثل الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط بالإضافة إلى الطلب على النقود من أجل المضاربة أي :

$L = L_1 + L_2$

$L = f(y, i)$

حيث : $\frac{SL}{Si} < 0$ و $\frac{SL}{Sy} > 0$

نلاحظ أن الطلب الإجمالي على النقود يتأثر بمتغيرين هما : سعر الفائدة و الدخل الوطني

مثال :

إذا كانت دالة الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط هي : $L_1 = 0.5y$

وكانت دالة الطلب على النقود للمضاربة هي : $L_2 = 100 - 60i$

فإن الطلب الإجمالي على النقود هو : $L = L_1 + L_2$

$$L = 100 + 0.5y - 60i$$

ملاحظات :

1- الطلب على النقود بدافع المضاربة لم يكن معترفا به عند الكلاسيك، وبالتالي فهو إضافة كينزية بحتة .

2- لماذا تكون العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات؟

ج- :

يعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات إلى محدودية العائد السنوي المستحصل من السند.

وعلى سبيل المثال :

إن السند الذي تصدره الحكومة بسعر فائدة 4 % يعني أن حامله يحصل عائد سنوي قدره 04 دينار عند شرائه سندا بقيمة 100 دينار ويستمر حامل السند في الحصول على عائد ثابت خلال فترة حياة السند وحتى تاريخ استحقاقه مهما تغير سعر الفائدة في السوق النقدي.

فإذا انخفض سعر الفائدة في السوق النقدي إلى 02 % ففي هذه الحالة سيرتفع سعر السند المذكور سابقا إلى الضعف أي يصبح سعره 200 دج طالما أن المشتري الجديد حتى يتمكن من الحصول على عائد سنوي قدره 04 دج يتطلب منه ايداع 200 دج في البنك التجاري عند سعر فائدة 02 % أو أن يشتري سندا بقيمة 200 دج يدر عليه عائدا سنويا قدره 04 دج وبناءا على هذا التحليل يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى النصف إلى ارتفاع سعر السند إلى الضعف أي من 100 إلى 200 رغم أن القيمة الاسمية للسند المذكور أعلاه كانت 100 دج.

ويحصل العكس إذا ارتفع سعر الفائدة في السوق النقدي من 04 % إلى 08 % إذا في هذه الحالة ستنخفض قيمة السند المذكور إلى النصف أي من 100 إلى 50 دج ، طالما أن المشتري الجديد لو أودع مبلغ في البنك التجاري 100 دج بسعر الفائدة 08 % سيحصل على عائد سنوي قدره 08 دج في حين أن السند المذكور يدر عائد سنوي قدره 04 دج.

3_ ما هو المقصود بمصيدة السيولة ؟

ج : هي ظاهرة جاء بها كينز ، حيث يرى هذا الأخير أنه عندما ينخفض سعر الفائدة إلى مستوى متدني فإن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بأموالهم في شكل شائل أفضل من توظيفها مقابل عائد ضعيف.

كما أن الأفراد يعتقدون أن سعر الفائدة لن ينخفض أكثر من هذا الحد وبالتالي يخشون شراء السندات خوفا من الخسارة لأنه إذا ارتفع سعر الفائدة سوف تنخفض قيمة السندات، فيفضلون بذلك الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وبذلك يقع الجميع في فخ السيولة.

ثانيا – استنتاج منحنى LM جبريا :

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين الطلب على النقود (L) وعرض النقود (M).

لدينا :

عرض النقود : $M_S = M_0$

الطلب على النقود : $L = f(y, i)$

عند التوازن : $L = M$

$$f(y, i) = M_0$$

$$\Rightarrow Y = f(i) \quad / \quad \frac{Sy}{Si} > 0$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة التوازن في سوق النقود (معادلة LM)

نلاحظ من خلال وجود تلك المعادلة علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل في سوق النقود عكس سوق السلع والخدمات.

مثال :

ليكن لدينا عرض النقود هو $M = 1000$

الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط هو : $L_1 = 0.5y$

الطلب على النقود للمضاربة هو : $L_2 = 100 - 60i$

المطلوب :

استنتاج معادلة LM.

الحل :

عرض النقود $M_S = 1000$

الطلب الإجمالي على النقود : $L = L_1 + L_2$

$$= 100 + 0.5y - 60i$$

ومنه عند التوازن :

$$L = M$$

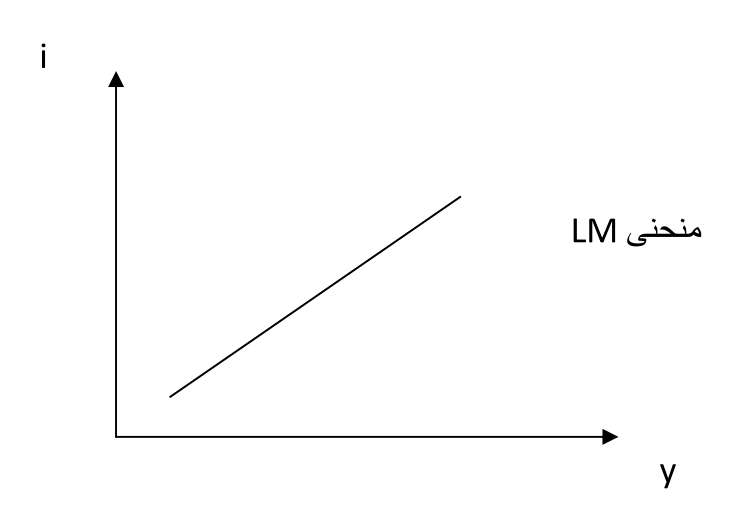
$$100 + 0.5y - 60i = 1000$$

$$0.5y - 60\,i = 900$$

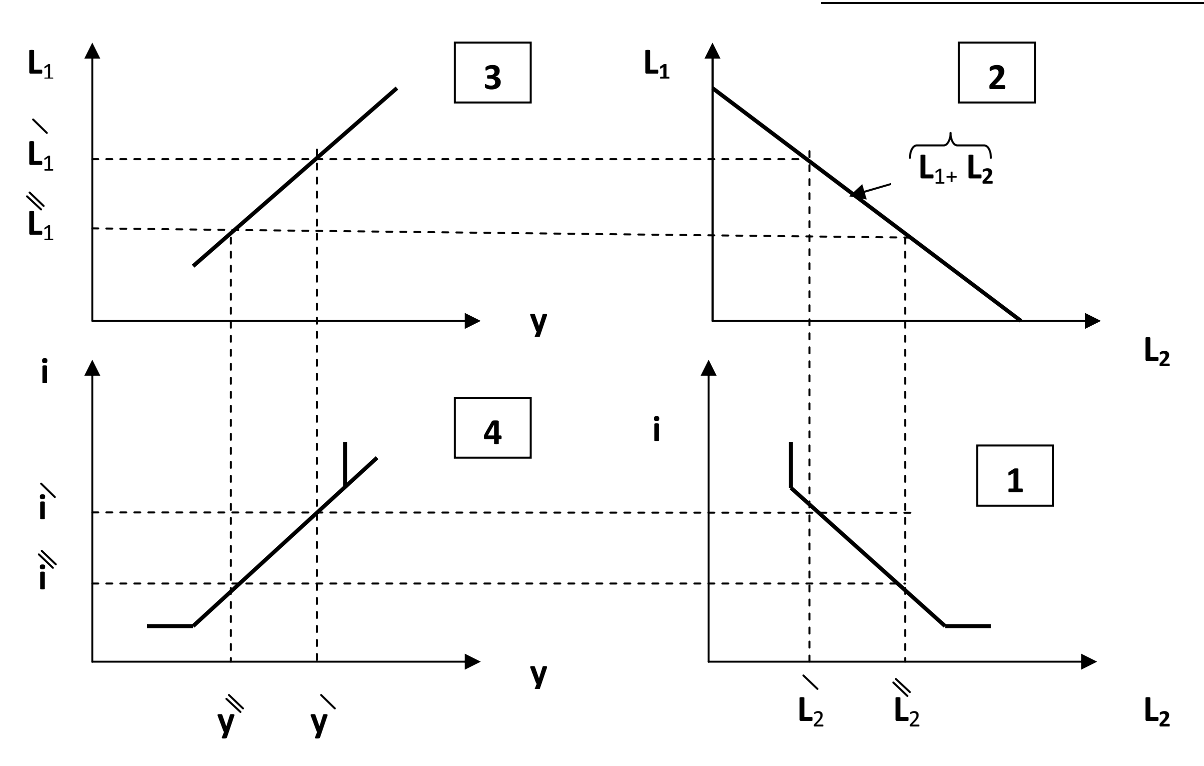
$$0.5y = 900 + 60i$$

$$Y = 1800 + 120i$$

وهي معادلة منحنى LM.



ثالثا- استنتاج منحنى LM هندسيا :



- يمثل الشكل 1 منحنى الطلب على النقود للمضاربة (L2) حيث العلاقة عكسية بين الطلب على النقود للمضاربة وسعر الفائدة.
- يمثل الشكل 2 الطلب الاجمالي على النقود (L1 + L2)

- يمثل الشكل 3 الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط (L1) حيث العلاقة طردية بين الدخل والطلب على النقود للمعاملات والاحتياط.
- يمثل الشكل 4 منحنى التوازن في سوق النقود (منحنى LM) حيث العلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة.

رابعا – تعريف منحنى LM:

هو مجموع الثنائيات (y,i) التي تحقق التوازن في سوق النقود أي التي تحقق المساواة بين الطلب على النقود L وعرض النقود M ، ولذلك سمي منحنى LM.

خامسا – انتقال منحنى LM :

- ينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين (إلى الأسفل) عندما يزيد عرض النقود أو ينخفض الطلب على النقود.
- ينتقل منحنى LM إلى جهة اليسار (إلى الأعلى) عندما ينخفض عرض النقود أو يزيد الطلب على النقود.

المحور الثالث_ التوازن الاقتصادي العام : IS = LM

أولا_تحديد نقطة التوازن جبريا وهندسيا.

يرى أنصار المدرسة الكينزية أن التوازن الاقتصاد العام يتحقق عندما يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود معا بغض النظر عن سوق العمل أي : IS = LM

لتكن لدينا :

معادلة IS هي :

$$IS = y = f(i) \quad / \quad \frac{Sy}{Si} < 0$$

معادلة LM هي :

$$LM = y = f(i) \quad / \quad \frac{Sy}{Si} > 0$$

عند التوازن الاقتصادي يكون :

$$IS = LM$$

$$f(i) = f(i)$$

ومنه نستخرج سعر الفائدة التوازني ie وبالتعويض في معادلة IS أو LM نجد قيمة الدخل التوازني Y_e

مثال :

لتكن لدينا معادلة IS هي :

$$Y = 200 - 400i$$

ومعادلة LM هي :

$$Y = 1000 + 400i$$

المطلوب :

أحسب سعر الفائدة التوازني والدخل التوازني ؟

<u>الحل:</u>

عند التوازن : $IS = LM$

$$2000 - 400i = 1000 + 400i$$

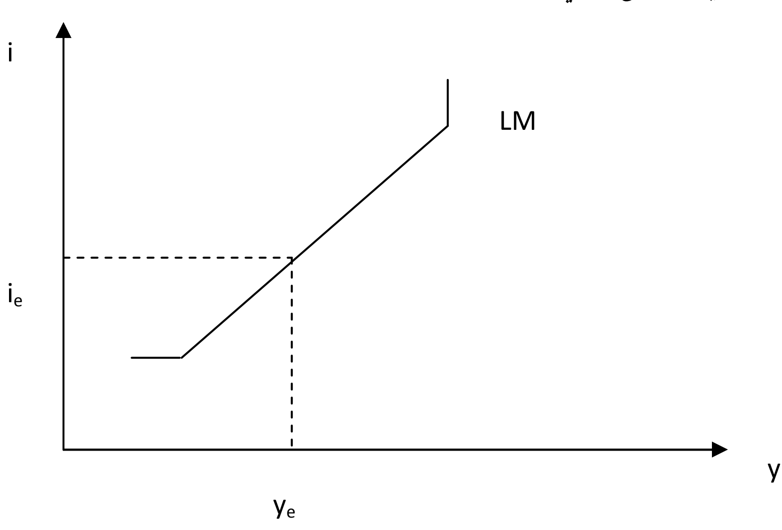
$$1000 = 800i$$

سعر الفائدة التوازني $i_e = 1.25$

بالتعويض في معادلة IS أو LM نجد : الدخل التوازني : $y_e = 1500$

ومنه نقطة التوازن هي : $(1.25\ ,\ 1500)$ (i_e, y_e)

ويمكن استنتاج نقطة التوازن هندسيا كما في الشكل الموالي :



نلاحظ أنه توجد نقطة توازن واحدة ووحيدة (i_e, y_e) تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقود (LM) معا.

فهي تقع على منحنى IS دلالة على التوازن بين العرض والطلب في سوق الانتاج وتقع على منحنى LM دلالة على التوازن بين عرض النقود والطلب عليها للأغراض الثلاثة : المضاربة .الاحتياط .المعاملات.

<u>ثانيا_انتقال نقطة التوازن</u> :

تنتقل نقطة التوازن عندما ينتقل منحنى IS أو منحنى LM أو الاثنين معا :

أ- <u>انتقال نقطة التوازن بسبب انتقال المنحنى IS:</u>

نميز حالتين :

الحالة الأولى :

انتقال نقطة التوازن من

e إلى é بسبب انتقال منحنى IS

إلى جهة اليمين وهذا راجع إلى :

زيادة إحدى العناصر التالية :

X_0 و I_0 . R_0 . a . G_0

أو انخفاض :

M_0 أو T_0

الحالة الثانية :



انتقال نقطة التوازن من e إلى é بسبب انتقال منحنى IS إلى جهة اليسار وهذا راجع لانخفاض إحدى العناصر التالية وهي :

. M_0 أو T_0 أو ارتفاع I_0 . R_0 . a . G_0 . X_0

ب-انتقال نقطة التوازن بسبب انتقال منحنى LM :

نميز حالتين :

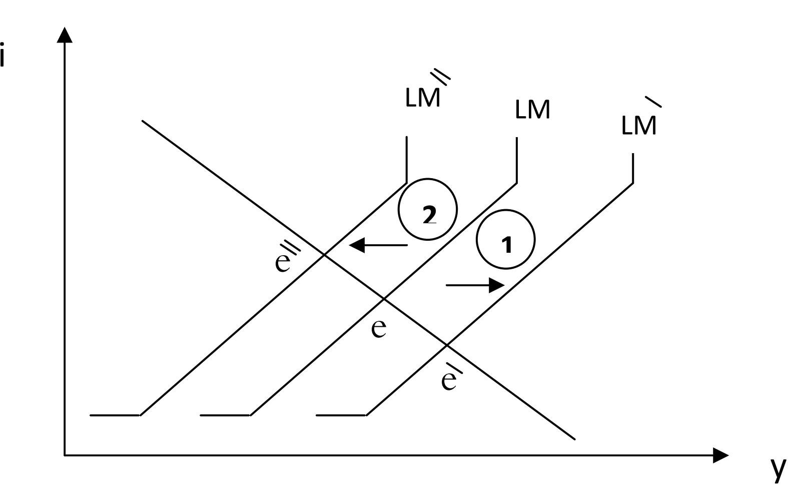
الحالة الاولى :

انتقال نقطة التوازن من e إلى é

بسبب انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين

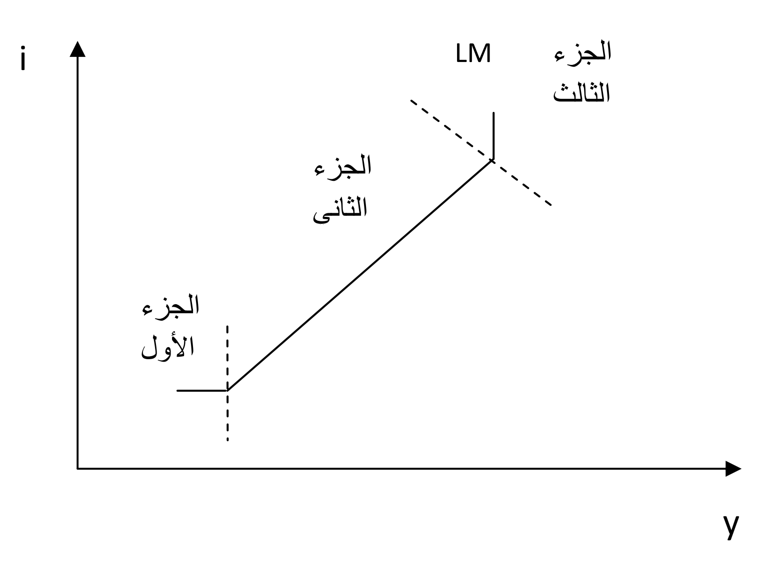
وهذا راجع إلى زيادة عرض النقود M

أو انخفاض الطلب على النقود L



الحالة الثانية :

انتقال نقطة التوازن من e إلى é بسبب انتقال منحنى LM إلى جهة اليسار وهذا راجع إلى انخفاض عرض النقود M أو زيادة الطلب على النقود L.



ملاحظة :

ينقسم منحنى LM إلى 03 أجزاء حيث :

- يسمى الجزء الأول بالمجال الكينزي حيث يكون المنحنى مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة وهو : ما يقابل مصيدة السيولة.
- يمثل الجزء الثاني المجال الأوسط حيث يكون المنحنى مرن بالنسبة لسعر الفائدة وهو مجال تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية.

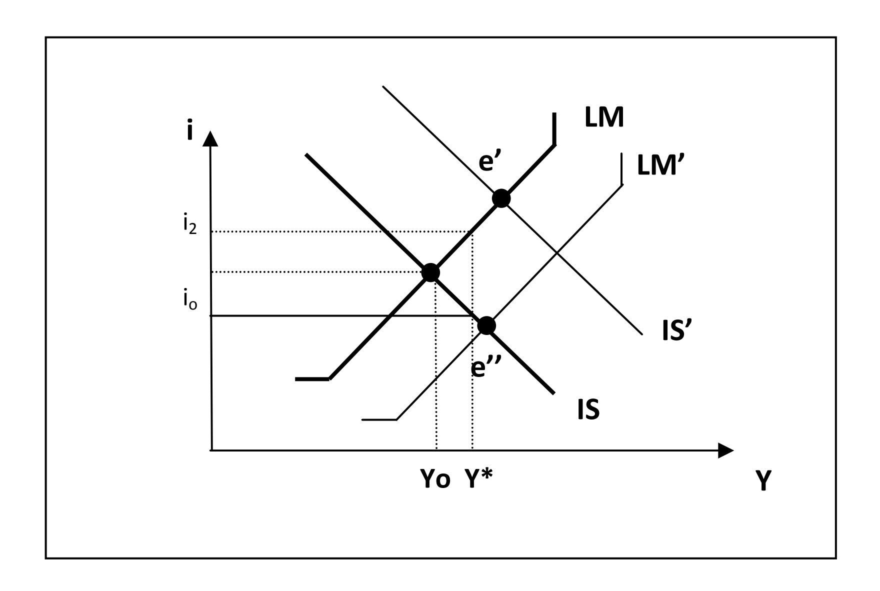
يمثل الجزء الثالث المجال الكلاسيكي حيث يكون المنحنى غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة وهذا راجع لغياب الطلب على النقود من أجل المضاربة عند الكلاسيك حيث الطلب على النقود عندهم يخضع لدافعين هما : المعاملات والاحتياط.

تمارين مقترحة:

التمرينالأول:

في الشكل الموالي لدينا: Y^* يمثل دخل التوظيف الكامل، Y_o و i_o يمثلان الدخل التوازني ومعدل الفائدة التوازني على التوالي

1. ما هي حالة الإقتصاد؟
2. استخرج معادلتي IS و LM.، إذا كان $Y_o=580$، $Y^*=620$ ، $i_o=0.15$، $i_1=0.15$، $i_2=0.15$.
3. ما نوع السياسة التي تؤدي إلى انتقال التوازن من e إلى eً، وكذلك من e إلى eً



التمرين الثاني: لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد دولة معينة:

$C=2000+0.75\ Y_d$	$X=4000$
$I=4500-2000i$	$G=1000$
$T=4500+0.2\ Y$	$R=6500$
$M=3000+0.1\ Y$	

▪ عرض النقود	$Ms = 21000$
▪ الطلب على النقود الإحتياط	$L_p = 2000+0.2Y$
▪ الطلب على النقود للمضاربة	$L_2 = 9000 - 500i$
▪ الطلب على النقود للمعاملات	$L_T = 2000+0.2Y$

أولا:

1. استخرج معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات
2. حدد معادلة الطلب الإجمالية على النقود، ثم استخرج معادلة التوازن في سوق النقود LM
3. أحسب الدخل ومعدل الفائدة التوازنيين، ثم مثل هذه الحالة بيانيا
4. ما هي مستويات الإستهلاك والإستثمار المناسبة لهذا الدخل

ثانيا: لنفترض الآن أن العرض النقدي قد ارتفع إلى 23500 ون

1. حدد جهة انتقال كل من منحنى IS و LM.
2. ما أثر الزيادة في الكتلة النقدية على الدخل التوازني ومعدلات الفائدة؟ وضح هذه الحالة بيانيا.
3. وضح ما يمكن أن يحدث لكل من الإستهلاك والإستثمار.

ثالثا: لنحتفظ الآن بنفس معطيات القسم الأول، ونفترض أن الميل الحدي للإستهلاك أصبح مساويا لـ: 0.8، والميل الحدي للإستيراد أصبح 0.04

1. حدد جهة انتقال كل من منحنى IS و LM.
2. أحسب قيمة الدخل الجديد.
3. حدد قيمة الإستهلاك والإستثمار المناسبة لمستوى الدخل الجديد.

الفصل التاسع

نماذج النمو الاقتصادي

أولا: النمو الاقتصادي

1 – مفهوم النمو الاقتصادي:

أ – التعريف:

– النمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين.

– النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما خلال فترة زمنية معينة (سنة غالبا).

– يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة قدرة وطاقة الاقتصاد على الإنتاج من خلال:

- حدوث زيادة في الناتج الكلي من السلع والخدمات (زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي).
- حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج (زيادة في الدخل الفردي الحقيقي).

ملاحظة: – زيادة الدخل الفردي الحقيقي معناه زيادة المتاح من السلع والخدمات لكل فرد، أي أن الاقتصاد ينتج المزيد من السلع والخدمات لكل شخص (تحسن تدريجي في مستوى المعيشة).

– إن زيادة الدخل الفردي الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني.

ب – أنواعه: نذكر منها:

– النمو الطبيعي (التلقائي): ويحدث عندما يتزايد الناتج الداخلي الخام الحقيقي نتيجة لتفاعل المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) بطريقة تلقائية، دون اللجوء إلى التخطيط في تحقيقه.

– النمو العابر: وهو الذي يحدث نتيجة لأسباب طارئة ويزول بزوالها (مثلا: تحقيق معدل اقتصادي مرتفع في سنة معينة بسبب زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا الأخير سببه تحسن الظروف الطبيعية (المناخية) في تلك السنة ليس إلاّ).

– النمو المخطط: ويحدث نتيجة التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) لإحداث نمو في الاتجاه المرغوب (المخطط).

ج – آثاره: تتمثل أهم الآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي في:

– تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة إشباع الحاجات الإنسانية وخاصة الحاجات الأساسية.

– زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج، ومنه استمرار زيادة النمو الاقتصادي.

– زيادة حجم ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كخدمات التعليم، الصحة...

كما يترك النمو الاقتصادي آثارا سلبية خاصة ما تعلق بمشاكل التلوث والإضرار بالبيئة.

2– قياس النمو الاقتصادي: غالبا ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستعمال مؤشرين هما الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي حيث:

– يعبر الناتج الداخلي الخام عن القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل دولة معينة في فترة زمنية معينة (سنة غالبا).

– يعبر الدخل الفردي عن متوسط ما يحصل عليه كل فرد من مجموع الدخل الوطني.

الدخل الفردي = الدخل الوطني / عدد السكان

* نحصل على معدل النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو أحد هذين العنصرين في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة.

3 – عوامل النمو الاقتصادي: وتتمثل في تلك الأسباب أو العناصر التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، نذكر أهمها كما يلي:

أ– الزيادة في رأس المال البشري: يتم الحصول على رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب مما يؤدي إلى زيادة قدرات ومهارات الأفراد وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية اليد العاملة (زيادة مقدار ما ينتجه الفرد) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ب – الزيادة في رأس المال الفيزيائي: بمعنى الزيادة في حجم التراكم الرأسمالي أي حجم السلع الرأسمالية في المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

إن زيادة التراكم الرأسمالي يتم عن طريق الاستثمار الصافي.

ج – التقدم التكنولوجي: ويتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج، التحسينات في تصميم الآلات وأدائها... كل ذلك يؤدي إلى زيادة حجم ونوع الناتج من السلع والخدمات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

1– خصائص التخلف: نقول عن بلد أنه متخلف إذا كان يتميز بجملة من الخصائص تعرف بمؤشرات التخلف وتتمثل فيما يلي:

– انخفاض الدخل الحقيقي للفرد وهذا بسبب ضعف النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض وتدهور مستوى المعيشة (الفقر، سوء التغذية، الأمراض...).

– انخفاض إنتاجية اليد العاملة وهذا بسبب نقص التكوين وانتشار الأمية وضعف العناية الصحية ونقص رأس المال الإنتاجي.

– الانفجار السكاني وبالتالي صعوبة التكفل بالسكان من حيث التعليم، الصحة، السكن... إلخ.

– انتشار البطالة بسبب قلة الاستثمارات وهو ما يترك العديد من الآثار السلبية.

– الاعتماد على النشاط الزراعي وتصدير المواد الأولية.

– التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة ويتجلى ذلك في استيراد كل السلع الضرورية من الخارج.

إن هذه الخصائص تشكل ما يعرف بظاهرة التخلف، وإن كانت هذه المؤشرات تختلف من دولة نامية إلى أخرى إلا أن كل دول العالم الثالث تشترك في العديد منها.

2– مفهوم التنمية الاقتصادية:

أ– التعريف: ليس من السهولة بمكان تقديم تعريف دقيق وواضح للتنمية الاقتصادية، إلا أننا نذكر أهم وأشهر التعاريف:

1- التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تؤدي تحسين مؤشرات التخلف سابقة الذكر، بمعنى آخر هي العملية التي تؤدي إلى تحطيم التخلف والقضاء عليه.

2- التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا ما يقتضي العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي للدولة.

3- التنمية الاقتصادية: هي العملية التي تعتمد على تغييرات هيكلية هامة في المجالات الاقتصادية، التنظيمية والاجتماعية.

ب – الفرق بين النمو والتنمية:

يمكن التمييز بين النمو والتنمية من خلال مايلي:

- التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي، فهذا الأخير هو جزء منها وهو أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوثها.
- النمو الاقتصادي هو مصطلح كمي (قابل للقياس) أما التنمية الاقتصادية فهي مصطلح كيفي أو نوعي.
- يعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج من السلع والخدمات بينما تتضمن التنمية تنويعا في هذا الناتج.
- ترتبط نظريات النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة أما نظريات التنمية الاقتصادية فترتبط بالاقتصاديات المتخلفة.

3 – معوقات التنمية الاقتصادية:

عملت الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال إلا أن معظمها لم يتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة وهذا بسبب جملة من العراقيل والمعوقات نذكر منها:

- النمو السكاني الكبير يجعل من الصعوبة بمكان تلبية كل الحاجات الأساسية للأفراد مثل التعليم والصحة والسكن والعمل... مما يؤدي إلى مزيد من الفقر والتخلف.
- تعاني الكثير من الدول النامية من غياب سلطة سياسية رشيدة، تمتلك الإرادة السياسية لإحداث التنمية المنشودة، والبعض من هذه الدول يعاني من عدم الاستقرار السياسي.
- غياب استراتيجيات تنموية واضحة، وسوء التسيير وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة. - انتشار ظاهرة الفساد الإداري بسبب انعدام الأخلاق وعدم الإحساس بالمسؤولية وغياب الحس الوطني.
- التوزيع غير العادل سواء فيما يتعلق بالدخل أو السلطة أو الملكية أو الفرص... وهذا يؤدي إلى تهميش فئات واسعة في المجتمع مما ينعكس على الاستقرار النفسي والاجتماعي وحتى الأمني.
- تركز الثروة في يد طبقة معينة تسعى لخدمة مصالحها الشخصية ولا تعير اهتماما لتحقيق التنمية.
- هجرة الأدمغة والكفاءات وعدم إعطاء أهمية للبحث العلمي.
- التقسيم غير العادل للعمل الدولي حيث تسعى الدول المتقدمة لتكريس هذا التقسيم بحيث تبقى الدول النامية متخصصة في تصدير المواد الأولية بأسعار زهيدة وتستورد من الدول المتقدمة المنتوجات المصنعة بأسعار مرتفعة.
- لا تساعد الدول المتقدمة على انتقال التكنولوجيا لدول الجنوب وهو ما يبقي على تخلف هذه الأخيرة.

4 – تمويل التنمية الاقتصادية: يتم تمويل المشاريع التنموية من مصادر محلية وأخرى أجنبية.

1 – المصادر المحلية: وتتمثل في:

– مدخرات الأفراد والعائلات.

– مدخرات المؤسسات.

– بواسطة الدولة (الضرائب والرسوم، القروض، الإصدار النقدي...).

تعتبر المصادر الداخلية أهم المصادر وفي حالة عجزها يتم اللجوء إلى المصادر الخارجية.

2 – المصادر الخارجية: وتتمثل في:

أ – المساعدات الخارجية: وتتمثل في المنح والإعانات سواء كانت نقدية أو عينية (سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية) والتي يتم الحصول عليها من دول أخرى.

ب – القروض الأجنبية: وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من مؤسسات الإقراض الخارجية سواء كانت عامة (تابعة للحكومات) أو خاصة أو من الهيئات الدولية مثل: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي.

إن هذه القروض تترك العديد من الآثار السلبية على الدول المقترضة.

ج – الاستثمارات الأجنبية: سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

5 – مؤشرات التنمية الاقتصادية:

نقول أن هناك تنمية اقتصادية إذا توفرت الشروط التالية: (المؤشرات التالية):

1 – حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا تحت الشروط التالية:

– يجب ألا تستأثر بهذه الزيادة فئة اجتماعية دون غيرها، أي يجب أن تكون هناك عدالة في توزيع الدخل الوطني بما يؤدي إلى تقليل التفاوت بين دخول الأفراد.

– يجب أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست نقدية، أي يجب استبعاد أثر التضخم، بمعنى آخر حتى يكون هناك نمو اقتصادي حقيقي يجب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي أكبر من معدل الزيادة في التضخم.

– يجب أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

2 – حدوث تغيير في الهيكل الاقتصادي عن طريق تصحيح الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاع الصناعي لأنه أكثر إنتاجية من القطاع الزراعي والخدمي، بالإضافة إلى تصدير سلع أخرى غير المواد الأولية.

3 – تحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع والخدمات الأساسية مثل: السلع الغذائية الضرورية، السكن، الدواء، خدمات، التعليم...

4 – زيادة إنتاجية اليد العاملة وتحسن المستوى الصحي للأفراد وانخفاض الأمية والبطالة، ونقص التبعية الاقتصادية.

6 – التنمية البشرية والتنمية المستدامة:

– تعرّف منظمة الأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها: تنمية الناس من قبل الناس من أجل الناس.

أي أن مصطلح التنمية البشرية ينظر إلى الإنسان كغاية ووسيلة للتنمية.

– التنمية البشرية هي عملية الرفع من القدرات والمهارات البشرية عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب ثم الاستفادة من هذه القدرات في تحسين وزيادة الإنتاج.

– التنمية المستدامة: هي التنمية الشاملة التي تسعى لتلبية حاجات الأجيال الحالية مع مراعاة حق الأجيال القادمة وهذا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد ودون الإضرار بالبيئة.

ملاحظة:

ـ وضعت نظرية التنمية البشرية من قبل الباحث الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق، والاقتصادي الهندي أمارتياسين (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998).

ـ دخل مصطلح التنمية المستدامة القاموس الاقتصادي سنة 1987 على إثر تقرير نشر من طرف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "تقرير برونتلاند من كوكب واحد إلى عالم واحد"، ثم في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض سنة 1992) بـ: ريوديجانيرو بالبرازيل.

ثالثا_ نظريات النمو الاقتصادي:

1_ نموذج هارود _دومار" Harrod – Domar "

يحتفظ كل إقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي تحدد كيفية حدوث النمو الإقتصادي . ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من " Roy Harrod " و " Evesy Domar" والتي عرفت فيما بعد نموذج " Harrod – Domar "، تستند إلى التحليل الكينري الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية االتغير في الدخل (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي(V) . فإذا كان K هو رأس المال، وS هو الإذخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغيير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الإدخار المحقق (I=S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي :

$g= \frac{\Delta y}{y}$ ....(1)

$v = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$ ....(2)

S = sY ....(3)

I = ΔK ....(4.)

I = ΔK = VΔY = sY = s ....(5.)

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1.) تستنتج العلاقات التالية :

$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{V}$ .... (6.)

$g= \frac{s}{V}$ ....(7.)

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بن معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال /الناتج (V) ، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الإذخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الإدخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي ، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة ، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta s}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال الناتج $\frac{K}{Y}$ غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.
- كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.
- أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

2_ نموذج كالدور:(Kaldor)

يعتبر نيكولاس كالدور Kaldor المجري الأصل، الأمريكي الجنسية من أبرز اقتصاديي كامبردج الذين انتقدوا فكر النيوكلاسيك والنقديين، وأدخلوا المفاهيم الريكاردية (نسبة لدافيد ريكاردو) في أفكارهم المتعلقة بالنمو والتوزيع، وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول بأن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الإدخار، وقد بنى من ذلك نموذجين هامين في النمو الاقتصادي.

النموذج الأول :

انطلق كالدور Kaldor في نموذجه الأول من فرضية أساسية تقضي بإعتبار أن النسبة (الإذخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على العكس من نموذج (هارود–دومار) الذي افترض ثبات تلك النسبة، كما استند

كذلك إلى دالة الإدخار التقليدية التي تفترض أن الإدخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل القومي، على أن فرضيات نموذجه الأخرى يمكن سردها على النحو التالي:

- إن الدخل القومي أو الناتج القومي يتكون من الأجور والأرباح فقط.
- إن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للادخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين.
- إن نسبة (الاستثمار / الناتج) متغير مستقل.
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام.
- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع. وقد توصل "كالدور" في نموذجه إلى المعادلتين التاليتين :

$$(1) \quad (S_p - S_w)\frac{P}{Y} = S_w$$

$$(2) \quad P = \frac{1}{Sp - Sw} - Y.\frac{Sw}{Sp - Sw}$$

حيث :

I: الاستثمار الكلي ، W: الأجور والمرتبات، Y: الدخل القومي، P: الأرباح والفوائد.

وعلى ذلك فإن الميل الحدي للإدخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من S_w و S_p. أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل القومي، إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي، والعكس صحيح حيث يؤدي هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل القومي، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي. وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الاقتصاد يمكن أن يستقر على مستوى التشغيل الكامل.

أما درجة اتزان النظام الاقتصادي فإنها تعتمد على (معامل الحساسية لتوزيع الدخل) والتي افترض كالدور أنها تعادل $\frac{1}{Sp - Sw}$ فإذا كان هناك فرق صغير بين الميلين الحديين S_w و S_p. فإن ذلك يكون كبيرا، وبالتالي فإن تغيرات صغيرة تحدث في نسبة (الاستثمار/ الناتج) $\frac{I}{Y}$ تقود إلى تغيرات كبيرة في توزيع الدخل $\frac{P}{Y}$ والعكس صحيح في حالة ما يكون الميل الحدي للإذخار المستقطع من الاجور يساوي صفر، فإن كمية الأرباح تساوي مجموع الاستثمارات واستهلاك المستثمرين معا أي أن I. $P = \frac{I}{Sp}$ وإذا افترضنا أن كل من $\frac{Y}{P}$ و S_p ثوابت عبر الزمن فإن نصيب الأجور يكون ثابتا أيضا ، وفي حالة ما يكون الميل الحدي للإذخار من الأجور موجب . ($S^w > 0$) فإن الأرباح الإجمالية ستنخفض بمقدار S_w الدالة على كمية مدخرات العاملين، وعندما تنخفض مدخرات العاملين فإن الأرباح الكلية ترتفع بكمية أكبر من حجم التغير في الاستثمار، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الاستهلاك الرأسمالي الذي عبر عنه كالدور بالقيمة $\frac{I}{Sp}$ يعادل الميل الحدي للاستهلاك في التحليل الكينري.

نتيجة :

بالمقارنة مع نموذج هارود – دومار توصل كالدور إلى المعادلة التالية :

$$\sqrt{\frac{I}{Y}} = (sp - sw)\frac{P}{Y} + \ sw$$

والتي مؤداها أنه إذا كان معدل النمو المضمون ومعدل النمو الطبيعي (اللذان عالجهما نموذج هارود–دومار) غير منفصلين ومع وجود مرونة نسبية للأرباح فإن هذه المعادلة الأخيرة تحافظ على توازنها عن طريق تعديلات متتالية في قيمة $\frac{P}{Y}$ والسبب في عدم الاستقرار الدائم فيعود إلى عدم التناسق بين المعدل المضمون للنمو ومعدل نمو الدخل.

النموذج الثاني :

وضع كالدور مجموعة من الافتراضات قبل الشروع في االبناء النظري لنموذجه الثاني، حيث افترض تحقق العمالة الكاملة ، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات . كما افترض اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال، وبالتالي فإنها تكون محصلة لكل من نمو رأس المال ونمو الإنتاجية ، إضافة إلى فروض أخرى نسردها على النحو التالي :

1. إن الدخل يتكون من كل من الأجور والأرباح ، حيث يمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين .
2. يتكون الإذخار من جزئين ، واحد يستقطع من الأجور ، والآخر يستقطع من الأرباح.
3. الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار.
4. يتم عن جمع المؤشرات الكلية في النموذج (الدخل، الأرباح، رأس المال، الادخار ، الاستثمار) بالأسعار الثابتة.
5. دالة الاستثمار التي افترضها كالدور هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغيير ربح رأس المال لنفس الفترة.
6. اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال ، والتقدم الفني الحادث، وقد عالج "كالدور"نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالإقتصاد والمجتمع، حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وفي حالة الزيادة السكانية.

نتيجة : إن أهم الإضافات التي قام به كالدور في نموذجه الثاني تتمثل في أنه :

أ- لم يكتف ببحث أثر كل من الإذخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو.

ب-أضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو، وهو إضافة نوعية تحسب له كسبق.

ت-أدخل كالدور دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الانتاج الاعتيادية وأرجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الانتاجية وتراكم رأس المال بينما ترجعها دالة الانتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال.

بهذه الإضافات تمكن كالدور من جعل نموذجه من أكثر النماذج واقعية، كما أنه نموذج صالح للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.

ولكن على الرغم من كل هذه المميزت فإن نموذج كالدور لم يكن ليخلوا من بعض نقاط الضعف والتي يمكن إختصارها في أنه لم يحاول أن يعطي أسبابا لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية.

3_ نموذج روبنسون (Robenson)

تعتبر جوان روبينسون J.Robenson من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ولها في ذلك إسهامات إبداعية رائدة (كتطويرها مثلا لنظرية المنافسة الاحتكارية)، وتتميز آراؤها بطابعها التقدمي إلى حد كبير ولهذا يصنفها الكثيرون ضمن ما يسمى باليسار الكينزي (أو ما بعد الكينزيين)، وهي من أكبر المنتقدين للفكر النيوكلاسيكي، إذ تخالفه في قضايا التوازن ومفهوم القيمة والنمو وعلى الرغم من تقديرها الشديد لأستاذها كينز إلا أنها اعتقدت بوجود عيب في نظريته العامة يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله لوجود الاحتكارات في النظام الرأسمالي، وقد حاولت تدارك ذلك في كتابها الشهير"تراكم رأس المال " من خلال نموذج اقتصادي.

انطلقت جوان روبنسون في نموذجها الاقتصادي من الفروض التالية:

1- إن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلعا وسائل الانتاج والثاني ينتج سلع استهلاكية.

2- ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للانتاج.

3- إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

لقد تناولت جوان روبنسون في نموذجها آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأس المال ومعدل الناتج، ويتركز تحليلها على عاملين أساسيين ، ينص أولهما على أن التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل، وثانيهما ينص على أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأسمال وعرض العمل، ثم نفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح.

وتنفق الطبقة الأولى كل دخلها على الاستهلاك بينما توجه الطبقة الثانية كل دخلها إلى الاستثمار أو التراكم الرأسمالي، ثم نفترض أيضا أن العمل ورأس المال يتم مزجهما معا بنسب ثابتة في العملية الانتاجية وفي ظل عدم تغير الفن التكنولوجي.

توصلت روبنسون في نموذجها إلى مجموعة من المعادلات يمكن إجمالها فيما يلي :

(1) .... $Y=L.W+K.P$

(2) .... $P=\frac{\sqrt{Y-L.W}}{K}$

(3) .... $Y=\sqrt{C+1}$

(4) .... $\frac{\Delta K}{K}=\frac{\Delta L}{L}$

علما أن : L : تمثل قوة العمل ، K : يمثل رصيد رأ المال، W: يمثل معدل الأجر الحقيقي، P: تمثل معدل الربح ، Y: تمثل الدخل القومي الحقيقي، C: تمثل الاستهلاك، I: تمثل الاستثمار، S: تمثل الإذخار، $\frac{\Delta K}{K}$: تمثل معدل نمو رأس المال ، $\frac{\Delta L}{L}$: تمثل معدل نمو السكان.

من العرض السابق لمعادلات نموذج روبنسون في التراكم الرأسمالي يمكن اكتشاف نقاط كثيرة ، بعضها توصف بها معظم النماذج النيوكلاسيكية والبعض الآخر ينصب على النموذج ذاته ، فمن الوهلة الأولى يمكن تفنيد افتراض ثبات نسب مزج خدمات العمل ورأس المال التكنولوجي على أساس عدم واقعيته، كذلك يرتكز النموذج أساسا على افتراض سلوكي معين لطبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح، بينما لا يلزم بالضرورة في العمل تحقق هذا الإفتراض ، فحتى لو ظل معامل رأس المال إلى العمل ثابتا فقد يظهر قدر من المدخرات بين كاسبي الأجور وذلك إذا ما ارتفع معدل الأجور الحقيقي، عن حد معين، كما أن طبقة كاسبي الأرباح لابد وأن توجه جزءا من دخلها إلى الاستهلاك.

الفصل العاشر

الدورات الاقتصادية

تمهيد:

لقد حاول بعض الاقتصاديون تعريف الدورة التجارية على أنها التقلبات الاقتصادية التي تحدث في النشاط الاقتصادي بصفة عامة ،كما أن الدورة الاقتصادية تعبر عن التقلبات التي تطرأ على العمالة والناتج الكلي والأسعار، أو عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي.

ويميز الاقتصاديون بين مفهومي الدورة Cycle كما عرفت سابقا، وبين مفهوم الأزمة الاقتصادية Economic Crises والتي تعرف بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو في عدة دول، وهي تطلق بصفة رئيسية على الاضطراب الناجم عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، كما تعرف الأزمة أيضا بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات .

فالأزمة قد تكون عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة، أو أن تكون عامة وشاملة لعدد من الدول أو للعالم بمجمله مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، أو الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، وعليه فإن الأزمة تعبر عن الاختلال أو الاضطراب، في حين أو الدورة Cycle تعبر عن الانتظام الذي تخضع له الظواهر الطبيعية.

وتبين الأدبيات أن الفترات التي حدثت فيها التقلبات الاقتصادية، تتركز في ثلاثة مراحل أساسية هي :

ـــالفترة الأولى :

وقد بدأت هذه الفترة منذ قيام الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر، وحتى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (1892م – 1913م) . وكانت الدورة الاقتصادية في تلك الفترة تمثل التقلبات الصناعية التي حدثت خلال هذه الفترة.

ـــالفترة الثانية :

وهي تمثل الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1919م – 1939م)، وقد تميزت هذه الفترة بطول مرحلة الكساد، ففي بريطانيا مثلا اجتاح الكساد الأسواق المالية الاقتصادية عموما، وكان ذلك نتيجة لإتباع السياسة الانكماشية، وبسبب عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب عام 1925م باستخدام أسعار التعادل للعام 1914م، وقد اشتدت حدة الكساد واتسع نطاقه حتى شمل معظم العالم بعد عام 1929م.

ـــالفترة الثالثة :

وقد تزامنت هذه الفترة مع المشاكل التي ظهرت ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وتميزت هذه الفترة بارتفاع مستوى العمالة بصفة مستمرة، وكان المظهر الرئيسي هذه الفترة (ما بعد 1945م) إتباع سياسة المحافظة على التشغيل الكامل، فبسببها انخفضت معدلات البطالة عموما، وظهرت دورات اقتصادية تختلف من حيث الشكل عما سبقها، كما تميزت بوصول التشغيل الكامل أكثر من اللازم لفترة قصيرة، كما أعقبها فترات قصيرة ومتساوية من الكساد المعتدل أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة النسبية.

لقد عرف الاقتصاد الرأسمالي دورات اقتصادية، سميت بدورات كندارتيف نسبة إلى العالم الذي أكتشفها، وميزها في ثلاثة أنواع تتراوح أعراضها ما بين الكساد الإقتصادي، والركود وذلك على النحو التالي:

- الدورة قصيرة الأجل : وتتراوح مدة هذه الدورة ما بين 10 – 15 عاما ومن أعراضها الركود الإقتصادي.
- الدورة متوسطة الأجل : وتتراوح مدة هذه الدورة ما بين 25-30 عاما ، وتتسبب في حدوث الركود أيضا.
- الدورة طويلة الأجل : وتتراوح مدة هذه الدورة ما بين 60- 70 عاما ، وتتسبب في حدود الكساد الاقتصادي كما حدث عام 1929م.

أولا_أسباب الدورات الاقتصادية :

يمكن القول أن الدورات الاقتصادية تحدث بفعل مجموعة من الأسباب أبرزها :

1- عوامل خارج النظام الاقتصادي ، ومن أبرزها :

- عدم استقرار النشاط الاقتصادي في الإنتاج أو التوزيع بسبب تعقد النظام الاقتصادي، وزيادة حالة عدم التأكد والمتمثلة في زيادة المخاطر المرافقة للاستثمار.
- عدم تناسق التطور الاقتصادي بين معظم القطاعات : فهذا التطور غير منتظم من حيث إحداثه للتقدم التكنولوجي في بعض الصناعات، وزيادة الإنتاج بمعدل أسرع من بقية الصناعات، التي قد ينخفض فيها النشاط إلى أدنى حد ممكن.
- عدم انتظام الطلب على السلع الرأسمالية، فلكونه مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية التي تعتبر دالة في أذواق المستهلكين، وأن هذه الأذواق عرضة للتغيير المستمر نحو استهلاك سلعة أخرى، فبالتالي فإن تقلب الانفاق على السلع الاستهلاكية يرافقه تقلب أوسع في الطلب على السلع الرأسمالية.
- حدوث اختلال في الإنتاج الزراعي، إما بسبب التغيرات في الظروف المناخية والجوية، أو بسبب البطء في استجابة العرض للتغيرات في الأسعار، والنتيجة حدوث فجوة بين الطلب والعرض من فترة إلى أخرى.
- الحروب والإضطرابات والكوارث التي تنعكس سلبا على أسعار الذهب والنفط، أو تؤثر باتجاه زيادة الهجرات القروية.
- مدخلات الإنتاج الجديدة خاصة التي مصدرها الابتكار والاختراع، فمثلا نجد أن سبب التضخم الركودي في السبعينات كان الصدمة النفطية، وأن رخاء التسعينات كان سببه التطور في قطاع التكنولوجيا والمعلومات.

2- عوامل من داخل النظام الاقتصادي ، ومن أبرزها :

- يحمل الاقتصاديون النظام الرأسمالي مسؤولية هذه الأزمات بسبب فوضى الإنتاج ، وعدم المساواة في توزيع الثروات أو قلة استهلاك الطبقة العاملة.
- تأثير فكرة المضاعف والمعجل وذلك من حيث نمو معدل الإنفاق الكلي، أو الطلب الكلي الذي يزيد الناتج الحقيقي وهو ما يحفز الاستثمار الصافي، ويزيد معدل النمو حتى يصل إلى مستوى التشغيل الكامل ، قبل أن ينخفض النمو الاقتصادي ويتأثر معه الإنفاق الاقتصادي الاستثماري وتراكم رأس المال، وعليه ينخفض كل من الناتج الحقيقي ومعدلات الأسعار، ويدخل الاقتصاد في حالة الركود.

- تأثير توقعات أرباب العمل بالنسبة للمستقبل، فإذا كانت توقعاتهم تصب في قصر مدة الكساد، فهنا يقررون تجديد أصولهم الرأسمالية بسبب انخفاض الأسعار، وهو ما يزيد من الاندفاع نحو الرواج، وهذا لن يستمر طويلا وبالتالي يقل حجم الانتاج حتى يتوقف نهائيا.
- تأثير العوامل النقدية : فالتوسع في استعمال الائتمان يزيد من أسعار الفائدة، وهنا يقل التداول النقدي ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار الى أدنى حد، فيزيد الطلب وتنتعش الأسعار نسبيا، ويتسع نطاق الإنتاج ويقبل الأفراد على الإقتراض، وتزداد عملية الخصم، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بفعل إساءة استخدام الائتمان مرة أخرى.

ثانيا_مراحل الدوارات الاقتصادية :

يجمع الاقتصاديون عموما ، على أن الدورة الاقتصادية تمر في أربع مراحل رئيسية، مع ملاحظة أن هناك اختلافات بسيطة في بعض مسمياتها وهي على النحو التالي :

- مرحلة الانتعاش Recovery : وقد سماها البعض بالتوسع ، وفي هذه المرحلة يميل المستوى العام للأسعار نحو الثبات، ويتزايد النشاط الاقتصادي ببطء، فتنخفض أسعار الفائدة، ويقل المخزون السلعي، ويتزايد الطلب على المنتجين لتعويض النقص في المخزون، كما تتسم هذه المرحلة بالتوسع الواضح في الائتمان المصرفي مع التوسع في التسويات والإيداعات.
- مرحلة الرواج Boom : ويطلق عليها القمة ، حيث تتميز بارتفاع مضطرد في الأسعار، ويزيد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، إضافة إلى حجم الدخل ومستوى التشغيل. وفي هذه المرحلة أيضا يتم استغلال كامل القدرات الإنتاجية المتاحة، ويصبح هناك انخفاض في حجم المعروض من العمال بسبب زيادة حجم الطلب عليه، كما يظهر هناك نقص واضح في بعض المواد الخام.
- مرحلة الركود Recession : أو مرحلة الأزمة وهي تتميز بهبوط الأسعار، وينتشر الذعر التجاري، حيث تطلب اابنوك القروض الممنوحة للعملاء، وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل. وتتزايد معدلات البطالة، كما يتزايد حجم المخزون السلعي بسبب نقص الطلب. ومن سمات هذه المرحلة انخفاض التسهيلات المصرفية، وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك، وضعف التسويات والايداعات المصرفية.
- مرحلة الكساد Depression : وقد أطلق عليها الباحثون مصطلح القاع ، كونها تعبر عن الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي، الذي يصبح سيئا بدرجة كافية ففيها تنخفض الأسعار، وتنتشر البطالة، ويصبح هناك كساد في التجارة والنشاط الاقتصادي.

وتوضح الأدبيات أن كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، ترتبط بشكل عضوي مع المراحل الأخرى، ويعد الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض، حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الانتاج لمواجهة الأزمة من جهة، وبردود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية.

كما تبين الأدبيات أن الركود Recession يمتد لفترة تصل إلى ستة أشهر، بينما يمتد الكساد Depression لعدة سنوات، ومن المتوقع أن يتضمن تحولات أكثر من حالة الركود، وفيها قد يحدث انخفاض حاد في مشتريات المستهلكين، ويتراكم مخزون قطاع الأعمال من السيارات والسلع المعمرة، ويهبط الناتج الحقيقي، وتتدهور الأرباح، وتنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال، وينفض الطلب على العمل.

وللتمييز بين الكساد والركود يمكن النظر إلى التغييرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ففي حالة الكساد قد ينخفض هذا الناتج بأكثر من 10 %، ويحدث الركود عندما ينخفض النشاط الاقتصادي بأقل من ذلك .

ثالثا_خصائص الدورات الاقتصادية :

بعد دراسة الدورات الاقتصادية تبين أنها تتصف بحقيقتين هامتين هما :

- أنها ذات طبيعة دورية : فالدورات الاقتصادية تحدث بشكل دوري وخلال فترات منتظمة، رغم أن الفترة الواحدة غير دقيقة، إلا أن درجة الانتظام كافية لتوضيح دورية الدورات الاقتصادية، ويجمع الإقتصايون على أن تلك الدورات تأخذ فترة تمتد ما بين 7-10 سنوات لتكمل دورتها.
- أنها ذات طبيعة عامة وشاملة: بسبب العلاقة الشمولية التي تربط بين مؤسسات الأعمال، واعتبار أن الاقتصاد وحدة واحدة، فإن أي مؤسسة تواجه إخفاقا أو ركودا، فهذا يعني تأثر بقية المؤسسات العاملة في السوق بشكل متسلسل ومتتالي، وهذا ما ينطبق أيضا على مستوى القطاعات والفعاليات الاقتصادية المختلفة في القطاعين العام والخاص.

رابعا_معالجة الدورات الإقتصادية :

يركز الإقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات، التي يمكن استخدامها لمواجهة الدورات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي هما :

1- الإستراتيجية النشطة :

تقوم هذه الإستراتيجية على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية، ففي فترات الركود يقوم البنك المركزي، باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية لزيادة عرض النقود، وفي نفس الوقت تقوم السلطات المالية بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب من جهة أخرى، والعكس في فترات الرخاء التضخمي حيث تنسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية، والتي تتغير بموجبها مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، بهدف استقرار مجمل الطلب بالقرب من مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.

2- الإستراتيجية غير النشطة :

تقوم هذه الإستراتيجية على قاعدة النمو النقدي (الثابت) لفريدمان، والتي تنص على أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي، يعني تقليص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي، وبالتالي فإن السياسة النقدية ستعمل على تفعيل التأثير المحدود خلال فترة الرخاء التضخمي.

وبالمقابل فإن زيادة عرض النقود أكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي، سيعمل على تعديل الاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم وهكذا تقوم الإستراتيجية غير النشطة على أسلوب توقف ثم تحرك، وذلك بدلا من كبح صناع القرار للعرض النقدي بقوة بعد عدة مرات من التوسع، ومن ثم زيادة التضخم المتولد مما يدفع الاقتصاد إلى الركود.

الخاتمة

لا أزعم من خلال هذه المطبوعة أنني أحطت بكل تفاصيل موضوعات الاقتصاد الكلي، فقد عمدت إلى تقديم هذه الدروس بأسلوب سهل ومبسط من خلال استعمال في الكثير من الأحيان الأداة الرياضية والبيانية بهدف جعل المعالجة أكثر دقة وسهولة مستخدما الحروف اللاتينية الشائعة الاستعمال لتعريف المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مدعما ذلك بأمثلة توضيحية وتمارين مكملة، كما تجدر الإشارة أن هناك بعض المواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الكلي ينبغي على الطالب ألا يهملها مثل مواضيع الاقتصاد النقدي والمصرفي ومواضيع الاقتصاد الدولي، المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة، السياسات الاقتصادية الكلية ...الخ.

قائمة المراجع :

1 _محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، دون تاريخ ، الجزائر.

2_السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي – نظريات ، نماذج وتمارين محلولة ، دار العلوم ، الجزائر 2007 .

3_اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012.

4_مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن 2007.

5_حسام علي داوود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة ، الأردن، 2014.

6_إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن 2014.

7_عمر صخري ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1997.

8_عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتب ، مصر ، 1997.

9_محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بيرتي ، الجزائر، 1994.

10_اسماعيل هاشم ، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية ،القاهرة 1995.

11_ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.

12_عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2012.

13_نزار سعيد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطر، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن، 2006.

14_رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

15_هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

16_مجيد علي حسين، وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر ، الأردن 2004.

17_شرقي أحمد دنيا ، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد ، دار الكتاب الحديث ، مصر 2006

18_شوام بوشامة ، مدخل في الاقتصاد العام ، ج1 و ج2 دار الغرب للنشر والتوزيع الجزائر 2000.

19_معروف موشيار ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2005.

20_ E.AP phandery, cours d'analyse Macroéconomie, Ed Economica, Paris, 1993.

21_ D.salvatore, Microéconomie, cours et problèmes série shaum, Paris, 1994.

22_ E.Malinvaud, théoric Macro-économique, Ed Cujas, Paris , 1996.

23_ Jaque Leoillon, Analyse macro-économique, Ed cujas, Paris, 1996

24_ A.Griffiths & S.Woll, Applied Economics, 12 th, Edition Peavson, USA , 2011

25_ R.Froyen, Macroéconomics, Edition Peavson , USA, 2008.

26_ David Find Pay, Macroéconomic, Pearsou education 4ème Edition , France, 2007.

27_ Hubert Kemp , macroéconomic, Dalloz, France , 2001